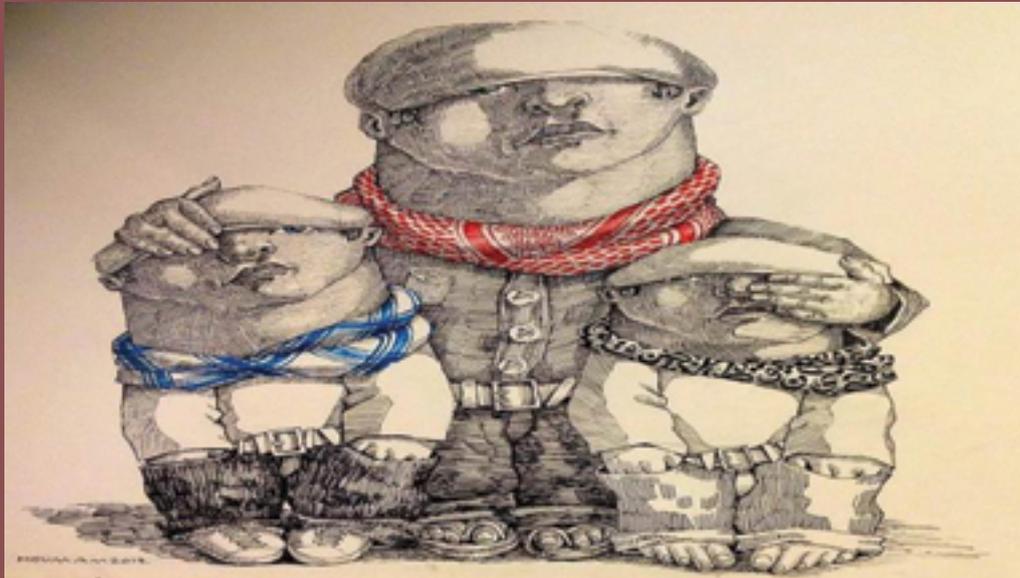


أوراق السياسات



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



رسم: همام السيد

ما هي السياسات اللازمة لحماية
النازحين السوريين في لبنان؟
أوليات مهمة

ترجمة: **جنان منتش**

تحرير: **د. دينا الخواجة**

تدقيق لغوي انجليزي: **محمد الشمعة وجنان منتش**

تدقيق لغوي عربي: **د. حسان عباس**

ما هي السياسات
اللازمة لحماية النازحين
السوريين في لبنان؟
أوليات مهمة

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت

يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والمحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت، كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  [AsfariInstitute](https://www.facebook.com/AsfariInstitute)

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

- 2 حول معهد الأصفر في الجامعة
الأميركية في بيروت
- 6 عن المشروع
- 8 مقدّمة
- 13 دور لبنان في الخطط المستقبلية لإعادة
إعمار سوريا
- 19 النازحون السوريون وأزمة اللاجئين
في لبنان: الجندر والناشطة المتعلقة
بالمساعدات الإنسانية
- 31 عوز (حساسية) عمال البناء السوريين
في لبنان
- 41 تقديم الدعم إلى النساء السوريات:
العوائق والتوصيات
- 51 من مناطق الحرب إلى المناطق الحدودية
هيكل إدارة خدمات المياه والصرف
والنظافة الصحية (WASH) غير النظامية
المتاح للنازحين السوريين

56 الدعائم الأكاديمية غير الرسمية للاجئين السوريين في التعليم العالي في لبنان

64 إمكانية التعليم العالي للطلاب السوريين اللاجئين في لبنان في ظل المحدودية التي يفرضها النزاع المستمر

عن المشروع

منزلة الأرض:

رسم خارطة اجتماعية للممارسات اليومية غير الرسمية داخل مجتمعات النازحين السوريين في لبنان

مشروع بحثي ممول من مؤسسة فورد.

ينظر المشروع البحثي إلى الطرق التي ينتهجها النازحون السوريون من أجل (إعادة) تنظيم أنفسهم داخل القطاع غير الرسمي للحصول على الخدمات الأساسية، وذلك في ظل الصراع الدائر والأزمة الحالية منذ مغادرتهم الأراضي السورية. وقد قمنا في هذا المشروع بتعريف القطاع غير الرسمي على أنه قطاع السلع والخدمات خارج نطاق رسمية الدولة، لكنّه ليس بالضرورة منفصل عنه. حيث ياجأ معظم المواطنين في لبنان إلى طرق غير رسمية للحصول على خدمات المياه والكهرباء، وذلك على الرغم من وجوب تأمين هذه الخدمات باعتبارها حقوق أساسية للمواطنين، كما لا يوجد توزيع عادل لموارد هذه الخدمات. هكذا، تتفاقم المشكلة عند النازحين في لبنان بسبب طبيعة اقتصاد لبنان السياسي، فيجد الأفراد أنفسهم مُجبرين على تحصيل حقوقهم وضمانتها باللجوء إلى شبكات غير رسمية.

وبالتالي، حاول المشروع البحثي رصد أشكال تشابك الممارسات غير الرسمية والنزوح، لنوثق الممارسات الإقصائية التي يعاني منها أفراد مجتمعات النازحين السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، الذين ينطبق عليهم تصور «غير المواطنين في لبنان». ونستهدف عبر توثيق الطرق التي حاولت المجتمعات السورية تسخير الضروريات المعيشية الأساسية من خلالها، استخدام مناهج كيفية لتوثيق تجارب تاريخ الحياة اليومية من منطلق إثنوجرافي. وبذلك، ندرس كيف تساهم الأزمة السورية في إعادة بناء هذه الشبكات، وفهم تسلسلها الهرمي، الأمر الذي يسمح في نهاية المطاف بإعادة إنتاج أنماط الحكم وترسيخ ترسيم حدود الدولة الفاصلة بين سوريا ولبنان، وبين السوريين النازحين أنفسهم في الأراضي اللبنانية.

د. دينا الخواجة¹

أو وفقاً للتعبير الدارج «شاويش» ليضمنوا أن يقيموا دون ملاحقة قانونية في لبنان، و/أو ليستطيعوا العمل ولو في القطاع غير الرسمي ومقابل أجور أقل من تلك التي يتقاضاها اللبنانيون لأداء ذات المهام. هنا عبّرت عدة مخرجات للبحث الذي أجراه معهد الأصفري عن أنماط الاستغلال والظلم الذي يمارسه الكُفلاء على النازحين المتعاملين معهم. كما أسفرت الدراسة عن حجم الصعوبات التي يتعرض لها هؤلاء النازحين من احتياج إلى أوراق ثبوتية وشهادات علمية وبيانات مسجلة عن الحالة الاجتماعية أو الخبرة الدراسية، وكيف أنّ استحالة الحصول على مثل هذه الأوراق يؤدي إلى مصاعب جمة تحول دون البدء بحياة جديدة في لبنان.

كما وجدنا، من ناحية ثانية، العديد من التحديات التي يواجهها شباب النازحين من طلاب المدارس والجامعات التي تتمثل في رداءة مستوى التعليم الممنوح لهم في الدوام المسائي في المدارس اللبنانية أو تعثر التسجيل في الجامعات الحكومية أو حتى القدرة على التركيز الدراسي في الجامعات الخاصة التي تتيح المنحة الدراسية الجزئية، أي دون تغطية مصاريف المعيشة، مما يدفع هؤلاء إلى العمل بجانب الدراسة، مما يؤثر سلباً على مستويات تحصيلهم الأكاديمي.

كما توصلنا ثالثاً إلى أهمية دحض التعامل النمطي الذي بنته المنظمات الدولية في

يأتي تقرير السياسات هذا تتويجاً لثلاث سنوات من العمل الميداني مع مئة وثلاثين نازحاً سورياً في الأراضي اللبنانية، ويهدف هذا التقرير إلى إطلاق جدل حول أولويات إصلاح السياسات المتبناة من قبل السلطات اللبنانية والمنظمات الدولية والهيئات المانحة على اختلاف انتماءاتها، ليتم تجاوز النتائج الأكاديمية إلى محاولة تحقيق مكاسب ملموسة للنازحين السوريين الذين تفاعل معهم فريق معهد الأصفري البحثي، الذي ضم ما يُقارب العشرين باحث وباحثة من عدد كبير من منظمات لبنان الأكاديمية والمدنية.

فعلى مدار التسع سنوات المنصرمة ازداد عدد السوريين القادمين من الداخل السوري إلى الأراضي اللبنانية ليناhez المليون فرد، بحسب بيانات المنظمات الدولية، الإغاثية منها والتنموية، كما تسرب ما يربو على نصف مليون فرد عبر الحدود، وقد كشفت لنا الدراسة الإثنوجرافية مع مئة وثلاثين من النازحين أشكال المعاناة التي يتعرض لها السوريين، سواء كانوا مجرد نازحين، أو تم تسجيلهم كلاجئين عبر مكاتب الأمم المتحدة، أو كانوا طلاب ممنوحين في الجامعات والمدارس اللبنانية وحاصلين على إقامات رسمية.

قد كشفت الدراسة في إصدارات أخرى تابعة لهذا المشروع البحثي أنّ أهم أشكال المعاناة تتجسد أولاً في احتياج السوريين إلى «كفيل»

لخمس أو ست عائلات في ذات الوقت، إلى البناء الذاتي لبعض العشائر السورية النازحة لمساكن خاصة بهم في المدن الصغيرة في لبنان، إلى التأجير غير الرسمي لأي أماكن غير مستخدمة في العقارات، مثل المخازن، وأسطح المنازل، وحتى الممرات. تتنوع أشكال إقامة النازحين دون أن نستطيع أن نسميها بسهولة «مسكن» بمعناه الدقيق.

كما تجلت، كخامس النتائج، صعوبة الحياة اليومية لدى السوريين في غياب هياكل لازمة لإدارة الخدمات من مياه وصرف صحي وطرق مواصلات وبنى تحتية، أي تلك البنى اللازمة لاستقرار الحياة اليومية بشكل آمن، وذلك على الرغم من تواجد هذه الخدمات بشكل جُول من قبل السلطات المحلية، هذا إن توقّرت. هنا أظهرت الأوراق كيف تميزت الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 بوجود عدة مبادرات لإقامة مثل هذه الهياكل في مدن لبنانية كثيرة في الشمال والجنوب. غير أنّ الفترة الممتدة من 2017 اتسمت بانسحاب مثل هذه المشاريع المقامة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة أو الهيئات المانحة للحكومات الغربية، وفقاً لما سُمّي آنذاك باستراتيجية الخروج (Exit strategy) بعدما تبين أنّ الحرب السورية موجودة لتستمر.

على خلفية هذه النتائج الهامة التي استخلصها العمل الميداني، استكتب معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة عددًا من الباحثين المنخرطين، سواء أكاديميًا أو كفاعلين في مجال التنمية مع أزمة النزوح السوري في لبنان، لتغطية أهم التحديات التي تواجه النازحين وتسجيل أهم التوصيات الضرورية لإصلاح السياسات الحالية في ما

ما يتعلق بالنساء السوريات وتصويرهن على أنهنّ كتلة متجانسة من ضحايا المجتمع البطريكي، ومن الأفراد التي يجب حمايتهنّ من ذويهن، والعمل على إيجاد فرص لتحريرهن. أظهرت المقابلات والأوراق البحثية كيف أنّ سيادة هذه السردية كان لها أثر كبير في تعميق الإحساس بالاعتراب بين النساء السوريات، وتكريس صورة سلبية عن إمكانيات مساهمتهن في جماعات النزوح في البلد المضيف، أضف إلى ذلك شحذ غضب الكثير من السوريين الذكور لتصوير هذه المنظمات المانحة لهم أدوات لقمع هؤلاء النسوة من النزاحات، مما ولد عداءً منتشرًا بين مجتمعات النازحين ضد التواجد الدولي أو المدني للمساعدات. وقام النازحون بتسمية هذا الوجود «الأمم» إشارةً إلى أنه يتبع سرديات الأمم المتحدة وخطابها المجوف في ما يتعلق بأنماط مساعدة وتأمين الهاربين من حكم الأسد، أضف إلى ذلك إعاقة العمل مع النساء السوريات كفاعلات نشيطات يمكن لهنّ لعب أدوارًا فاعلة في مفاوضات التنظيم الذاتي والجماعي، ناهيك عن مفاوضات السلام على اختلاف مستوياتها.

تمثلت رابع نتائج البرنامج البحثي في الكشف عن الظروف الحياتية الصعبة التي يعيش النازحون في ظلها، فمع غياب مخيمات رسمية للسوريين، لجأ معظم النازحين إلى تنظيم أنفسهم في مخيمات أو تجمعات سكنية، ساعدهم نظام الكفالة على تكوينها أو ساهمت الموجات السابقة من التواجد السوري في لبنان في بناءها بشكل عشوائي، وذلك على امتداد معظم المدن اللبنانية، فمن مساكن مؤقتة في مواقع البناء إلى جراجات مشتركة تُستخدم كمسكن

لتعليم هؤلاء الطلاب، إلى اعتبارية سياسات المنح وتركزها في مجالات الشهادات العامة ومجالات العلوم الإنسانية في الجامعات الخاصة وذلك دون الأخذ في الاعتبار احتياجات سوريا في المستقبل أو تفضيلات هؤلاء الشباب لتعلم المجالات الأكثر تطبيقية مثل الهندسة والزراعة والصيدلة وما إلى ذلك؛ كل ذلك أدى إلى تدهور صادم لمستوى تعلم آلاف الأطفال والمراهقين النازحين حتى بالمقارنة بما كانوا يتلقونه من التعلم في مدارسهم الأصلية في سوريا قبل اندلاع الثورة السورية والحرب الأهلية.

وقد يعزو البعض غياب سياسات واضحة في ما يتعلق بالنزوح إلى «ضعف الدولة اللبنانية» من حيث قدرتها على تطبيق إجراءات نافذة على مجمل أراضيها، وذلك لاعتبارات طائفية ومناطقية لطالما أظهرت لبنان كبلدٍ تعلو فيه الانتماءات التحتية والمحاصصات الطائفية على الالتزام بمنظومة وطنية موحدة. ولكن على عكس المتوقع، استطاعت ذات السلطات إنتاج استراتيجية واضحة ومدعومة من معظم الفرقاء السياسيين حين تعلق الأمر برسم دور لبنان في إعادة إعمار سوريا، وذلك بدءًا من 2018، فمن تفاوض مع روسيا والصين عبر الرافد الشيوعي اللبناني لإقامة مشاريع بنية تحتية لإطلاق مشاريع الإعمار، إلى استخدام النفوذ السنّي لطرح لبنان كقنقذ أو وسيط مقبول قانونيًا لدول الاتحاد الأوروبي للبدء في مناقصات على إعادة الإعمار انطلاقًا من شمال لبنان، إلى طرح التيار العونى لمبادرات عدة في ما يتعلق بتطوير مرفق طرابلس وإقامة خط سكة حديد ومحطات كهرباء تخدم البلدين لتسهيل الاستثمار في عمليات الإعمار. كل ذلك أوضح لنا أنه عندما

يتعلق بهذا الملف السياسي. وقد كان من الملفت إجماع هؤلاء على التشاؤم في ما يتعلق بملف النزوح والتوجس من التوجه الجديد للتيار العونى مشتركًا مع حزب الله وحركة أمل في تصعيد نزعات التعصب ضدّ النازحين وتصويرهم على أنّهم أحد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية اللبنانية. كما أضاف كُتاب هذا التقرير فكرة هامة، وهي اختيار السلطات اللبنانية عدم انتاج سياسات، ليكون غياب السياسات هو توجه سياسي عام لهم في ما يتعلق بهذا الملف، تاركين بذلك للمجالس المحلية وأرباب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني المدعومة بموارد دولية مهمة التعامل اليومي الجزافي مع النازحين.

وقد قررنا انتاج هذا الإصدار السياساتي لإبراز «اللاسياسة» كسياسة «no policy as policy» في ما يتعلق بقطاعات الأعمال المختلفة التي تضم نازحين سوريين في لبنان، مثل عمال البناء والعاملين في المطاعم والمحلات التجارية، وكذلك تسليط الضوء على أنماط تقديم الدعم المالي والصحي والقانوني للنساء السوريات، أو في ما يتعلق بانهاية البنى التحتية التي أقامتها وكالات التنمية والمساعدة الدولية دون محاولة من السلطات اللبنانية للإبقاء عليها وإدارتها بشكل كُفء أو تسلمها وتطوير إدارتها بشكل رسمي.

وقد تجلت «اللاسياسة» بشكل فج في ما يتعلق بآليات إدماج النازحين في قطاع التعليم المدرسي والجامعي، وذلك على الرغم من تلقي لبنان عشرات الملايين من الدعم والمنح الدوليين لقاء هذه العملية، فمن فصل للطلاب السوريين عن أقرانهم اللبنانيين، إلى اختيار عناصر ناقصة الخبرة التدريسية والنفسية

مسبوق في بلدان المنطقة العربية، فالأوراق تؤكد على ضرورة توفير موارد إضافية تُيسر عمليات الإقامة والمعيشة وتوفير الحد الأدنى من الحاجات الاقتصادية اللازمة لتؤتي المساعدات الخارجية بثمار حقيقية.

توجد المصلحة المادية المباشرة تتولد الإرادة السياسية ويتم تحديد ملامح سياسة عامة بغض النظر عن الانقسامات الطائفية والحساسيات المناطقية.

ولذلك اخترنا طواعيةً بدء هذا الإصدار بورقة عن دور لبنان المرتقب في إعادة الإعمار في سوريا، وفي هذا السياق ضم هذا الإصدار ست أوراق سياسات أخرى تحاول إلقاء الضوء على الأولويات التي يحتاجها النازحون للمضى قدمًا في بلدٍ يرزح تحت أزمة مالية وطيدة وانتفاضة شعبية مستمرة ضد فساد الطبقة الحاكمة ومؤسساتها السياسية.

ونقصد هنا ثلاث أوراق تُظهر غياب الإرادة السياسية في وضع حزم واضحة من الإجراءات في ما يتعلق بالمساعدات الإنسانية العامة، وعمليات إدماج النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، أو حتى إدراجهن كمشاركات فاعلات في سيناريوهات السلام، لتوضيح اللامبالياة كمنهج عام تلتزم به الدولة اللبنانية. يلي ذلك ثلاث أوراق تحدد بشكلٍ مفصّل أولويات تحتاج إلى الدعم المادي، سواء من الدولة اللبنانية أو من الهيئات الدولية المانحة في ما يخص التعليم، وتحسين السياق الاجتماعي للطلاب وتوفير الموارد الحياتية اللازمة، واستمرار عمليات المتابعة والتقييم لحالات التسرب والرسوب وانهايار المستوى التعليمي لتأمين تعلم السوريين في المدارس والجامعات اللبنانية التي تنقاضي وزارة التعليم اللبنانية مساعدات مالية كبيرة للقيام بها.

أما في ما يتعلق بقضية الخدمات والمياه والصرف الصحي التي تزداد أهميتها مع ظهور جائحة في مجتمعات مكدسة بشكلٍ غير

يُنهي هذا الإصدار توصياته بورقة تؤكد على ضرورة الامتناع عن إرسال النازحين إلى المناطق الآمنة في سوريا أو ما يسمى «العودة القسرية»، وخطورة هذا التوجه السياساتي الجديد على ما يربو من مليون ونصف المليون نسمة من ضحايا الحرب السورية وتكالب النخب السياسية في لبنان على هذا الخيار وعلى تنمية العلاقات اللبنانية مع نظام الأسد للتربح المادي والرمزي من كلا المأساتين: الحرب والنزوح.

دور لبنان في الخطط المستقبلية لإعادة إعمار سوريا

بشار الحلبي¹

الملخص التنفيذي

مقدمة

كثرت في السنوات الماضية النقاشات بين مختلف السياسيين وصانعي السياسات حول إمكانية إعادة الإعمار في سوريا، وكان التركيز بالتحديد على الدور الذي يمكن أن تلعبه «الجهات الفاعلة الخارجية» في هذه العملية، نظرًا إلى أنّ النظام السوري برئيسه الحالي بشار الأسد لا يزال في موقع السلطة. غير أنّ الاقتصاد السوري خلال الحرب قد شهد اضطرابات عدة، ولم تبقى سيولة كافية من أجل تمويل إعادة الإعمار في البلد.

إضافةً إلى ذلك، حاولت الجهات الفاعلة الرئيسية في مشهد الحرب السورية، مثل روسيا، استخدام إعادة الإعمار كورقة تفاوض. فمنذ سنة تقريبًا، جرّب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حظه في استمالة الدول الغربية من أجل تمويل إعادة الإعمار في سوريا، في مقابل عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم؛ وقد خُصّ العرض المغربي هذا المشهد السياسي في الغرب وخدم كذريعة لصعود الأحزاب اليمينية التي تملك أجنادات مناهضة لوجود اللاجئين في هذه الدول.

إلا أنّه في الوقت الحالي، في ظل بقاء «الأسد» في السلطة وغياب أي حل سياسي للحرب الدائرة في سوريا، لا تكاد هذه الدول الغربية (وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي) تملك القابلية من أجل صرف

كثير في السنوات الأخيرة الحديث عن موضوع إعادة الإعمار في سوريا، على الرغم من أنّ الحرب هناك لم تخمد نيرانها بعد.

إنّ فرصة الكسب المادي المغرية التي تقدمها عملية إعادة الإعمار للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لا يجب أن تحجب ضرورة التوصل إلى حل سياسي من قبل مختلف الجهات الفاعلة في البلد.

نظرًا إلى أنّ الحرب الدائرة في سوريا منذ أكثر من 8 سنوات قد ألفت بثقلها على الاقتصاد اللبناني، فإنّ لبنان يرى أنّه أهل ليكون شريكًا محتملًا في الخطط المستقبلية المتعلقة بإعادة الإعمار في سوريا.

يهدف لبنان، عبر التماسي مع السياسات الغربية والعربية من أجل تجنب ردود فعل أو حتى عقوبات، إلى خلق دور له في خطط إعادة الإعمار في سوريا، بحيث تشمل مهامه تهيئة بنية قانونية ونقدية مرنة، وتطوير البنية التحتية (الموانئ والمطارات والطرق الدولية) لجذب المستثمرين.

أموالها على خطط إعادة الإعمار في سوريا. تتفق بعد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مع ذلك، تبقى مسألة إعادة الإعمار بالنسبة لصانعي السياسات الغربيين رقة تفاوض قوية بإمكان دولهم توظيفها في المستقبل من أجل انتزاع التنازلات من نظام «الأسد» الذي ما زال يسعى بكل عزم إلى استعادة نفوذه في كل مدينة وبلدة في البلاد.

ديناميات السياسة المحلية

منذ بداية الثورة السورية في عام 2011، وعلى الرغم من تباين مصالح الأحزاب السياسية اللبنانية من هذه الحرب، كان الموقف السياسي الذي تبنته الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي وقتها وسعد الحريري حاليًا، يركز على الحفاظ الحيادية (Paul 2013). لكن مع تغير ديناميات الصراع على الأرض في سوريا في السنوات الأخيرة بعد التدخل العسكري المباشر الذي قام به محور إيران-حزب الله-روسيا من أجل ضمان بقاء حليفه في السلطة، ومع تبدل موازين القوى في سوريا، تغير الخطاب السياسي في لبنان من «ادعاء الحيادية» إلى مطالبات صريحة للحاجة إلى إعادة العلاقات بشكل رسمي مع نظام «الأسد».

وقد كان وراء هذه الدعوة لإعادة العلاقات مع سوريا جهات مثل حزب الله، والرئيس اللبناني ميشال عون، والوزير جبران باسيل، وعدد من السياسيين اللبنانيين المعروفين بولائهم للنظام السوري. وكان لكل من هذه الجهات مصلحة من وراء دعوتها، سواء كانت هذه المصلحة سياسية، أو مادية، أو الاثنيتين (An-Nahar 2019).

وقد قامت هذه الجهات الموالية للنظام السوري، في سبيل الترويج لخطاب التطبيع، بالتهويل في خطابها حول شاغلين رئيسيين لهما جاذبية كبيرة لدى العامة. يزعم «عون»

أما في ما يتعلق بالدول المجاورة كإيران والأردن، اللذين عانى اقتصادهما جراء الحرب الدائرة في سوريا، فلديهما حسابات ومصالح مختلفة في مسألة إعادة الإعمار.

على سبيل المثال، بعد اختلال توازن القوى في مشهد الحرب السورية إثر قيام روسيا وإيران (بالإضافة إلى الميليشيات الطائفية الممولة من إيران، مثل حزب الله) بالتدخل مباشرة عسكريًا في الحرب في سوريا، بدأ مختلف السياسيين اللبنانيين بالتعبير عن الاهتمام بإعادة البناء في سوريا. في البداية، تلقت المسألة نصيبها الوافر من التغطية والنقاش عبر الوسائل الإعلامية اللبنانية وفي المجال العام، حيث قام وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، المقرب من حزب الله، بتضخيم النقاش حول المسألة، وتقديمها على أنها فرصة مهمة بإمكان البلد اغتنامها من أجل إنعاش اقتصاده وخلق فرص عمل لمجابهة البطالة. بالفعل، عندما تبدأ عملية إعادة الإعمار في سوريا بعد التوصل إلى حل سياسي، ستقدم إلى لبنان فرصة كسب مادي لبنان بأمس الحاجة إليها. مع ذلك، يجب على «باسيل» أو أي سياسي لبناني آخر يناقش المسألة أن يقدم استراتيجية واضحة تظهر دور لبنان في العملية، خصوصًا أنّ الحرب ما زالت دائرة في سوريا، ولم

² عند كتابة هذه الورقة، كان سعد الحريري لا يزال رئيس الحكومة اللبنانية قبل أن يستقيل في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019 ويصبح رئيس حكومة تصريف الأعمال.

مع محور طهران-دمشق-موسكو. إذن، يقوم الفريق السياسي اللبناني الذي يملك علاقات جيدة مع معسكر النظام السوري بممارسة ضغوطات متزايدة على نظرائه من أجل إعادة العلاقات مع الأسد، علماً أنّ تنامي نفوذ هذا الفريق السياسي يعني مساعدته للنظام السوري على الحصول على منفذ إلى العالم عبر لبنان.

مع ذلك، يبقى من الضروري البحث في الإمكانيات والأصول المختلفة التي تملكها الدولة اللبنانية أو رجال الأعمال في لعبها دوراً في عملية إعادة الإعمار.

الاستثمارات الخارجية عبر لبنان

يبدو أنّ مدينة لبنان الشمالية طرابلس تعمل على تقديم نفسها على أنّها مركز مالي وتجاري على البحر المتوسط استعداداً لإعادة إعمار سوريا. ومن المتوقع أن تغدو طرابلس إحدى نوافذ سوريا إلى العالم إذ تبعد المدينة 28 كيلومتر فقط عن الحدود السورية-اللبنانية، وتحظى بمرفأ وسكة حديدية خارج الاستخدام كانت تربط المدينة بالداخل السوري.

في السنوات القليلة الماضية، قامت المؤسسات المحلية بالاستثمار بشكل كثيف في مرفأ طرابلس من أجل زيادة حجمه ثلاثة أضعاف، وزيادة قدرته الاستيعابية من 400,000 حاوية إلى 1.3 مليون. وقد فازت شركة «Gulftainer» الإماراتية بالمنافسة التي أجريت لتجهيز رصيف الحاويات المستحدث في المرفأ وتشغيله، ووقعت عقد إيجار مدته 25 عامًا بدءاً من العام 2013، وستقوم باستثمار مبلغ يصل إلى 100 مليون دولار أميركي في

و«باسيل» أنّ إعادة العلاقات مع النظام السوري هي ضرورة من أجل ضمان عودة حوالي المليون لاجئ مسجل - وفق إحصائيات «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (UNHCR 2019)، ومن أجل الفائدة المالية الهائلة التي ستعود بها عملية إعادة الإعمار في سوريا على لبنان. فبالنسبة لهذا الثنائي، من أجل أن يتمكن لبنان من المشاركة في عملية إعادة الإعمار في سوريا عبر شركاته ومؤسساته وعماله، يجب أن تربط البلدين علاقة دبلوماسية وثيقة.

إلا أنّ ربط مسألة إعادة العلاقات بالازدهار الاقتصادي في البلد هو ربط غير دقيق، حاله حال تحميل اللاجئين السوريين في لبنان مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي.

وقد حافظت الحكومة اللبنانية على موقف حيادي من النزاع السوري، ولم تقم يوماً بقطع علاقاتها مع النظام السوري كما فعلت معظم دول العالم. وقد ظلّ التمثيل الدبلوماسي للبلدين على حاله طوال سنوات الحرب مع استمرار السفير اللبناني في دمشق بأداء مهامه بشكل طبيعي، واستفادة السفير السوري في لبنان من الفضاء الذي وفره لبنان من أجل نقل مختلف الرسائل إلى العالم (Imtiaz 2017).

مع اقتراب النزاع السوري من مراحله الأخيرة وبروز النظام السوري وحلفائه كالمنتصرين الواضحين، يتسارع الحلفاء اللبنانيون إلى ترجمة الانتصارات العسكرية إلى مكاسب سياسية في المشهد السياسي اللبناني. أضف إلى ذلك أنّ تنامي نفوذ حزب الله في لبنان والمنطقة يقود بالدولة اللبنانية إلى التماشي

المصارف اللبنانية

بعد ممارسة الدولة السورية للاحتكار على مر عقود، أتت الخصخصة في بدايات القرن الحادي والعشرين لتفتح المجال أمام القطاع المصرفي السوري. واستطاعت المصارف الخاصة الأجنبية الدخول إلى السوق السوري بالتعاون مع أصحاب المصالح المحليين. ومن بين أولى المصارف التي دخلت سبعة مصارف لبنانية، وهي «فرنسبنك»، و«بنك عودة»، و«بلوم بنك»، و«بنك بيبيلوس»، و«بنك بيمو السعودي الفرنسي»، و«البنك اللبناني الفرنسي»، و«فرست ناشونال بنك». غير أنه في عام 2011 بعد فرض عقوبات دولية على سوريا التي طالت مسؤولين في النظام ومؤسسات تجارية - من بينها مصارف تم اتهامها بتمويل الدولة في ممارسة قمعها - بدأت المصارف اللبنانية بتوخي الحذر الشديد في جميع المعاملات المتعلقة بسوريا. وفي السنوات الأخيرة، تنحى المصرفيون اللبنانيون عن مجالس إدارة فروعهم في سوريا، وقاموا كذلك بتقليص عدد هذه الفروع، وبالتالي إبعاد أنفسهم خطوة خطوة عن المعاملات في سوريا. وقد قام البعض حتى بإلغاء كافة استثماراتهم في سوريا (Rashad 2018). مع ذلك، لقد تمت تهيئة البنية المصرفية والقانونية لدخول رجال الأعمال اللبنانيين والأجانب إلى سوريا، بمجرد اتخاذ قرار البدء بإعادة الإعمار.

دور الصين

نظرًا إلى أنّ النظام السوري يرفض أي دور أوروبي أو أميركي في إعادة البناء، وإلى غياب دور الدول الخليجية الغنية بالنفط - وهي حليفة الدول الغربية الرئيسية، ونظرًا أيضًا إلى

توسيع المرفأ (Chloe and Archie 2019). تظهر هذه المسألة الدور الذي تتطلع إليه الإمارات في عملية إعادة الإعمار في سوريا، والذي يمكن النظر إليه من منظور خطوات التقارب التي اتخذتها أبوظبي في ديسمبر/كانون الأول 2018 عندما قامت بإعادة فتح سفارتها في دمشق، قبل أن تضغط عليها الولايات المتحدة حتى تتراجع عن خطوتها.

بالإضافة إلى ذلك، قامت شركة الشحن الفرنسية «CMA-CGM»، وهي ثالث أكبر مجموعة شحن في العالم، بشراء حصة 20% في «Gulftainer» في لبنان. في العام التالي، قام «البنك الإسلامي للتنمية»، ومقره السعودية، بالموافقة على قرض قيمته 86 مليون دولار أميركي من أجل توسيع المرفأ، الأمر الذي يظهر أنه يوجد فرنسيون وسعوديون من بين مختلف أصحاب المصالح الذين يتطلعون إلى الاضطلاع بدور في إعادة الإعمار. وقال مدير مرفأ طرابلس الدكتور أحمد تامر إن روسيا والصين تعملان مع السلطات اللبنانية المحلية من أجل إنشاء منطقة حرة كجزء من رؤية كبرى لجذب المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين. علاوة على أهمية مرفأ طرابلس اللوجستية والاستراتيجية، يبدو أنّ لبنان يتمتع بميزة تنافسية أخرى، ألا وهي معرفته العميقة بالأسواق السورية، وامتلاكه لقوى عاملة متعلمة ولشركات تعمل في البناء مثل مصانع الإسمنت. كذلك يتمتع رواد الأعمال اللبنانيون بمعرفة فريدة من نوعها، إذ قاموا بإعادة بناء لبنان والعراق بعد الحروب التي شهدتها هذان البلدان.

الخلاصة والتوصيات

خفت الحديث عن إعادة الإعمار في سوريا في الفترة الأخيرة، خصوصًا بعد أن ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على حلفائها من دول الخليج من أجل وقف عملية تقريب أو إعادة دمشق إلى الحزن العربي عن طريق منح سوريا مقعدها مرة أخرى في جامعة الدول العربية. كذلك تبقى المخاطر التي تهدد المستثمرين مرتفعة، خصوصًا من وجهة نظر أمنية، أضف إلى ذلك غياب الشفافية، ووجود بنية قانونية بدائية، وضعف القضاء، والنقص في الوقود على نطاق واسع. جميع هذه العوامل تعرّض المستثمرين للخطر.

إذن، من صالح الحكومة اللبنانية أن تبعد نفسها عن النظام السوري أو أي مشاركة في عملية إعادة إعمار سوريا، إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي هناك. وإن لم تقم بذلك، فإن لبنان قد يواجه ردود فعل عنيفة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، بينما يمرّ بمرحلة حساسة لا يستطيع فيها اقتصاده التغلب على أي ضربات (Paul 2019). بناءً على ما ذكر، تبقى إعادة الإعمار في سوريا في المستقبل القريب، واقعًا بعيد المنال.

يمكن للحكومة اللبنانية في الوقت الراهن العمل على تقديم البلد على أنه شريك محتمل في الخطط المستقبلية المتعلقة بإعادة الإعمار في سوريا. ولتحقيق ذلك، على لبنان السعي وراء وضع بنية قانونية ونقدية مرنة قادرة على جذب المستثمرين والشركات الأجنبية من أجل افتتاح فروع لها في لبنان، نظرًا إلى قرب البلد من سوريا.

أنّ الاقتصاديين الروسي والإيراني يعانين بسبب العقوبات، تبرز الصين التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في الصدارة في ما يتعلق بإعادة الإعمار بمجرد انطلاقها (Steven 2017).

بالفعل، بدأت الشركات الصينية بإظهار الاهتمام في فرص الاستثمار المحتملة في السوق اللبناني. على سبيل المثال، قامت شركة «Qingdao Haixi Heavy-Duty Machinery Co» المعنية بالآلات الثقيلة بتزويد مرفأ طرابلس برافعتين ارتفاع الواحدة 28 طابقًا، قادرتين على رفع ونقل أكثر من 700 حاوية يوميًا. الجدير بالذكر أيضًا أنّ الكتابة على إشارات السلامة الموضوعية داخل الميناء هي باللغتين الإنجليزية والمندرائية. في ديسمبر/كانون الأول 2018، رست شركة «كوسكو» (COSCO) للشحن البحري المملوكة للدولة الصينية في طرابلس، وذلك لافتتاح طريق بحري جديد يربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط. وفي مايو/أيار 2018، وضع وفد صيني خطط إنشاء خط سكة حديد ساحلي بين بيروت وطرابلس كجزء من الاستثمارات الأوسع التي تقوم بها الصين في مجال خطوط النقل عبر المنطقة (David and Roshan 2019).

تقوم الصين عادةً بتمويل مشاريع البنى التحتية الخارجية عبر قروض، وغالبًا ما تلزم أن تتولى الشركة الصينية عملية البناء. في طرابلس، حصلت الشركات الصينية على عقود معتبرة في ميناء طرابلس، بما في ذلك عقد لبناء رصيف جديد بقيمة 58 مليون دولار، بالإضافة إلى تصنيع ست رافعات جسرية وتركيبها، ولم تقم بأي استثمارات إضافية حتى الآن.

بليوجرافيا

Salem, Paul. "Lebanon Imperiled as Prime Minister Resigns Under Duress." *Carnegie Middle East Center*, March 23, 2013. <https://carnegie-mec.org/2013/03/23/lebanon-imperiled-as-prime-minister-resigns-under-duress-pub-51281>.

"Aoun: Syria Ties Already Normalized, Siege on Hizbullah Affects All Lebanese." *Naharnet*, March 21, 2019. <http://www.naharnet.com/stories/en/258001-aoun-syria-ties-already-normalized-siege-on-hizbullah-affects-all-lebanese>.

"Operational Portal." *Situation Syria Regional Refugee Response: Lebanon*. <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>.

Tyab, Imtiaz. "Lebanon Faces Criticism over Appointment of Ambassador to Syria." *Lebanon News | Al Jazeera*, November 3, 2017. <https://www.aljazeera.com/news/2017/11/lebanon-faces-criticism-appointment-ambassador-syria-171103152205680.html>.

El-Halabi, Bachar, and Rabih Jamil. "Lebanon: From the 1984 Intifada to the 3rd Republic." *ISPI*, February 27, 2019. <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/lebanon-1984-intifada-3rd-republic-22402>.

Cornish, Chloe, and Archie Zhang. "Lebanese Port Eyes China as It Sells Itself as Hub for Syria." *Financial Times*, January 3, 2019. <https://www.ft.com/content/386b3fd2-01db-11e9-99df-6183d3002ee1>.

Al Kattan, Rashad. "The Smoke and Mirrors Effect of Lebanese Banks Exiting Syria." *Atlantic Council*, March 7, 2018. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/the-smoke-and-mirrors-effect-of-lebanese-banks-exiting-syria/>.

Heydemann, Steven. "Syria Reconstruction and the Illusion of Leverage". *Atlantic Council*. May 18, 2017. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/syria-reconstruction-and-the-illusion-of-leverage>.

De Stone, Roshan, and David L. Suber. "China Eyes Lebanese Port to Launch Investments in Syria, Region." *Al-Monitor*, March 29, 2019. <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/china-lebanon-tripoli-port-investments-syria-reconstruction.html>.

McLoughlin, Paul. "Syria Weekly: Will China Fund Post-War Reconstruction?" *The New Arab*, June 21, 2019. <https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/2019/6/21/syria-weekly-will-china-fund-post-war-reconstruction->

كذلك يجب تطوير البنى التحتية اللبنانية (المرفأء، والمطارات، والطرق الدولية)، خصوصاً في الشمال، وتوسعتها حتى تتلاءم مع المعايير الدولية. فالمرفأء والمطارات السورية (بالإضافة إلى معظم المعابر الحدودية البرية) مقفلة أمام التجارة الدولية، مما يعني أنّ نسبة كبيرة من البضائع المتجهة إلى سوريا، سواء بغرض الإغاثة الإنسانية أو لإعادة الإعمار في المستقبل، سوف تمرّ في لبنان وتُنقل عبره. وأخيراً، ربما يجب على الحكومة اللبنانية أن تأخذ بعين الاعتبار تشكيل لجنة يكون أعضاؤها رجال أعمال وتكنولوجيايين، وذلك من أجل استمرارية التواصل مع أصحاب المصالح ولكي تبقى مطلعة على جميع المحادثات المتعلقة بإعادة الإعمار، بهدف الضغط وضمان لبنان كشريك في جميع الخطط المستقبلية.

النازحون السوريون وأزمة اللاجئين في لبنان: الجنود والناشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية

د. كوني كاروي كريستيانسن¹

الملخص التنفيذي

اللبناني. أما الفئات الآمنة التي يديرها سوريون أو منظمات تابعة للشركات السوري، فهي فئات يعبر فيها السوريون، نساءً ورجالاً، عن حقوقهم ويناقدون مختلف الأمور، كأمانهم وترددتهم في العودة إلى سوريا.

إنّ الطريقة التي ينتهجها قطاع الخدمات الإنسانية من أجل تأطير العلاقات الجندرية بين السوريين، تلمحهم هذه الخدمات، والذين يشيرون إلى أهمية شمل اللاجئين أو «المستفيدين» في عمليات الإدارة وصياغة السياسات في القطاع الإنساني. ويبدو أنّ هذه الخطوة هي استراتيجية من أجل مجابهة تنميط اللاجئين، ومن أجل تصويرهم بطريقة ملائمة.

مقدمة

أصبحت الكوارث الإنسانية في أيامنا هذه أكثر تعقيداً، إذ باتت تنطوي على حالات هجرة غير مرغوبة، ناهيك عن كثرة الجهات الفاعلة بالمنظمات المحلية، وتعدديتها. بالتالي، ظهر ميل لإعادة التفكير في مفهوم المساعدات الإنسانية، ولوضع المنظمات المعنية تحت مجهر التدقيق النقدي (Humanitarian Policy Group 2016, Mansour 2016, Sørensen & Plambech 2019). في لبنان، تعمل الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية وتلك التابعة للشركات السوري، على تخفيف حدة الوضع المتأزم للاجئين السوريين

معظم السوريين الذين أتوا إلى لبنان بعد اندلاع الحرب في سوريا عام 2011 لا يقيمون في البلد بشكل قانوني. هؤلاء اللاجئون لا يشاركون بطريقة منهجية في الناشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي من المفترض أن تتوجه إليهم، لكن بعضهم يشارك بشكل فاعل في هذه الناشطة. برز مجال جديد للتقارب بين السوريين واللبنانيين (والفلسطينيين) عندما بدأت المجتمعات المدنية السورية واللبنانية بالتعاون على مختلف المستويات لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين.

يميل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية إلى إعادة إنتاج تصنيف اللاجئين السوريين على أنهم مستضعفات، ويرجع ذلك جزئياً إلى العلاقات الجندرية المحافظة والأبوية بين السوريين. تنتهج هذه المنظمات السرديات الموجودة في قطاع المساعدات الإنسانية. وتغدو أساليب تأطير العلاقات الجندرية بين السوريين بهذه الطريقة، فعالة في تعليل الحجة القائلة إنّ السوريين لا مكان لهم في لبنان.

تتجه عدة منظمات غير حكومية إلى خلق «فئات آمنة» تستطيع النساء اللجوء إليها هرباً من العنف الذي يمارسه عليهنّ أقربائهنّ أو آخرون، ومن عدائية المجتمع

بإنتاج مجال عمل متنازع عليه تكون العلاقات الجندرية «المتخيلة» جزءًا منه.

في إطار العمل الإنساني، تبرز «الكرامة» و «المشاركة» كأكثر المصطلحات ورودًا، بينما لا يجذب غياب أو مقاومة التعاون مع القطاع الإنساني، ومن غياب العلاقة الوثيقة للعمل الإنساني بالمواطنة غير الرسمية أو المواطنة المشرعة، فعندما يتعلّق الأمر بالمساعدة الإنسانية، تكون المبادئ المرحب بها هي تلك المرتكزة على القانون الدولي، مثل الإنسانية، والنزاهة، والاستقلالية، والحيادية (Humanitarian Policy Group 2016). كما أنّ الممارسات المرتبطة بمفهوم الانتماء والحقوق، كالامتناع عن التوافق مع المشهد الجندري أو رفضه، مرتبطة بالاستراتيجيات التي يطبقها اللاجئون السوريون. وفي القطاع الإنساني في لبنان حيث يتم تأطير الجندر بطريقة محددة، لا يمكن للمرء أن يغدو جندريًا إلا تحت شروط معينة. بالتالي، تؤثر هذه الأطر الجندرية على الموضوعية السياسية وعلى المطالبات بالحقوق.

المساعدات الإنسانية الموجهة إلى السوريين في لبنان

إنّ مسألة اللا-مساواة الجندرية موجودة على جدول أعمال التدخلات الإنسانية منذ ما يقرب من عقدين (Hyndman 1998, Busher 2010). ويجدر في أيامنا هذه أن يتم الأخذ بعين الاعتبار تأثير المساعدات على النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان. أحد الأمثلة على التدابير المتخذة لضمان هذا الاعتبار هو المؤشر الخاص بقياس النوع الاجتماعي الذي وضعته «اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات» (IASC)، بحيث يتم

في البلد. بدورهم، ينشط اللاجئون على جميع المستويات التنظيمية للمساعدات الإنسانية. صحيح أنه يتم تصنيف اللاجئين - بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي - بشكل عام على أنهم مستضعفون، تبقى النساء منهم بحاجة إلى حماية محددة، ليس بسبب الحرب فقط، بل أيضًا لأنه يتم تصوير العلاقات الجندرية بين السوريين على أنها محافظة ويحكمها نظام أبوي. خلال الحرب والنزاع، تتداخل هذه العلاقات وتصبح أكثر إيذاءً بحق النساء.

وغالبًا ما تقوم المنظمات غير الحكومية بالإنسان بمختلف التعليقات من أجل تبرير هذه الحاجة إلى الحماية وإلى «الفضاءات الآمنة» التي يوفرنها للنساء والفتيات السوريات. فعلى الرغم من الافتراضات العامة حول النساء السوريات، وتصنيفهن بطريقة دائمة على أنهنّ مجموعة واحدة، إلا أنهنّ يشكلن مجموعات متنوعة في الواقع. كما أنه على الرغم من التهاون في إشراك السوريين في المساعدات الإنسانية التي تستهدفهم (Mansour 2017)، إلا أنّ عددًا معتبرًا من اللاجئين يشارك في الأعمال الإنسانية، ويقوم حتى بمبادرة إنشائها (Napolitano 2017). وتأخذ الناشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي تقوم بها النساء السوريات أشكالًا عدة، كتنظيم طرق العيش في المخيمات، والتواصل مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية، وتدريب اللاجئين السوريين الآخرين. وقد وجدت إحدى الاستبيانات حول الناشطين من اللاجئين السوريين في الأردن أنّ النساء يشكلن الثلث من مجموع تعداد الناشطين (Khoury 2017, 38).

تحدد ورقة السياسات هذه كيف تقوم السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في لبنان وشروط العمل الإنساني في البلد،

التي يتم تمويلها من قبل جهات مانحة دولية، من بين أولى الجهات التي هبت لتلبية احتياجات السكان النازحين. وقد كانت بعض هذه المنظمات كـ «أبعاد»، موجودة في لبنان حتى قبل «أزمة اللاجئين»، وأصبحت بعدها معنية بتأمين خدمات اجتماعية للنازحين. إحدى المنظمات البارزة الأخرى هي «بسمة وزيتونة» التي أسستها مجموعة فلسطينية-سورية-لبنانية، بعد موجة النزوح. ويتمحور عمل هذه المنظمة غير الحكومية حول كرامة اللاجئين السوريين كـ «أفراد»، وهدفها هو «تلافي المقاربات التي تنتهجها المنظمات الإنسانية الأخرى، والتي قلّصت اللاجئين إلى مجرد أرقام» (Basmeh & Zeitoneh, 2019).

إنّ النمو الذي شهدته منظمات المجتمع المدني في سوريا قبل اندلاع الحرب وبعدها، يوفر خلفية للتقارب اللبناني - السوري المتزايد، نظرًا إلى أنّ بعض المنظمات غير الحكومية العاملة حاليًا من لبنان هي سورية المنشأ. وتستمر هذه المنظمات باستهداف السوريين عبر مختلف النشاطات، التي تشدد فيها على عواقب الحرب والنزوح. ومن الأمثلة على هذه المنظمات شبكة سورية عابرة للقومية، ترأسها امرأتان سوريّتان متخصصتان في بناء قدرات المجتمع المدني. مثال آخر هو منظمة «شرق» المسجلة في لبنان والمملكة المتحدة، وترأسها امرأة أتت إلى لبنان بعد اندلاع الحرب في سوريا. ولا تركز هذه المنظمة على المساعدات الإنسانية بحكم التعريف السائد للمصطلح، بل تدعو إلى التعددية والفكر الحر، عبر نشرها للتاريخ الشفهي لسوريا في حقبة ما قبل الحرب.² كذلك يوجد منظمات شتات سورية تشارك في نشاطات في لبنان و/أو سوريا، نتيجة الحرب الدائرة.

تعيين درجة أبعديّة تقيس تأثير المشروعات الإنسانية على العلاقات الجندرية.

بمعنى آخر، إنّ المقاربة الإنسانية التي يُزعم أنّها حيادية ولا-سياسية، هي «تحويلية جندرية» بشكل صريح. إلا أنّه في المجتمعات العربية، تبقى العلاقات الجندرية مجالًا للتدخل والإصلاح السياسي، متنازغًا عليه ومسيبًا بشكل كبير. ويُعرف هذا المجال بشكل أشهر، خاصة من منظور تاريخي، باسم «قضية المرأة». وقد شكلت هذه المسألة منذ زمن الاستعمار، مجالًا للسياسات حيث يقوم «المحدثون» و «المحافظون» بتبني موقف مؤيد أو معارض للمساواة الجندرية، بإظهار إما ميلهم أو نفورهم من أنماط الحياة الغربية أو الأوروبية، ومقاومتهم أو دعمهم للمستعمرين (Moghadam 2013, Ahmed 1992). بعد أن حصلت عدة دول عربية على استقلالها، أصدرت قوانين أسرة مكتوبة، تناقضت بدورها مع التشريعات الأخرى التي توطّرها المفاهيم والمبادئ الدينية، وذلك من أجل إظهار تبجيل المشرعين للفكر والعادات الأصلية. في الوقت الحاضر، غالبًا ما يتم النظر إلى السياسات التي تسعى إلى تحقيق المساواة الجندرية، على أنّها ميل نحو أنماط الحياة الغربية. إلا أنّه عندما يتم تقديم المساواة الجندرية على أنّها «مساعدة إنسانية تحويلية جندرية»، وعلى أنّها شرط لتقديم المساعدة للفقراء والمعوزين، تتجرّد من الطابع السياسي ولا يتم التعامل معها على أنّها مسألة سياسية ونزاعية.

وقد برز فضاء جديد للتلاقي بين السوريين واللبنانيين مع موجة نزوح اللاجئين السوريين إلى لبنان بعدما اندلعت الحرب في بلادهم عام 2011. وكانت المنظمات غير الحكومية المحلية

² لم يتم ذكر اسم المنظمة لأسباب أمنية.

النازحين الذين شردتهم الحرب مقيم بطريقة غير قانونية، ووضعهم حساس³ كذلك تجب الإشارة إلى محدودية الحركة التظاهرية للنازحين، فبين يونيو/حزيران 2014 ويناير/كانون الثاني 2017، تمّ تسجيل 18 حالة تظاهرات قام بها اللاجئون في لبنان. عند بداية تدفق حركة اللجوء، انتشر اللاجئون السوريون بشكل واسع على الأراضي اللبنانية، مما يعني أنّه لم تسنح لهم الكثير من الفرص من أجل التنظيم والاحتجاج، أو القيام بأعمال تضامنية أخرى بين بعضهم. والجدير بالذكر أنّ الأعمال الاحتجاجية التي حدثت كانت في مناطق لم تطلها المنظمات الدولية بعد (Carpi 2015). مع ذلك، لا يجب الجزم بأنّ غياب الاحتجاجات في المناطق التي تعمل فيها المنظمات الدولية يعني أنّ اللاجئين راضون بالمساعدات المقدمة. ينقل Carpi آراء اللبنانيين واللاجئين السوريين التي توجه نقدًا شديدًا لمقاربة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، اتجاههم. فهؤلاء يرون أنّ اللا-سياسة مفروضة عليهم، في حين أنّ هذه المنظمات مسيسة (Carpi 2015). فالحيادية التي تزعمها الجهات المانحة ليست فقط ادعاءً فارغًا بالنسبة للاجئين السوريين، بل أيضًا بالنسبة للموظفين في هذه المنظمات.

منظمة «النساء الآن» (Women Now) هي مثال على هذه المنظمات التي تمّ تأسيسها في المنفى. باختصار، إنّ موجة اللاجئين القادمين من سوريا إلى لبنان صاحبها خلق مساحات تلاقى بين المنظمات إذ بدأت المنظمات غير الحكومية اللبنانية والسورية بالتعاون، وحتى داخل المنظمات، إذ أصبح الموظفون السوريون متاحين للمنظمات غير الحكومية اللبنانية، والعكس صحيح. مع ذلك، إن هذا التقارب ليس بجديد، فعبر التاريخ الحديث نسبيًا للبلدين، لطالما تشابكت التطورات السياسية في كل منهما وتصادمت، ولطالما كانت حركة النزوح عبر الحدود، والاتصالات والروابط بين البلدين جزءًا من الروتين اليومي (Diognigi 2017).

لم يوقع لبنان «اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين» ولا «بروتوكول 1967» الخاص بالاتفاقية. بالتالي، يجب على السوريين، حال النازحين واللاجئين الآخرين في لبنان، إبراز مستندات من أجل استيفاء شروط الإقامة القانونية. قبل اندلاع الحرب في سوريا، كانت الحدود مع لبنان مفتوحة بحيث كان التنقل بين البلدين ممكنًا دون عوائق (Diognigi 2017). أما اليوم، فمعظم

«على الرغم من أنّ المساعدات الإنسانية ميسرة، تهدف إلى التصدي للخطاب السياسي عن سوريا، أو إلى التقليل من أهمية هذه النقاشات. وقام مسؤول كبير يعمل في منظمة دولية بالتأكيد على هذا الأمر: «نحن [المنظمات الدولية] نقوم بشكل ما بمنع إجراء

³ في خطة «تجاوب لبنان للأزمة» (Lebanon Crisis Response)، يتنقّت صياغة المصطلح لوصف «الأشخاص الذين هربوا ولم يعد بإمكانهم العودة إلى سوريا»، بشكل دقيق على النحو التالي: هم إما «أشخاص نازحون من سوريا» أو «نازحون سوريين» - أي بمعنى آخر هم مواطنون سوريون، أو «مسجلون كلاجئين لدى "مفوضية الأمم المتحدة" (ص. 4). وتعكس هذه المصطلحات حقيقة أنّ لبنان لم يوقع الاتفاقية الخاصة باللاجئين، ولا يقبل أن يحسب الأشخاص القادمين من سوريا على أنهم لاجئون (Erslev-Andersen 2016, Carpi 2015, Janmyr 2016). هنا أستخدم مصطلح «لاجئ» للإشارة إلى جميع الفئات الواردة في ذلك التقرير، وأستخدم كذلك مصطلح «النازح».

النقاشات السياسية حول سوريا. نقوم بتثيت الانتباه بعيداً عن المجال السياسي بحيث تختفي النقاشات عن حل سياسي، ويخفت صوت الخطاب السياسي الدائر».

(Mansour 2017, 9)

والمحلية، بين عقد ورش تدريب على الأعمال اليدوية، وتشكيل لجان أحياء، ودعم ناشطة المجتمع المدني، والمبادرة بمشاريع تجارية. تتماشى هذه المبادرات مع السياسات والقوانين الإنسانية بسبب حجم التمويل في مثل هذه المجالات.

تأخذ مشاركة اللاجئين السوريين في هذه النشاطات عدة أشكال، من التطوع، إلى العمل في مجال تنظيم الإغاثة، والمبادرة لإنشاء منظمات إنسانية، وشغل مناصب إدارية فيها. إحدى السرديات الرائجة بين المنظمات غير الحكومية هي أنه تم إرغام النساء السوريات على القبول بالعمل من أجل كسب الرزق لأن الزوج إما يكون قد قُتل أو اختفى بسبب الحرب، وبالتالي باتت العديد من اللاجئات ربات منازل. كما أن احتمالية تفتيش الجهات الأمنية اللبنانية للاجئات ضئيلة، مما يناقض المزاعم القائلة إن اللاجئات معرضات للاستضعاف أكثر من أقرانهن الذكور. إن هذا الاختلال في ميزان القوى داخل العائلة يمثل للرجل تهديداً لسلطته، فيلجأ إلى ممارسة العنف على زوجته وأولاده. بالتالي، تقوم المنظمات غير الحكومية بتوفير فضاءات آمنة للنساء والبنات حيث بإمكانهنّ التحدث بحرية عن العنف الذي يتعرّضن له، والبحث عن دعم نفسي - اجتماعي. كذلك تنظم هذه المنظمات تدريبات على إدارة الغضب، تتوجه فيها إلى اللاجئين السوريين من الذكور. واعترف موظف يعمل في منظمة غير حكومية أنهم يلاقون

باختصار، إن تصنيف الوضع في لبنان على أنه أزمة إنسانية يحجب الجانب السياسي للأزمة. تقوم منظمات المساعدة الإنسانية الدولية والمحلية بمقاربة اللاجئين على أنهم كيانات متجانسة تقسم إلى فئات وطنية (الفاستينيون، والسوريون، واللبنانيون). لا تنظر المنظمات إلى هؤلاء الأفراد على أنهم ميسسون يملكون آراء حول نوع المساعدات المقدمة، أو حول آخر تطورات الحرب. فعلى سبيل المثال، إن اللاجئ الذي يقوم ببيع قسائم الطعام التي تقدمها «مفوضية اللاجئين» من أجل التبرع بمردود البيع لـ «الجيش السوري الحر» (Carpi 2015) هو يمارس في هذا الإطار نشاطاً يعكس ذاتية، وبالتالي يشرع شكلاً من أشكال المواطنة (Isin 2012) - خصوصاً أن اللاجئ يفتقد للحقوق التي يلزمها مصطلح «المواطنة» في المجتمع المضيف. إن النشاطية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، التي غالباً ما يُفترض أنها لا-سياسية، تتداخل مع هرمية السلطة في المجتمعات المحلية، التي تشمل الهرمية الجندرية، وتقوم أيضاً بتحويلها (Christiansen 2018).

سرديات العلاقات الجندرية بين النازحين السوريين

تتراوح نشاطات الاستجابة الإنسانية التي تستهدف النازحين السوريين وتنظمها في لبنان المنظمات غير الحكومية الدولية

غالبًا ما يتم ذكره على أنه يثير النعرات بين السوريين واللبنانيين في المجتمعات المحلية. وعبرت متطوعة لبنانية في أحد أحياء بيروت عن استيائها من أن كثرة العائلات السورية المفككة يعني أن عددًا كبيرًا من الأولاد يُتركون لوحدهم في شوارع الأحياء، وزعمت أن النساء اللبنانيات يهتمن أكثر بأولادهن.

وبدأت إحدى المنظمات غير الحكومية بتوفير مساحات آمنة للنساء في المخيمات الفلسطينية التي استقبلت بدورها عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين. وشرح أحد العاملين في المشروع، قائلاً:

صعوبة في جذب السوريين أكثر من اللبنانيين (الذين يُعدون أيضًا عرضة للاستضعاف، وبالتالي مخولين للحصول على الحماية) للمشاركة في نشاطاتهم المعنية بمجابهة العنف العائلي.

سردية أخرى رائجة هي أن اللاجئين السوريين يشكّلن تهديدًا للنساء اللبنانيات في المجتمعات المحلية التي تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين. حسب بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية، يميل الرجل اللبناني للانجذاب نحو السوريين لأنهن أقل تطلباً وأكثر حماسةً لإرضاء الزوج. في الواقع، إن التنافس على الرجال اللبنانيين هو موضوع

«يميل النوعان من النساء [أي اللواتي تُركن وحيدات مع أولادهنّ واللواتي مع أزواجهنّ] إلى البقاء في البيت حيث يشعرن بالأمان، بالأخص خلال الأشهر الباردة في الشتاء عندما يجب أن يعتنين جيداً بأولادهن والحرص على تمتعهم بالدفء. أما الرجال، فيتنقلون بحرية أكبر. لذلك نُؤمن للنساء الفضاء والوقت من أجل العمل. قد تتمتع الفلسطينيات في مخيم شاتيلا بحسّ من الأمان، إلا أن السوريين يفتقدن ذلك، وهنا يأتي دور النشاطات التي ينظمها المركز»⁴.

على أنّها محافظة أكثر من تلك اللبنانية، وأكثر قمعاً للمرأة. وتشكل حالات اللا-مساواة الجندرية بين السوريين التي يتم التقرير عنها، خطراً على النساء السوريات عندما يتم نقلها إلى السياق اللبناني. ويتم توظيف هذا التأطير للهرمية الجندرية في برمجة عمل المنظمات

تدعم هذه الشهادة طريقة عمل سياسات المساعدات الإنسانية التي تصور النساء السوريات إما أنهنّ ضحايا عنف ذكوري أو موضع عمل للقطاع الإنساني، الأمر الذي يساهم في تعيين أدوار للاجئين السوريين بالاستناد إلى تأطير العلاقات الجندرية السورية

⁴ مقابلة مع عامل في مشروع في منظمة غير حكومية، 26 مارس/آذار، 2017.

2020-Lebanon Crisis Response Plan 2017)
(Update 2018).

إنّ تصور العاملين في المنظمات غير الحكومية في لبنان للاجئين السوريين تترتب عليه آثار في كيفية المقاربة في المشاريع العديدة التي تستهدف اللاجئين، فالطريقة التي يتم فيها تأطير اللاجئين تعطي معلومات مهمة عن وضعهم اليومي وحقوقهم، أو عن حقوقهم كمواطنين غير رسميين - على الرغم من فقدانهم لأدنى حقوقهم - كونهم لاجئين سوريين في لبنان، فكما تمّ ذكره سابقاً، يتمّ تصنيف اللاجئين في النشاطات الإنسانية، وخصوصاً النساء، على أنّهم مستضعفون. كذلك يسود الاعتقاد أنّ العلاقات الجندرية المحافظة بين السوريين تمثل خطراً على النساء. ويقوم الناشطون السوريون عادةً بإضفاء لمستهم الخاصة على هذا التصنيف، ليتبين أن «الفضاء الآمن» مفهوم مرّن.

بالنسبة لمنظمة غير حكومية، قد يكون الفضاء الآمن مساحة يمكن للنساء أن يقمن فيها بأعمال الحياكة وتطريز المحافظ أو الحقائب، ومن ثم بيعها، من أجل الحصول على مردود بسيط. أما بالنسبة لمنظمة شتات سورية، فإنّ الفضاء الآمن هو مساحة يمكن للنازحين السوريين فيها التعبير عن همومهم ورغباتهم السياسية دون الخوف من أيّ تداعيات. أما بالنسبة للمنظمات الأخرى، فإنّ الفضاء الآمن هو المساحة الآمنة لمناقشة الحقوق المدنية، وليس مكاناً تهرب إليه النساء والبنات السوريات من التحرش أو الاعتداء الجنسي. وقد روى لاجئ سوري يقوم بتدريب اللاجئين على المواطنة والحقوق في لبنان، تجربته، إذ كان متطوعاً قبل أن تقوم منظمة شتات سورية بتوظيفه من أجل مساعداتها في نشاطاتها.

غير الحكومية، لئلا تستخدم كذريعة أخلاقية من أجل توفير الدعم لـ «اللاجئات المستضعفات». ويخدم هذا التأطير أيضاً في التشديد على أنّه عندما تكون اللا-مساواة الجندرية هي العامل المتغير، تبرز هرمية بين السوريين واللبنانيين بحيث يكون الطرف اللبناني هو المنصف الأكبر في العلاقات الجندرية، مما يعني أنّ هذه الهرمية قد توجد على نطاق أوسع.

الفضاءات الآمنة كمنهجية مرنة

يجري جزء كبير من العمل الإنساني في «الفضاءات الآمنة» التي تستهدف اللاجئات. يحصل هذا الأمر بعد موافقة اللاجئات اللواتي يتعرضن لمخاطر تتراوح بين الرهاب والعنصرية، والتجوع، وتدهور الصحة، والعوز، والاعتداء الجنسي. يدفع هذا الأمر بعض البنات والنساء إلى اللجوء لـ «استراتيجيات مواجهة سلبية»، أي تقاضي المال مقابل تقديم خدمات جنسية، وزواج القاصرات، والوقوع ضحايا الإتجار بالبشر (Freedman 2016, UNHCR). وتعتمد اللغة في مثل هذا السياق على مصطلح «المستضعف(ة)» عند الإشارة إلى النساء والرجال، من أجل تحديد احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، واحتياجات اللبنانيين من الفقراء (راجع Government of Lebanon 2017, UNHCR 2016). إلا أنّ احتياجات النساء والرجال متباينة، ويقوم عدد من المنظمات غير الحكومية بتقديم الحماية للنساء والبنات في هذه «الفضاءات الآمنة» حيث يتم استبعاد الرجال. تأتي هذه المقاربة انسجاقاً مع السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي تفترض أنّ النساء مستضعفات بدرجة أكبر، وتضعهنّ في خانة واحدة مع الأطفال، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة

وقد شرح بالتفصيل كيف أصبح على دراية بالتعامل مع النساء السوريات النازحات دون انتهاك الأعراف الجندرية، فكان على سبيل المثال يتجنب مخاطبة النساء اللواتي يرتدين النقاب. وعلى حد قوله، فإنه لم يواجه يومًا مشاكل مع أزواج أولئك النساء لأنه كان يعرفهم ويعرف زوجاتهم.

عليك بالتحدث معهم، فنحن نحاول بناء فضاء آمن حيث بإمكانهم التعبير عن آرائهم. فعلى سبيل المثال، بدل أن تقول لهم، «تعريف هذا هو التالي، وعليكم بفعل كذا وكذا»، ننطلق من البداية، ونتوجهم إليهم بأسئلة مثل، «لماذا (لا) تريد العودة إلى سوريا؟»، «إلى ماذا تحتاج؟»، وذلك من أجل معرفة ما حدث معهم. نطلق على هذا المقاربة الوعي المدني. ونحرص على جعل الفضاء الآمن مكانًا عامًا حيث يمكن لمن يشاء القدوم. بعد ذلك نقوم باختيار الأفراد الذين أظهروا تفاعلًا، ومن ثم نتابعهم لمدة ستة أشهر في أكاديمية الريادة الخاصة بنا. نختار عادةً الذين يتمتعون بمهارات القيادة في مجتمعهم، مثل المعلمات، والذين يتمتعون بخبرة في العمل في المجال. نحن لا نمارس التعليم بطريقة مباشرة، بل نقوم برفع الوعي في مجتمعهم».⁵

تظهر المنظمات السورية التي تدخل «قطاع المساعدات» في لبنان أنه يوجد طرق شتى من أجل مقاربة «الفضاء الآمن» في وضع برامجها، وأن هذه الطرق تركز على إمكانية التعبير عن حقوق كل من النساء والرجال، ومناقشتها.

الناشطون يقومون «بالتسكع معًا» فقط، لا يتوجه الفضاء الآمن إلى النساء فقط، بل أيضًا إلى الشباب السوري الذي أتى إلى لبنان هربًا من الخدمة العسكرية. وقد اتخذ الناشطون نهجًا تصاعديًا مختلفًا في أنشطتهم، وقاموا باستجواب مجموعات الدعم المحلية التي تم تأسيسها في سوريا، حول اقتراحات عن كيفية الوصول إلى السوريين الأكثر عرضة

بالنسبة لمنظمة مجتمع مدني سورية ترأسها لاجئتان وتعمل من لبنان (بشكل رسمي، هؤلاء

⁵ مقابلة مع مدرب في منظمة غير حكومية، 9 أبريل/نيسان، 2019.

لا يتقاضى المتطوعون أي راتب، إلا أنّهم يتلقون مخصصاً شهرياً من أجل تغطية تكاليف المواصلات، التي تُعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للناشط المتطوع. ويلعب المتطوعون في العادة دور الوسطاء، وبلغون عن الاحتياجات والمشاكل التي يواجهها أقرانهم في المخيمات، للمنظمات الدولية التي تتعاون مع «مفوضية اللاجئين». في المقابلات التي أجريناها مع مجموعة متنوعة من المتطوعين في صيف عام 2017، نوّهوا المقابليون أنّهم لا يتلقون أي تعليقات على التقارير التي يرفعونها عن المجتمعات التي تتلقى المساعدات، لذلك يشككون بجدوى عملهم.

كذلك في حديثي مع المتطوعين، قدموا منظوراً بديلاً عن اللاجئين السوريين اللواتي يصفن في العادة على أنّهن ضعيفات. وعلى الرغم من وجود متطوعات إناث، فإن المرأة التي تتمكن من كسب احترام النساء الأخريات في الخيمات غير الرسمية عمل كممثل غير رسمي عن أولئك النساء أمام المسؤولين. يوازي هذا الوصف وصف «الشاويش»، الذي يلعب دور ممثل غير رسمي و / أو زعيم مجتمع أو مخيم.

بالإضافة إلى ذلك، اعترف المتطوعون بملاء إرادتهم أنّ النساء السوريات هنّ أقلّ تطلباً مقارنةً بأقرانهنّ اللبنانيات، ولكنهم أضافوا كذلك أنّ ذلك بسبب العوز الذي يعانين منه، وليس بسبب قدر تمكينهنّ كنساء. وتحدّث المتطوعون بإسهاب عن عدم تلبية احتياجات اللاجئين، وكيف يثير هذا الأمر الخيبة من نظام المساعدات الإنسانية، ويؤدي بالتالي إلى رفض المشاركة في النشاطات التي تنظمها منظمات المساعدات الإنسانية أو ممثلوها. يمكن النظر إلى هذا الرفض على أنّه تطبيق حاذق للمواطنة - من أجل التعبير عن أنفسهم،

للاستضعاف في لبنان. وبناءً على هذه الاقتراحات، يقوم الناشطون بتنظيم مجموعات دعم حيث تقوم النساء اللواتي فقدن أزواجهنّ بمناقشة وضعهنّ بين بعضهنّ.

وجهات نظر مغايرة للاجئين متطوعين ميدانياً

على الرغم من وجود بعض أشكال التشابك في المنظمات التي أسسها مغتربون سوريون مقيمون في لبنان وفي أماكن أخرى حول العالم، يقوم قطاع المساعدات الإنسانية بخلق أشكال أخرى.

تستلزم بعض السياسات الخاصة بالمساعدات الإنسانية تفعيل المجتمعات المحلية التي تتلقى هذه المساعدات من أجل المشاركة في النشاطات ذات الصلة. على سبيل المثال، أوجدت «مفوضية اللاجئين» برنامج المتطوعين الميدانيين من مجتمعات اللاجئين (ORV) الذي يقع تحت مظلة مقارباتها المجتمعية. الهدف من هذا البرنامج هو تحسين وصول «مفوضية الأمم» لمجتمع اللاجئين، وبالتالي تعزيز سبلها في توفير الحماية. ويتم اختيار المتطوعين وفقاً لمعايير متنوعة، ويتم شمل الرجال والنساء. وفقاً للإرشادات الصادرة حول البرنامج، يقدّم المتطوعون «معلومات دقيقة ومحدثة حول المخاوف المتعلقة بالحماية». وتهدف نشاطاتهم إلى «تمكين المجتمعات من أجل متابعة نوعية وتأثير البرامج، وتوفير ردود واقتراحات من أجل تعزيز الحماية المقدمة»، عن طريق تحديد «قدرات، ومستوى المعرفة، والمهارات في المجتمع» والبناء عليها، وتعزيز «محاسبة ذوي الشأن»، وأخيراً بناء «ثقة متبادلة وشفافية من خلال التواصل المتبادل الفعال والشراكة» (UNHCR).

السوريات على أنهنّ ضحايا، وتقدّم اللاجئين السوريين الرجال حاملين لرجولة تقليدية لدرجة لا تتوافق مع السياق اللبناني. بتعبير آخر، إنّ هذه الخصائص فعالة في تبرير المزاعم التي تعارض انتماء اللاجئين السوريين إلى لبنان، وبالتالي عدم تمتعهم بحقوقهم في البلد.

وتجدر الإشارة إلى أنّه عندما يتمّ إشراك اللاجئين السوريين في الناشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية التي تستهدفهم، تتبدل السرديات حول العلاقات الجندرية. فعوضاً عن المقاربات التنزالية التي تركز على علاقة هرمية جندرية بين اللاجئين السوريين المحافظين أو التقليديين في لبنان من جهة، وبين «العلاقات الجندرية الحديثة» اللبنانية من جهة أخرى، تتبدل على سبيل المثال، المقاربة لمفهوم الفضاء الآمن لتدعو الناشطين بشكل مباشر من أجل التأثير. يوفر هذا الأمر «فضاءات آمنة» ومساعدات إنسانية في ظل أطر بديلة، ويقدم صور مغايرة للصورة النمطية السائدة بأنّ اللاجئين ضعيفات بشكل خاص، ويظهر أنّ اللاجئين السوريات قادرات على التصرف بأنفسهن. كما أنّه يشجع على المطالبات الواضحة بالحقوق، ويحفز اللاجئين على تولى مسؤولية دورهنّ الجديد كمعيلات لأسرهنّ.

كما أنّ إشراك السوريين في الناشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية يسمح بالتوفيق وبمقاومة بعض الممارسات الشائعة في مجال المساعدات الإنسانية التي تصور متلقي المساعدات على أنهم ضحايا. بالإضافة إلى ذلك، لدى هذا النشاط تأثيراً دائماً على الانتماء اليومي (Olivius 2014) - وقد يعارض أو يكمل الصور النمطية للنساء السوريات اللاجئين على أنهنّ مقيدات بأيديولوجيات جندرية محافظة،

يسخّر اللاجئين من النساء والرجال أنواع الوكالة المحدودة المتاحة لهم. هنا أقترح أنّ المقاربات البديلة التي يقدهما المتطوعون تشير إلى التحولات المحتملة عند تفويض السلطة والسيطرة على توزيع المساعدات الإنسانية على السكان الذين يخضعون لسياسات وممارسات هذا القطاع.

الخلاصة

في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة، تزداد حدة العديد من المعضلات كلما تعقدت القضايا، الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في المسائل وتعديلها بشكل دائم. بعد تدفق السوريين إلى لبنان في أعقاب الربيع العربي والحرب في سوريا، تعرضت الجهود الإنسانية لانتقادات شديدة طالت سوء التنسيق، وطالت كذلك عدم الانتباه إلى الحساسيات التي ولّدتها هذه النشاطات بين المجتمع المضيف واللاجئين، والمنافسة على التمويل بين المنظمات، الأمر الذي يطغى على المهمة الإنسانية نفسها، وغيرها من المشاكل. وقد كان النقد الذي يخص البعد الكلي للصراع حجة لاتخاذ اتجاهات وأولويات جديدة. أما تأثير المساعدات الإنسانية على تأطير العلاقات الجندرية، فقد لاقى درجة اهتمام أقل، هذا إن وُجد.

وتعتمد الناشطة التي تؤمن المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين في لبنان على روايات ضيقة المجال خاصة بالجندر بين السوريين، وتخلدها كذلك. توجد في هذه الروايات تراتيبات هرمية واضحة بين الرجال المغايرين جنسياً وزوجاتهم اللواتي يخضعن للذكورية الممارسة. تتقاطع هذه التجارب مع التحول في المواطنة بما أنّ الخصائص التقليدية والمحافظة للعلاقات الجندرية تبرر مقارنة تنظر إلى النساء اللاجئين

ببليوجرافيا

Carpi, Estella. "The Everyday Experience of Humanitarianism in Akkar Villages." *Civil Society Review*, no. 1 (2015): 27-36.

Clarke, Kelly. "Protest and informal leadership in Syrian refugee camps." *Refugees and Migrations Movements in the Middle East*. POMEPS no. 25 (2017): 16-21. https://pomeps.org/wp-content/uploads/2017/03/POMEPS_Studies_25_Refugees_Web.pdf.

Christiansen, Connie Carøe. 2018. "Gender Relations among Neighbors. A Study of Humanitarian Practices Addressing Syrian Refugees in Lebanon." *IWSAW Occasional Paper* (2018). <http://iwsaw.lau.edu.lb/publications/occasional-paper-series/gender-relations-among-neighbors.php>

Dennerlein, Bettina. "Contested Genderscapes: Islamic Languages of Women's Rights in the Arab Region." *In Ways of Knowing Muslim Cultures and Societies. Studies in honour of Gudrun Krämer, edited by B. Gräf, B. Krawietz and S. Amir-Moazami*, 310-326 (2018). Leiden: Brill.

Dionigi, Filippo. "Rethinking borders. The case of the Syrian refugee crisis in Lebanon." *In Refugees and Migrations Movements in the Middle East*. POMEPS no. 25:22-29 (2017). https://pomeps.org/wp-content/uploads/2017/03/POMEPS_Studies_25_Refugees_Web.pdf.

Erslev-Andersen, Lars. *The Neglected Palestinian Refugees in Lebanon and the Syrian Refugee Crisis*. DIIS report, no. 12 (2016), https://pure.dii.dk/ws/files/739488/DIIS_Report_2016_12_Web.pdf.

"Foundation of Basmeh & Zeitooneh in Lebanon: Beirut." *Basmeh & Zeitooneh*. Accessed May 2019. <https://www.basmeh-zeitooneh.org/about-us/history>.

Guidance on Refugee Community Outreach Programming. *United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)*, https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/unhcr_guidance_note_on_refugee_community_outreach_programming_final.pdf.

Government of Lebanon and UN. *Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020* <http://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-crisis-response-plan-2017-2020-enar>.

وعلى أنهنّ تحت رحمة عدائية بيئتهن الجديدة. وفي ضوء ذلك، تعتبر مشاركة النازحين السوريين المستهدفين في العمل الإنساني وتوليهم مراكز قيادية في ذلك أمراً ضرورياً، خصوصاً إذا كان من المحتمل حدوث تأثير سلبي على «تصنيف» اللاجئين على أنهم ضعفاء ومضطهدون وفي غير مكانهم في لبنان.

توصيات

- زيادة التفاعل والتواصل والتعاون، سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، بين البلد المضيف والمنظمات غير الحكومية السورية. من الممكن أن تنجم عن تعزيز التقارب فروق دقيقة في تأطير اللاجئين السوريين ضمن جندرية جنسانية «محافضة» أو «تقليدية» تشكل خلفية للممارسات الإنسانية.
- شمل النازحين السوريين - أو ممثلين عن السكان المستهدفين - في عمل المنظمات الإنسانية على صعيد القيادة وصياغة السياسات. الهدف من هذه الخطوة هو إبراز المزيد من الفروق الدقيقة وظهور صور مضادة للسكان المستهدفين في هذه المنظمات، إلى جانب عواقب إيجابية أخرى على فعالية المساعدات الإنسانية.
- مطالبة حكومات البلاد المضيقة والوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية بإعادة النظر في الإطار السياسي لاحتياجات المساعدات الإنسانية وإعادة صياغتها وفقاً لأنواع المنظمات والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة.
- إيلاء المزيد من الاهتمام، على جميع مستويات ممارسات المساعدات الإنسانية، لكيفية تأثير التأطير السلبي لمتلقي المساعدات، بمن فيهم النساء، على قدرتهم على المطالبة بالحقوق وممارسة المواطنة وتعزيز الانتماء إلى المجتمع المضيف.

Humanitarian Policy Group. *Time to let go. Remaking Humanitarian Action*. Overseas Development Institute (2016). <https://www.odi.org/publications/10381-time-let-go-remaking-humanitarian-action-modern-era>.

Isin, Engin F. "Citizenship after orientalism: an unfinished project." *Citizenship Studies* 16, no. 5-6: 563-572 (2012). <https://doi.org/10.1080/13621025.2012.698480>.

Janmyr, Maja. "The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon." *Refugee Survey Quarterly*, 35, no. 4, December: 58-78 (2016). <https://doi.org/10.1093/rsq/hdw016>.

Khoury, Rana. "Trajectories of activism among Syrian refugees." *Refugees and Migrations*

Movements in the Middle East. POMEPS no. 25: 37-41 (2017) https://pomeps.org/wp-content/uploads/2017/03/POMEPS_Studies_25_Refugees_Web.pdf.

Mansour, Kholoud. "UN Humanitarian Coordination in Lebanon: The Consequences of Excluding Syrian Actors." *Chatham House*, December 7, 2018. <https://www.chathamhouse.org/publication/un-humanitarian-coordination-lebanon-consequences-excluding-syrian-actors>.

Olivius, and Elisabeth. "(Un)Governable Subjects: The Limits of Refugee Participation in the Promotion of Gender Equality in Humanitarian Aid." OUP Academic. Oxford University Press, May 30, 2013. <https://academic.oup.com/jrs/article/27/1/42/1587932>.

Plambech, Sine, and Ninna Nyberg Sørensen. *Global Perspectives on Humanitarianism. When human welfare meets the political and security agendas*. DIIS report, no. 3 (2019), https://pure.diis.dk/ws/files/2831668/Report_03_Humanitarisme_WEB.pdf.

"Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2016 - Lebanon." *ReliefWeb*. <https://reliefweb.int/report/lebanon/vulnerability-assessment-syrian-refugees-lebanon-2016>.

الملخص التنفيذي

- يجب أن يتم تزويد عمال البناء بمعلومات حول آليات الطعن القانونية عن طريق حملات توعية تطلقها منظمات المجتمع المدني.
- يجب على المنظمات الدولية عندما تقوم بتدخلات قائمة على المساعدات، التفاعل مع احتياجات النازحين السوريين الاجتماعية، وليس فقط المادية، وذلك لمساعدة العمال السوريين على استعادة رأس مالهم الاجتماعي وعلى بناء القدرة على تكوين علاقات اجتماعية طبيعية مع المجتمعات المحلية.

مقدمة

لطالما كان العمال السوريون ميزة مقرونة بالاقتصاد اللبناني (Chalcraft 2005 & 2009). قبل عام 2015، ساهمت ثلاث اتفاقيات ثنائية بين لبنان وسوريا بتأمين حقوق خاصة وامتيازات للسكان والعمال السوريين. بموجب هذه الاتفاقيات، كان يُسمح للسوريين بمجرد إبراز بطاقات هوياتهم، بالدخول إلى لبنان دون الحاجة إلى تأشيرة، وكانوا يُمنحون على الحدود تصريح إقامة لمدة 6 أشهر. وكانت السلطات اللبنانية تغطّ النظر عن حاجة السوريين إلى استصدار إذن بالعمل، على الرغم من وجود عدد كبير من العمال السوريين على الأراضي اللبنانية حتى قبل الأزمة (LEADERS Consortium 2019). وتقدّر مختلف المصادر أنّ عدد العمال السوريين النازحين الذين كانوا موجودين في لبنان قبل عام 2015 يتراوح بين 200,000 و600,000 عامل. وكان العدد يتقلّب

- إنّ ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في لبنان بعد عام 2011 والتوتر المتزايد الذي أعقب ذلك، من العوامل التي أدّت إلى وضع حدّ لسياسة الحدود المفتوحة بين البلدين، ومهدت الطريق أمام سلسلة من التدابير التقييدية التي ألقت بثقلها على حياة النازحين السوريين.

- إنّ نظام الكفالة زاد من اعتماد العاملين على كفلائهم، وفاقم اللا-مساواة بين أرباب العمل والموظفين. وقد مأسّس هذا الأمر عوز اللاجئين لأنّه عزّضهم للمزيد من الاستغلال على أيدي أرباب العمل الذي كانوا يدفعون رواتب ضئيلة مقابل أعمال مضيئة وليست آمنة.

- إنّ تغافل شركات المقاولات عن تأكيد استيفاء عملياتها لشروط حقوق الإنسان وابتعادها عن الانتهاكات، إنّما يؤكد على عوز العمال السوريين النازحين.

- من أجل وضع حد لاستغلال عمال البناء السوريين، ولتدهور وضعهم المعيشي، يجب على الحكومة اللبنانية تعديل نظام الكفالة.

- يجب إلزام شركات المقاولات على التقييد بالسياسات العامة الخاصة بحقوق الإنسان، وعلى تعميم هذه السياسات.

الحكومة اللبنانية. يعني «التعهد بعدم العمل» أنه بإمكان اللاجئين أن يؤمنوا لقمة عيشهم بطريقة قانونية فقط عبر المساعدات الإنسانية (CARE International Lebanon 2018). إلا أنه في منتصف عام 2016، تمّ وقف العمل بـ «التعهد بعدم العمل»، في خطوة تقييدية أخرى تمّ اتباعها بحق اللاجئين السوريين.

تحديد السياق

يمتاز قطاع البناء في لبنان بحالة من عدم النظامية وبغياب عقود العمل الرسمية المكتوبة والامتيازات أو الحماية الاجتماعية. وغالبًا ما يعيش عمال البناء السوريون في مساكن معدومة ومكتظة، ويقعون ضحية استغلال ربّ العمل أو الكفيل الذي لا ينصفهم في الراتب، والذي لا يلتزم حتى بمواعيد دفع الأجور. باختصار، يعمل عمال البناء السوريين تحت ظروف عمل غير آمنة تجهدهم وتستنزفهم، ويتقاضون مقابلها أجورًا ضئيلة (Chalcraft 2005). كذلك يواجهون تمييزًا وعنصرية من قبل أرباب العمل، والجهات الأمنية، والمجتمعات المحلية، وهم غير قادرين على حماية أنفسهم قانونيًا.

بسبب وجود عوائق قانونية، واجتماعية، وسياسية-اقتصادية، بات العمل في مجال البناء يتيح استغلال العمال السوريين والإساءة إليهم. فحالة اللا-مساواة المتجذرة بين ربّ العمل والموظف تقرّها الإجراءات والقوانين الحكومية. ويمكن بكل أريحية تسمية هذه الإجراءات سياسات «تصنيع الضعف»، التي تهدف إلى سلب بعض المجموعات حقوقها، ونكران وجودها، وتسهيل استغلالها (Saghieh 2015). وتوحي هذه السياسات العامة بوجود

إثر وقوع بعض الأحداث المصيرية في لبنان، كاندلاع الحرب الأهلية، والبدء بعملية إعادة الإعمار بعدها، واغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، واندلاع حرب تموز عام 2006. وقد زاد اعتماد لبنان على العمال السوريين في قطاع البناء منذ أن بدأت الأزمة، بحيث بات السوريون يشكلون 70-80% من إجمالي القوى العاملة في لبنان (Business & Human Rights Resource Centre 2018).

وقد تمّ تعليق منح هذه الحقوق الخاصة والامتيازات للسوريين في نهاية عام 2015، أي بعد أربع سنوات من بدء الأزمة في سوريا. فارتفع عدد اللاجئين بعد عام 2011 وزيادة حدة التوتر على الأصدّة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أدت في نهاية المطاف إلى فسخ السياسات العامة المتعلقة بالحدود المفتوحة، واستبدالها بسلسلة من الإجراءات التقييدية التي ألفت بثقلها على السوريين بشكل عام، وعلى عمال البناء منهم بشكل خاص. في يناير/كانون الثاني 2015، تم وضع إجراءات جديدة لحالات الدخول الجديدة عبر الحدود ولتجديد تصاريح الإقامة، وتمّ تقسيم حالات الدخول والتجديد هذه إلى 11 فئة، كل فئة منها تتطلب تقديم مستندات يصعب تحصيلها في ظل غياب الإمكانات المادية والأوراق الثبوتية اللازمة أو ورقة «التعهد بالمسؤولية» موقعة من قبل الكفيل اللبنانية. فلكي يتمكن السوريون من استيفاء شروط الإقامة القانونية، يتوجّب عليهم تقديم «تعهد بالمسؤولية» من قبل كفيل لبناني، أو عقد إيجار صالح، أو إذن بالعمل. خيار آخر ممكن اللجوء إليه هم أن يتمّ تسجيلهم لدى «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، الأمر الذي يستوجب أن يقوموا بتوقيع تعهد بعدم العمل، كما اشترطت

وقد شهد لبنان خلال العقد الماضي نقلة في توزيع الوظائف، صاحبها زيادة في الطلب على عمالة رخيصة تمتلك مهارات متدنية ولكنها مستعدة للقيام بأعمال مجهدّة. وقد ساهمت زيادة عرض العمالة غير النظامية التي تتقاضى أجورًا منخفضة، في تخفيض الرواتب بشكل عام وبتعزيز ظروف عمل سيئة (Errighi and Griesse 2016). إذن، إن سياسات الدولة العامة المتعلقة بعمال البناء قائمة على مواءمة مصالح الدولة مع مصالح نخبة رجال الأعمال في لبنان (Turner 2015).

العوائق القانونية: وضع قانوني بعيد المنال وعَوز مُفَاسَس

يكون الكفيل في العادة ربّ العمل، وهو مخوّل بموجب نظام الكفالة لأن يتحكّم بحياة الموظفين السوريين. ويربط هذا النظام إقامة العامل بكفيل لبناني الجنسية (Lebanon Support 2016). بهذه الطريقة، تفوّض الدولة سلطتها إلى مواطن لبناني يكون مسؤولاً عن الوضع القانوني للعامل ويكون مسؤولاً أمام القانون في حال أي انتهاك قد يرتكبه العامل ربّ العمل تسخير هذا التفاوت في السلطة لصالحه وأن يسحب كفالاته متى شاء، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة العامل السوري لوضعه القانوني. كذلك بإمكان الكفيل اللبناني ابتزاز السوريين ليأخذ منهم مبالغ طائلة من المال مقابل توقيعه للتعهّد بالمسؤولية.

وتمنح الكفالة لربّ العمل أو الكفيل شعورًا بالقوة والسلطة على وضع عمال البناء في حين أنّ الدولة تكون غير معنية بهم (Mansour-Ille and Hendow 2018). ويعرّز نظام الكفالة حسّ الاعتماد في علاقات العمل لأنّه

دولة لبنانية قوية تحمي مواطنيها من الأجانب، تماشيًا مع الخطاب السائد ضد السوريين باعتبارهم مصدر تهديد ومنافسة (Saghieh 2015). ويتم وضع العمال السوريين النازحين تحت رحمة أناس آخرين، ويتم إرغامهم على اتخاذ واحد من هذين الخيارين: إما مغادرة البلد وإما القبول بالاستغلال (Janmyr 2016).

العوائق السياسية-الاقتصادية: الأساس المنطقي وراء سياسة العمل في لبنان

إنّ السياسة العامة التي ميزت استجابة لبنان لموجة نزوح اللاجئين السوريين عام 2011 عن استجابته للموجات السابقة للاجئين الآخرين، هي معارضة البلد لتأسيس مخيمات للاجئين رسمية تديرها «مفوضية اللاجئين». لذلك لجأ اللاجئون السوريون إلى الاستفادة من شبكات الهجرة والتوظيف التاريخية، واعتمدوا على الفرص التي كانت توفرها لهم المدن اللبنانية (Fawaz 2016).

وقد ساهم منطقيين في إثارة مثل هذه الاستجابة. أولًا، يتم النظر إلى مخيمات اللاجئين في لبنان على أنّها مصادر تهديد أمني وذلك بسبب التاريخ المرتبط بالمخيمات الفلسطينية، ولأنّ هذه المخيمات موجودة منذ وقت طويل وتوحي باستمرارية غير محدودة. ثانيًا، إنّ السياسة العامة اللبنانية التي تقضي بعدم إنشاء مخيمات لجوء تخدم أهداف سوق العمل المحلي، وبالأخص مصالح أصحاب العمل ورأس المال اللبنانيين، وذلك عبر توفير عدد أكبر من العمال، وخفض الأجور، وبالتالي مفاقمة عوز العمال (Turner 2015). وقد سمح هذا الأمر باستعادة نسبة مشاركة السوريين في الاقتصاد المحلي.

(Lebanon 2018). ويؤدي رأس المال الاجتماعي ثلاث وظائف رئيسية: (1) تجميع الموارد، و(2) تحسين الوضع المعيشي، و(3) تحسين استخدام الموارد المحدودة (Uzelac et al 2016). كما أنّ رأس المال الاجتماعي يتيح الوصول إلى المعلومات والفرص بواسطة عدة سبل، كالدعم الذي يقدمه اللاجئون لبعضهم، والذي يُعد رأس مال اجتماعي ترايطي يخلق نوعًا من الشبكات الاجتماعية ويؤمن الدعم المعنوي. النوع الثاني من رأس المال الاجتماعي هو رأس المال التجسيري، ألا وهو تكوين علاقات اجتماعية مع المجتمع المضيف من أجل الوصول إلى المسكن، والأرض، والخدمات، وفرص العمل. ويمكن أن تتطور هذه العلاقات إلى صداقات ذات معنى وأن تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي وأن تساعد في تأمين الرزق (CARE International Lebanon 2018).

نظرًا إلى أنّ اللاجئين الفلسطينيين موجودون في لبنان منذ زمن طويل، ولأنّ لبنان لديه تجارب عبر التاريخ باستضافة لاجئين، فإنّ هذه العوامل قد ولّدت عدائية بحقّ حركات اللجوء. كما أنّ وجود السوريين في لبنان منذ خمسينيات القرن الماضي بصفّتهم عمال نازحين، وبين 1976 و2005 بصفّتهم قوات عسكرية، غدّى العداوات ضدّ إيواء فئات جديدة من السوريين التي يُحتمل بقائها بشكل دائم. كما أنّ تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان الذي تزامن مع بدء موجة نزوح اللاجئين عام 2011، زاد أكثر من حدة الكراهية بحقّ اللاجئين السوريين في لبنان.

كما أنّه بسبب السياسة اللبنانية التي تمنع إقامة مخيمات للاجئين السوريين، فإنّ معظم السوريين يعيشون في أحياء يقطنها لبنانيون من الطبقة الفقيرة. وقد زادت حدة التوترات

بحق النازحين، مثل الضرب وعمليات التفتيش المفاجئة، والاعتقالات التعسفية، وتُمارس هذه الانتهاكات تحت ذريعة حفظ النظام الاجتماعي. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019، تمّ الإبلاغ عن 60 حادثة متعلقة بحظر التجول والقيود المفروضة على النازحين السوريين، ووفقًا لخريطة النزاع التي يديرها «مركز دعم لبنان» (Lebanon Support 2019).

العوائق الاجتماعية: الالتزام بالحد الأدنى من التفاعل مع المجتمع المضيف، ورأس مال اجتماعي ضعيف

يواجه النازحون السوريون تمييزًا وعنصرية يمارسها بحقهم أرباب العمل والأجهزة الأمنية والمجتمعات المحلية. كما أنّهم لا يملكون حقّ الوصول إلى آليات الطعن القانونية، ويتمتعون برأس مال اجتماعي ضعيف، مما يعني لديهم اتصالات قليلة أو حتى معدومة مع المجتمعات المضيفة. ويُستخدم رأس المال الاجتماعي كمؤشر لقياس صحة الأفراد في سياقات النزوح، وبالأخص رأس المال الاجتماعي التجسيري. ويتفادى النازحون قدر الإمكان تفاعلاتهم مع المجتمعات المضيفة المحلية بسبب السوابق في التمييز والعنصرية ضدّ العمال السوريين في لبنان.

إنّ فهم رأس المال الاجتماعي ضروري لتحسين مواءمة بيئة ما للاستقرار الاجتماعي. وكما ذكر آنفًا، إنّ رأس المال الاجتماعي مؤشّر على صحة الفرد، وكلما زادت حياة المرء صعوبة، كلما زادت قابلية تدهور علاقته (CARE International Lebanon 2018). ويتمّ تعريف رأس المال الاجتماعي على أنّه القدرة على الانخراط والحصول على الدعم من أفراد المجتمع الآخرين والتأثير عليهم (CARE International).

الآثار المترتبة على غياب الشفافية في عمل شركات المقاولات وعدم التزامها بحقوق الإنسان

صحيح أنّ لبنان يعتمد بشكل كبير على العمال النازحين السوريين في قطاع البناء، إلا أنّ الأدبيات التي سلّطت الضوء على الوضع الحالي للعمال السوريين النازحين في لبنان، عددها ضئيل. وقد أظهر تقرير أعدّه «مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان» تغافل شركات المقاولات عن تحديد انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن عملياتها. وحدّد التقرير ستة مخاطر رئيسية قد يتعرّض إليها العمال اللاجئون في قطاع البناء: (1) سكن غير صحي أو غير آمن في مواقع العمل، (2) وانتهاكات خطيرة للسلامة والصحة المهنية، (3) وحالات ابتزاز لرسوم الرعاية والتوظيف، (4) وغياب الوصول إلى آليات التظلم، (5) والأجور غير العادلة التي تُدفع متأخرة، هذا إن دُفعت، (6) ونقص المعلومات حول ظروف العمل وانتهاكات حقوق عمال البناء بسبب الطبيعة غير النظامية للعمالة التي تتولى البناء.

وقد أظهرت دراسات الحالة التي أعدّها معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة تأثير غياب شفافية شركات المقاولات ونظام الكفالة اللبناني على حياة العمال السوريين النازحين (Chammaa 2019; Chammaa & Husseiny 2019). وقد لوحظ تكرار شكاوى العمال النازحين السوريين حول أجورهم الضئيلة التي لا تواءم حجم المخاطر التي يتعرّض إليها العمال ولا الجهود الذي يبذلونه في مواقع البناء. وعلى الرغم من أنّ معظم عمال البناء الذين تمّت مقابلتهم كان أرباب عملهم يتكفلون بمصاريف إيجار مساكنهم، إلا أنّهم كان عليهم تحقّل العيش في ظلّ ظروف سكن مضيئة، إما في شقق مشتركة وإما في موقع البناء،

بسبب تصورات عن دعم متحيز وغير عادل يقدّمه المجتمع الدولي للاجئين السوريين. ويقول تقرير صادر عن منظمة «CARE International» عام 2018، إنّ جميع اللاجئين الذين تمّت مقابلتهم ذكروا أنّهم في مرحلة ما تعرّضوا لنوع من التحرش أو العنف، معظمه كلامي، هذا إلى جانب التهديدات والعنف الجسدي، من قبل جيرانهم اللبنانيين. وقد تفاقم الحسّ بعدم الأمان بسبب الأجهزة الأمنية إذ إنّ اللاجئين يخافون الاعتقال على الحواجز الأمنية، الأمر الذي دفعهم إلى أن يفرضوا على أنفسهم عزلة وقيوداً على التحرك. فالحواجز الأمنية، وحظر التجول، وغيرها من الإجراءات لا تقيّد حرية التنقل فحسب، بل أيضاً تحدّ من العلاقات الاجتماعية والزيارات العائلية، لتبرز كعقاب لمجتمع بأكمله (Taslakian 2016). ويمكن الملاحظة أنّه غالباً ما يتمّ فرض حالات حظر التجول في المناطق الريفية أكثر من بيروت، وذلك لأنّه (1) من السهل جغرافياً فرض السيطرة على المناطق الريفية أكثر من العاصمة، ولأنّه (2) من المحتمل أن تكون الجهات الأمنية في بيروت أكثر تساهلاً من تلك التي في المناطق الريفية، وأقلّ استجابةً منها (Taslakian 2016). من شأن هذا الأمر خلق حالة تتمّ فيها ممارسة التمييز داخل مجتمع اللاجئين بناءً على الوضعين المالي والاجتماعي. وتصاب هذه الإجراءات التقييدية حملات إعلامية عنصرية يتمّ بثّها عبر قنوات التلفزيون والأحزاب السياسية اللبنانية. وقد تمّ إطلاق حملة في يونيو/حزيران 2019 ضدّ توظيف العمال الأجانب، وناشدة بتخفيض معدل البطالة لدى الشباب اللبناني. وكجزء من الحملة، تمّ تعليق يافطات كتب عليها، «بتحب لبنان وظف لبناني» في عدد من المناطق اللبنانية (Euro-Med Monitor 2019).

إنّ نظام لبنان السياسي الطائفي، وامتعاظه للعاملين الأجانب واللاجئين واستغلاله لهم عبر التاريخ، إضافة إلى التمويل المتناقص للاجئين بسبب العبء المُلقى على المانحين، كلّها عوامل تعرقل السبيل إلى تأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسوريين النازحين بشكل عام، وعمال البناء على وجه الخصوص.

بحيث غالبًا ما كانت هذه الأماكن مكتظة وغير صحية. كذلك قدّم اللاجئون وصفًا لتفاعلهم المحدود مع المجتمعات المحلية، إذ غالبًا ما يبقون أنفسهم حبيسة مواقع البناء وبالكاد يتبقى معهم مال لآخر الشهر حتى يصرفونه على الأعمال الترفيهية. وتتركز معظم تفاعلاتهم وتواصلهم مع عمال بناء آخرين سوريين.

توصيات

على صعيد الحكومة اللبنانية:

- تسهيل معاملات ومتطلبات التوثيق من أجل استصدار تصاريح العمل وتجديد تصاريح الإقامة. تستوجب هذه الخطوة تبني نظام عادل وشفاف من أجل الحصول على الإقامة القانونية والحفاظ عليها دون وجوب دفع رسوم أو الحصول على كفالة.

- لدى وزارة العمل دور محوري لتلعبه، إذ إنّها المسؤولة عن تحديد شروط التوظيف، وعلاقات العمل، والقيام بحملات تفتيش متعلقة، وصياغة سياسة العمل من أجل توظيف العمال السوريين. تعكس هذه المجالات الأربعة التحديات الحساسة التي يواجهها لبنان في الوقت الراهن (Ajluni et al. 2015).

- اتخاذ إجراءات جادة من أجل الحد من تنامي الممارسات غير النظامية في قطاع البناء عبر وضع قوانين عمل محلية، والإشراف عليها، وتطبيقها، بحيث تكون هذه القوانين معنية بالحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، ومعايير الصحة والأمان في مكان العمل. ويجب أن تكون عملية رَسَقنة سوق العمل في لبنان هدفًا طويل الأجل، نظرًا إلى أن التغييرات اللازمة للقيام بهذه العملية تستغرق

الخلاصة

يتمتّع قطاع البناء في لبنان بإمكانيات هائلة من ناحية تأمين وظائف لائقة، وأجور معيشية، وسلامة عمل معززة، كذلك من ناحية المساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام، وفي الازدهار والتطوير. إلا أنّ المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع تفوق بكثير الفوائد المحتملة (على الأقل في ما يتعلّق بمصلحة عمال البناء السوريين). ويعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير على عمال البناء السوريين، إذ إنّ وجود عمال يتقاضون أجورًا منخفضة يخدم أهداف السوق اللبناني ومصالحه المتوائمة مع مصالح طبقة النخب اللبنانية (Turner 2015). لذلك ينبغي تنظيم نظام الكفالة الذي يُخضع العمال السوريين والعمال المهاجرين الأجانب، وينبغي أيضًا منح العمال الأجانب شكلاً من أشكال الوضع القانوني الثابت الذي يضمن حقوقهم الأساسية ويسمح لهم بالوصول إلى فرص العمل والخدمات الأخرى.

إنّ عوز السوريين النازحين سببه وجود حالة «شرط22-»، إذ كيف يمكن أن يتمّ منح النازحين السوريين وضعًا قانونيًا يعزّز سبل وصولهم إلى الخدمات والوظائف وسط دعوات جادة وجهود فعّلية من قبل السياسيين اللبنانيين والمسؤولين الحكوميين لإعادتهم إلى سوريا؟

حول الانتهاكات وحالات الاستغلال التي يشهدها مكان العمل، وإحالة القضايا إلى بعضهم بعضًا، وبذل جهود مناصرة مشتركة في التعامل مع الحكومة اللبنانية والمانحين وشركات المقاولات.

▪ تعزيز سبل وصول العمال إلى المعلومات وتعزيز وعيهم حول حقوقهم، وأدنى المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في مكان العمل، وآليات التعويض. وقد لاحظت منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضايا المتعلقة بحقوق العمال أنّ العمال غير مدركين لحقوقهم، وظروف العمل اللائقة، والمعايير الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في مكان العمل، وآليات الطعن القانونية المتاحة أمامهم (LEADERS 2019). كذلك يندر توثيق ظروف العمل وانتهاكات حقوق عمال البناء بسبب الطبيعة غير النظامية للقوى العاملة.

▪ دعم حق عمال البناء في التنظيم والسعي للحصول على تعويض عن سوء المعاملة والتمييز على يد أرباب عملهم.

على صعيد شركات المقاولات:

▪ يجب إلزامها على الالتزام بالسياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ العمل اللائق. كذلك يجب مطالبة شركات المقاولات بجعل سياسات حقوق الإنسان الخاصة بها متاحة للجمهور وأن تكون موضع مساءلة من قبل الجهات الرسمية.

▪ الالتزام بدفع أجر معيشي لعمالهم في الوقت المحدد ومقابل جميع ساعات عملهم.

قدراً معتبراً من المناصرة والموارد والإرادة السياسية والوقت.

▪ دعم حرية الترابط والحق في المفاوضة الجماعية، اللذين يخضعان لقيود مشددة في قطاع البناء في لبنان نظراً إلى عدم نظامية القطاع وإلى حظر اللاجئيين والعمال المهاجرين من تشكيل النقابات. ويعاني العمال السوريون من عوز، لا سيما بسبب صعوبة الحصول على الإقامة القانونية، وأيضاً بسبب غياب العقود القانونية، مما يجعل العمال يشعرون بعدم القدرة على رفع المطالم ضد أرباب عملهم.

▪ إجراء إحصائيات موثوقة وتحديثها باستمرار لدعم تصميم سياسات سوق العمل، وتقييم تأثيرها، وتطبيقها.

▪ توظيف مفتشين يعملون في الموقع، وتدريبهم، وتحفيزهم، وتزويدهم بالدعم اللوجستي. ويمكن أن يكون هؤلاء المفتشون من مجموعة العمال والمشرفين على شركة المقاولات.

على صعيد منظمات المجتمع المدني:

▪ لعب دور الوساطة بشكل أكبر بين أرباب العمل والموظفين، وتأمين الدعم القانوني للعمال، وإما القيام بالتحكيم أو التوسط مع صاحب العمل (LEADERS 2019).

▪ لعب دور المراقب بشكل جدي من أجل ضبط الأمور المتعلقة بحقوق العمال، وظروف العمل، وأدنى المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في مكان العمل. كذلك يجب السعي لإيجاد طريقة أكثر انتظاماً لتبادل المعلومات

على صعيد المنظمات الدولية:

التفاعل مع الاحتياجات الاجتماعية للنازحين السوريين، وليس فقط الاحتياجات المادية، وذلك عند القيام بتدخلات في مجال المساعدات حتى يتمكن العمال السوريون من تجديد رأس مالهم الاجتماعي وبناء قدراتهم على تطوير تفاعلات اجتماعية طبيعية مع المجتمعات المحلية. فالنزوح قد يكون تجربة عازلة بالنسبة للسوريين الذين يملكون رأس مال اجتماعي تجسيري ضعيف (الذين قد لا يكونون معنّادين على تكوين علاقات خارج العائلة).

البحث عن سبل من أجل تخفيف حدة التوترات، والسعي وراء بناء جسور بين المجتمع اللبناني ومجتمع النازحين السوريين، وتعزيز الجهود التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في لبنان، ولجملة من الأسباب، فإنّ الحلّ الدائمة التي تروّج لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الإعادة الطوعية إلى الوطن الأصلي، والاندماج في البلد المضيف، وإعادة التوطين في بلد ثالث) هي الآن بعيدة المنال بالنسبة لغالبية السوريين النازحين في لبنان. وبالتالي، من الضروري نقض السرديات التي تقول إنّ اللاجئين هم عبء ومصدر تنافس، وذلك من أجل الحد من التوترات بين السوريين النازحين والمضيفين اللبنانيين. ويجب التركيز بشكل أكبر على القواسم المشتركة بين المجتمعين، مما يسمح بتعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري.

التواصل مع منظمات المجتمع المدني للاتفاق والتشاور حول قضايا حقوق الإنسان ورفاه العمال. هذا من شأنه أن يساعدهم على تنفيذ سياساتهم وتحسين ظروف عمل العمال وظروف معيشتهم.

السماح للمفتشين الحكوميين، أو المنظمات غير الحكومية، أو النقابات العمالية بفحص مواقع البناء للكشف عن أي إساءة أو مخاطر، وفرض معايير السلامة والصحة.

توظيف مفتشين يعملون في الموقع، وتدريبهم، وتحفيزهم، وتزويدهم بالدعم اللوجستي. ويمكن أن يكون هؤلاء المفتشون من مجموعة العمال والمشرفين على شركة البناء، وبالتالي، ينبغي تشجيع الشركات على وضع سياسات وإجراءات واضحة بشأن صحة العمال وسلامتهم.

على صعيد المؤسسات المالية والجهات المانحة الدولية:

مساعدة الشركات ومطالبتها بالاعتراف بضمانات المؤسسات المالية الدولية وبمعاييرها. إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي القيام بمراجعات للحرص على التقيّد بمعايير حقوق الإنسان الخاصة بهم في لبنان، ووضع سياسات عامة، وتعميم نتائجها. نظرًا لأن قطاع البناء يعتمد بشكل جزئي على الاستثمار المكثف الذي تقدّمه المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة بضمانات صارمة وحسب معايير حقوق الإنسان التي يجب التمسك بها، فهناك أسباب تدعو إلى التفاؤل بأن يتمّ إجراء تحسينات (Business & Human Rights Resource Centre 2018).

بليوجرافيا

- "Lebanon: At Least 45 Local Curfews Imposed on Syrian ..."
Human Rights Watch, October 3, 2014. <https://www.hrw.org/news/2014/10/03/lebanon-least-45-local-curfews-imposed-syrian-refugees>.
- . 2019. "Dignity at Stake: Challenges to Accessing Decent Work in Lebanon." Discussion Paper, LEADER for Sustainable Livelihoods. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/69774.pdf>.
- Civil Society Knowledge Centre. "Formal Informality, Brokering Mechanisms, and Illegality." Lebanon Support, 2016. <https://doi.org/10.28943/CSKC.003.00016>.
- Civil Society Knowledge Centre. "Syrian Refugees' Livelihoods. The Impact of Progressively Constrained Legislations and Increased Informality on Syrians' Daily Lives." Lebanon Support, 2016. <https://doi.org/10.28943/CSKC.003.00015>.
- "Interactive Graphs Based on Our 'Geo-Located Mapping of Conflicts.'" Civil Society Knowledge Centre. Lebanon Support. Accessed November 11, 2019. <https://civilsociety-centre.org/cap/charts>.
- Mansour-Ille, Dina, and Maegan Hendow. "From Exclusion to Resistance: Migrant Domestic Workers and the Evolution of Agency in Lebanon." *Journal of Immigrant & Refugee Studies* 16, no. 4 (2018): 449–69. <https://doi.org/10.1080/15562948.2017.1400631>.
- Saghieh, Nizar. "Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination." *The Legal Agenda*, March 19, 2015. <http://legal-agenda.com/en/article.php?id=690&folder=articles&lang=en>.
- Taslakian, Palig. "Curfews and Human Rights within the Syrian Context in Lebanon." *The Peace Building in Lebanon*, June 2016.
- Turner, Lewis. "Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan." *Mediterranean Politics* 20, no. 3 (February 2015): 386–404. <https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1078125>.
- Uzelac, Ana, Jos Meester, Markus Goransson, and Willem van den Berg. "The Importance of Social Capital in Protracted Displacement." *Forced Migration Review*, February 2018.
- Ajluni, Salem, and Mary Kawar. "Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis." International Labour Organization – Regional Office for Arab States, June 10, 2015.
- "From Unacceptable Risks to Shared Prosperity. Building Human Rights into Jordan & Lebanon's Construction Sector." Business & Human Rights Resource Centre, 2018. https://www.business-humanrights.org/sites/default/files/Jordan_Report_FINAL_WEB.pdf.
- "Refugees in Lebanon: What Works and Why That Matters for the Future." Care International in Lebanon, 2018. https://www.care-international.org/files/files/CAREInternationalLebanon_RefugeesinLebanon_Whatworksandwhythatmattersforthefuture.pdf
- Chalcraft, John. «Of specters and disciplined commodities: Syrian migrant workers in Lebanon.» *Middle East Report* 236, no. 3 (2005). <https://doi.org/10.2307/30042459>.
- Culbertson, Shelly, and Krishna B. Kumar. "Jobs Can Improve the Lives of Syrian Refugees and Their Host Communities." RAND Corporation, March 11, 2019. <https://www.rand.org/blog/2019/03/jobs-can-improve-the-lives-of-syrian-refugees-and-their.html>.
- Errighi, Lorenza, and Jörn Griesse. 2016. "The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon." Discussion Paper 029, European Commission, Brussels. https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/dp029_en.pdf.
- "Growing Racism towards Refugees in Lebanon Alarms of Wide Scale Violence." Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, 2019. <https://euromedmonitor.org/en/article/2929/Growing-racism-towards-refugees-in-Lebanon-alarms-of-wide-scale-violence>.
- Fawaz, Mona. "Planning and the Refugee Crisis: Informality as a Framework of Analysis and Reflection." *Planning Theory* 16, no. 1 (2017): 99–115. <https://doi.org/10.1177/1473095216647722>.
- Janmyr, Maja. "Precarity in Exile: The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon." *Refugee Survey Quarterly* 35, no. 4 (2016): 58–78. <https://doi.org/10.1093/rsq/hdw016>.

تقديم الدعم إلى النساء السوريات: العوائق والتوصيات

خلود منصور¹

الملخص التنفيذي¹

مقدمة

قبل اندلاع الثورة السورية، وبسبب استثناء السلطوية والقوانين التمييزية وقوانين الطوارئ والنظام الأبوي وغيرها من القيم السائدة في سوريا آنذاك، كان التمثيل السياسي للنساء السوريات ضعيفاً جداً وغير فعال بتأناً. وعلى الرغم من عدم وجود قيود قانونية تمنع هذه المشاركة، إلا أنّ النساء السوريات شغلن فقط 12.5% من المقاعد البرلمانية و6% من المناصب الوزارية. كما أنّ سوريا احتلت المرتبة 136 من أصل 190 في ما يخص شغل النساء للمقاعد البرلمانية، و156 من أصل 174 للمناصب الوزارية. وفي عام 2011، أتت سوريا في المرتبة 124 من أصل 135 في «تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي»، لتتخلف عن عدد من الدول المحيطة بها (Kapur, 2017; IPU & UN, 2016; Women, 2017; Alsaba & Kapilashrami, 2016).

وقد مثلت الثورة السورية علامة فارقة بالنسبة للشعب السوري، وللنساء بشكل خاص، إذ أدت إلى بروز ونمو مبادرات ومجموعات نسائية شعبية بشكل ملحوظ خلال سنوات الصراع التسع. وتستمر هذه المبادرات والمجموعات بلعب دور رئيسي في الناشطة اللا-عنفية في الفضاءات السياسية، والإنسانية، والتنمية، والإعلامية، والصحية، وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي الجهود الرامية إلى بناء السلام. إلا أنّ الصراع العنيف الذي طال أمده، والبنى المتغيرة، والتهجير القسري، والتطورات

- إنّ نسبة مشاركة النساء المتدنية في عمليات السلام ليست حكراً على الحالة السورية، بل هي مشكلة عالمية.
- يجب على الدعم الدولي توجيه الضغط بطريقة أكثر تناسقاً واستراتيجية من أجل الحرص على تمثيل النساء السوريات بنسبة أقلها 30% في جميع مراحل العملية السياسية شبه المتوقفة حالياً وفي المرحلة الانتقالية.
- في ما يتعلق بجهود بناء السلام، يجب على الدعم الدولي للنساء السوريات أن يكون على مرحلة تنسيق أعلى مع الرؤية الإستراتيجية حول سبب وكيفية دعم مختلف قدرات المرأة السورية بشكل أفضل، وأن يكون أكثر توافقاً معها.
- يجب إشراك النساء السوريات في جميع مراحل التصميم، والتطبيق، والتقييم، وأهم من ذلك، إشراكهن في كافة مستويات صنع القرار داخل المنظومة الدوائية من حكومات الدول المانحة، إلى منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، وغيرهم من أصحاب المصالح.
- لا يجب على الدعم الدولي، تحت أي ظرف من الظروف، أن يطلب أو حتى ترقب أن يكون لدى النساء السوريات مواقف متجانسة في ظل بيئة في غاية التسيّس والاستقطاب.

وتوجد عوامل تقييدية كامنة أخرى دفعت المرأة السورية إلى الهامش بشكل ممنهج، مثل النظام القمعي الذي حظر الناشطة السياسية على مدى عقود، والتغير في القوى الفعلية على الأرض، والوضع البالغ الحساسية في جميع أنحاء البلاد، والحوجز القانونية والتعليمية التي تفاقمت بسبب النزاع. كذلك لعبت العادات الثقافية والأبوية، بالإضافة إلى عملية سلب التمكين الاقتصادي، دورها في تعزيز تهميش المرأة السورية. بالإضافة إلى ذلك، بشكل عام، تثقل كاهل النساء أعباء يترتب عليها تحمل وصمة العار، وانتقادات شديدة، ومقارنات مع الرجال، والتعرض لتفاصيل خاصة بهنّ، والتجريح والتشهير. جميع هذه الأعباء والعوائق، بالإضافة إلى عدم امتلاك الجهات المعارضة اعتقادًا جادًا بأهمية وضرورة إدماج المرأة، تفاقم وضع مشاركة المرأة السياسية، إذ جميع العوامل المذكورة لم تكن لصالح تأمين بيئة آمنة أو حتى مستدامة حيث بإمكان المرأة السورية المشاركة في المجال السياسي.

إلا أنّ تدني نسبة مشاركة المرأة الفعالة في عملية السلام ليست محصورة بالحالة السورية، إذ هي مشكلة عالمية على الرغم من موثيق الأمم المتحدة التي تنوّه بأهمية المشاركة المتساوية للمرأة في جميع جهود بناء السلام، والحاجة إلى إدماجها بشكل فعال على مستوى صنع القرار. يرتبط هذا الواقع بالتصميم الهيكلي الحالي لآليات تسوية النزاع التي ما زالت تهفّش النساء في ظل سيطرة العنصر الذكري على سيرها. وتؤكد آخر الإحصائيات أنّ امرأة واحدة فقط قامت بتوقيع اتفاق سلام نهائي بصفتها كبير المفاوضين، وأنّ 4% من الموقعين و2.4% من الوسطاء الرئيسيين و3.7% من الشهود و9% من المفاوضين كانوا نساء

المتغيرة باستمرار على أرض الواقع قد أثرت بلا شك على دور المرأة السورية وحدّت من المجال المتاح أمامها على العديد من الجبهات، وخاصة السياسية.

وتهدف ورقة السياسات العامة هذه إلى البحث في مختلف العوائق البنيوية والمجتمعية وتصميم البنية العالمية التي تحد من المشاركة الفعالة للنساء السوريات في عملية بناء السلام، وتتطرق إلى الدعم الدولي للنساء السوريات، وتنظر إذا ما كان هذا الدعم قد زاد أو حسن من مشاركة النساء في عملية السلام. كذلك تبحث الورقة في المجال حيث يجب على الجهود الدوائية الاستمرار في دعم المشاركة الجادة والإدماج الفعال للمرأة السورية.

العوائق التي تقف أمام المشاركة

يوجد العديد من الحواجز المتقاطعة على الصعيدين المحلي والوطني التي تعيق مشاركة المرأة، وتثنيها عن دخول المجال العام بشكل عام والسياسي بشكل خاص. ويمكن اعتبار العوائق الثقافية والجسدية والبنيوية هي الإطار الشامل للتحديات الرئيسية التي تواجه المرأة. وقد كان للصراع الطويل الأمد والعنيف، بالإضافة إلى سيطرة قوى الأمر الواقع، تأثيرًا مباشرًا على أمن المرأة السورية وسبل حمايتها، وبالتالي على مشاركتها الفعلية في المجال العام. كما أنّ النظرة العامة إلى المجال السياسي باعتباره فاسدًا وغير نظيف وغير آمن قد دفعت عدد كبير من النساء إلى الابتعاد عن المجال السياسي، أو حتى إلى الامتناع عن دخوله. كذلك أعاق النزوح القسري المستمر والمتشعب داخل سوريا وخارجها، نجاح المرأة ومشاركتها الهادفة.

هو «المجلس الاستشاري النسائي» (WAB) للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، و«اللجنة الاستشارية النسائية» (WAC) لـ «لجنة المفاوضات العليا» (HNC). نموذج آخر عن الدعم للمرأة السورية هو عقد مؤتمرات ومنتديات كبرى مخصصة للنساء السوريات من مختلف الأطياف السياسية والمدنية بهدف بناء أسس التوافق وصياغة الوحدة. وتمّ عقد العديد من الاجتماعات وورش العمل والمشاورات الوطنية مع النساء السوريات من أجل الاستفادة من الخبرة والمعرفة التي يملكنها في مختلف مجالات العمل بهدف تعزيز مشاركتهنّ السياسية، وذلك عبر مشاركة تجاربهنّ وربطها وتغذية خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، في بعض البلدان. ويتم تنظيم بعض الأحداث الجانبية على هامش مؤتمرات المانحين لدعم سوريا، من أجل التطرق إلى دور المرأة في الأعمال الإنسانية والسياسية في سوريا.

صحيح أنّه لا يمكن المبالغة في تعميم موضوع الدعم الدولي للمرأة السورية، إلا أنه لاقى انتقادًا رغم نيته الصادقة والجهود الجادة. ففي أولى جولات محادثات السلام في يناير/ كانون الثاني عام 2014، كان العنصر النسائي غائبًا عن طاولة المفاوضات، ولم يتحسن هذا الوضع في الجولات التي تلت، ولم يتوقّر ضغط دولي كافٍ للإلزام جميع الأطراف المحاورة بجعل نسبة مشاركة النساء لا تقلّ عن 30%. وفي تجربتي مجموعات النساء الاستشارية والتفاوت بين تواجدها الاستراتيجي وإمكاناتها المالية واللوجستية، تمّ توجيه انتقادات إليها بسبب افتقارها للشفافية، أو عدم اتساق أدائها، أو غياب معايير الاختيار الواضحة. وكانت النظرة العامة إليها تعتبرها بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية وتركيبات الحركات النسائية الشعبية

(UN Women, 2012; CFR, 2019). وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي أظهرت العلاقة بين مشاركة النساء ومثانة السلام واستدامته، غير أنّ قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000 لم يساعد على زيادة مشاركة المرأة الفعالة في عمليات السلام. فعلى سبيل المثال، تمّ تأسيس «شبكة الوسيطات من بلدان الشمال الأوروبي» (NWM) عام 2015 من أجل تمكين النساء من هذه البلدان في عملهنّ كوسيطات وبانيات سلام بهدف تعزيز حضور المرأة ومشاركتها الفعالة في جميع مراحل عمليات السلام لتحقيقه والحفاظ عليه. بناءً على ما ذكر، من الضروري التطرق إلى مسألة مشاركة المرأة في المجال السياسي وعملية بناء السلام على أنّها تحدّ على نطاق عالمي واسع.

على الرغم من التحديات المذكورة آنفًا، إلا أنّ النساء السوريات خلقنّ مساحات جديدة وهنّ يبذلنّ جهودًا متواصلة من أجل المشاركة في العملية السياسية شبه المتوقفة وجهود بناء السلام غير الرسمية. فالمعاناة اليومية وآليات البقاء على قيد الحياة قد دفعتهنّ إلى تغيير العادات والتصورات، وإلى لعب أدوار جديدة في الحياة اليومية. ويجب الاستثمار في مثل هذه التحفيزات ورؤوس المال البشرية في المرحلة الانتقالية ما بعد الصراع.

المرأة السورية في عمليات التفاوض والسلام

لقد قدّم الدعم الدولي أكثر من نموذج لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام، كان أحدها قد اكتسب زخمًا ولاقى انتباهًا، وهو تشكيل مجموعات استشارية على هامش عمليات التفاوض والسلام. مثال على هذه المجموعات

استدامة هذه المجموعات وارتباطها بالمطالب الحقيقية، إلا أنه في بعض الحالات، يشكل هذا الضغط الضمانة الوحيدة والأكثر فعالية للحرص على مشاركة النساء على نطاق أوسع وبشكل أفضل، وعلى تحسين تمثيلهنّ على مستويات صنع القرار.

الخلاصة والتوصيات

على الرغم من سيادة الشعور بالإحباط، واستمرار الصراع العنيف الذي طال أمده، وفشل محادثات السلام، إلا أنه يوجد مجال دائمًا لدعم المرأة السورية ولضمان إدراجها في مستويات صنع القرار. ويجب على أصحاب المصالح إعادة التفكير بمقاربتهم، والعمل معًا مع النساء السوريات من أجل إيجاد استراتيجيات بديلة تعزز وجود هؤلاء النساء، ومشاركتهنّ الفعالة في جهود السلام الرسمية وغير الرسمية. ويجب على أصحاب المصالح الحرص على أن تتمتع المرأة السورية بمساحتها الخاصة ونفوذها في جميع مراحل العملية السياسية وخلال فترة ما بعد الصراع. ويجب على تمثيل المرأة السورية في المجال السياسي أن يكون مرتكزًا على الاحتياجات المحلية والوطنية والأولويات، وأن يبرز على أنه عملية لا غنى عنها. مع ذلك، يظل الدعم الدولي مفيدًا لمساعدة النساء السوريات في سعيهنّ للمشاركة الفعالة.

ويمكن للحكومات المانحة، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، وأصحاب المصالح الآخرين، مواصلة العمل من أجل تحسين دعمهم للمرأة السورية في المجالات التالية:

على الأرض، وهي أمور ربما أدت في مرحلة ما إلى غياب النساء السوريات على طاولات المفاوضات في عملية السلام.

بعض الذرائع تدعي أنّ المنظمات الدولية وأصحاب المصالح، على غرار عمل الهيئات المانحة، تستهدف بدعمها في كل مرة نفس النساء (و/أو منظماتهنّ)، لترسخ بذلك وجود ما يسمى بـ «المحببون لدى المانحين». تساهم هذه الممارسات في تعميق الخلل والفجوة بين الحركات النسائية الشعبية وبين أولئك اللواتي لديهنّ إمكانية الوصول إلى الهياكل الدولية والدعم والدعاية، وتؤدي إلى تفكيك جهود النساء وتؤثر على فعالية عملهنّ وتماسكه.

من ناحية أخرى، يجب أن يوجه الدعم الدولي ضغطه بطريقة أكثر تماسكًا واستراتيجية لضمان تمثيل المرأة السورية بنسبة 30% على الأقل في جميع مراحل العملية السياسية والفترة الانتقالية. ففي مرحلة تشكيل ثلاث مجموعات² من أجل تأسيس اللجنة الدستورية في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2019، كانت الأمم المتحدة حريصة على تمثيل الجنسين بنسب متساوية في المجموعة الثالثة التي تضم ممثلين عن المجتمع المدني، إلا أنّ الخطوة كانت ستكون بناءة أكثر لو تمّت ممارسة الضغط على المجموعة الأولى والثانية، وبالأخص المعارضة، ليكون تمثيل النساء في هاتين المجموعتين لا يقل عن 30%، وإلا فإن مقاعدهنّ تبقى فارغة. ويحتاج بعض الباحثين أنّه يتم تشكيل عدد كبير من المجموعات النسائية السورية تحت ضغط دولي، وبالتالي لا تتوفر الأرضية الداعمة التي تحرص على

² تشكلت اللجنة من ثلاث مجموعات، وهي: الحكومة السورية، والمجموعة السياسية المعارضة، وثالث مجموعة التي تضم أفراد يمثلون المجتمع المدني من مختلف الخلفيات.

وتقييم واستكشاف طرق جديدة لتعزيز مشاركتها الفعالة على جميع مستويات صنع القرار.

العقبات والقيود

■ يجب على الدعم الدولي العمل من أجل الحد من القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية السياسية، والحرص على سلامتها وعلى عدم تعرّضها للمزيد من المخاطر.

■ من الضروري وضع إطار عمل اقتصاد سياسي من أجل تحليل وفهم المشاركة الفعالة للمرأة السورية في جهود السلام الرسمية وغير الرسمية، وذلك من أجل ترجمة الخطابات إلى خطوات ثابتة على أرض الواقع. وتُعد هذه الخطوة ضرورية من أجل الكشف عن العوائق المعيارية التي تعيق مشاركة المرأة في عملية السلام في ظل الصراع العنيف الدائر، ومن أجل المساعدة على الحد من العوائق المادية والهيكلية والثقافية.

الأثر والشفافية

■ إجراء تقييمات مستقلة بشكل دوري لجميع البرامج، والقيام بمبادرات تهدف إلى دعم المرأة السورية وتعزيز دورها في عملية السلام، والحرص على أن يكون هذا الدعم خاضع للمحاسبة، ومتمتع بالشفافية، وأن يكون تأثيره خاضعًا للتقييم. هذه الخطوات ضرورية من أجل سدّ عدد كبير من الثغرات المعرفية، وذلك من أجل تقييم وتحليل فعالية واستدامة الدعم.

التنسيق والتماصك

■ يجب على الدعم الدولي للمرأة السورية في جهود بناء السلام، أن يكون منسقًا ومتماصكًا أكثر لتجنب تجزؤ العمل والجهود والموارد. ويجب أن يكون لدى أصحاب المصلحة الدوليين رؤية استراتيجية حول سبب وكيفية دعم النساء السوريات بشكل أفضل بحسب قدراتهن المختلفة، وأن يكون لديهم أيضًا استراتيجيات بديلة تضمن استمرار هذا الدعم على الرغم من التطورات السياسية والعسكرية على أرض الواقع.

■ يجب على الدعم الدولي بذل الجهود بشكل متواصل على الجهات المشاركة في الحوارات كافة وذلك للحرص على تمثيل النساء بنسبة أقلها 30% في عملية السلام وعلى مستوى صنع القرار. ويجب أن يكون هذا التمثيل شرطًا مسبقًا خلال أي مرحلة من عملية بناء السلام وخلال مرحلة ما بعد الصراع، وفي حالة عدم الامتثال، يجب أن تبقى المقاعد المخصصة للنساء فارغة.

■ يجب خرطنة العمل الذي يقوم به أصحاب المصالح الدوليون من أجل دعم المرأة، ويجب تحديد عدد ورش العمل والنشاطات، والمواضيع، والحضور، والموارد، وتأثير هذا الدعم. ومن شأن الإشارة المرجعية بين الجهات الفاعلة الدولية أن تساعد في معالجة التداخل والثغرات والتطرق إلى الدروس المستفادة.

■ يجب في مؤتمرات المنح التي تعقد لدعم سوريا والدول المجاورة وفي منتديات السياسات، تنظيم اجتماعات على الهامش لمناقشة أولويات وتصورات المرأة السورية

وجوب عدم نزع الطابع السياسي

▪ لا يجب على الدعم الدولي العمل على نزع الطابع السياسي عن النساء السوريات، ظناً أنّ ذلك يعزز مشاركتهنّ السياسية، إذ إنّ السبيل إلى هذا الهدف هو الدعم المباشر لمبادرات وحركات النساء السياسية التي تتمتع برؤية سياسية ولديها موقف واضح من الصراع والتطورات في سوريا.

▪ لا يجب على الدعم الدولي، تحت أي ظرف من الظروف، الطلب أو التوقع من النساء السوريات أن يكون لديهنّ مواقف وآراء متجانسة في ظل بيئة شديدة التسيّس والاستقطاب، إذ إنّ النزعة إلى توحيد المواقف والآراء ومعاملة المرأة السورية على أنّها فرد غير مسيّس تجرّدها من وكالتها السياسية، مما يتناقض مع المطالب الدولية لدعم مشاركة المرأة السياسية.

الشبكات والتحالفات

▪ يجب على الدعم الدولي بذل جهود مضاعفة من أجل الاستثمار في المبادرات النسائية الشعبية وتعزيز قدرتها السياسية بتسخير مختلف الوسائل. من أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي على الدعم أن يضمن وجود صلة حقيقية بين المجموعات النسائية الشعبية داخل البلاد وبين النساء اللواتي يحصلن على الدعم الدولي، وبين النساء في الهيئات السياسية المختلفة واللواتي من مختلف الانتماءات، وأيضاً بين الأفراد والمبادرات النسائية الشعبية والدعم الدولي.

▪ من الضروري فرطنة جميع المبادرات والمنظمات النسائية التي ظهرت بعد

تعزيز الهياكل والآليات غير التقليدية التي تنشئ صلة بين العمليات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة، وتسهيل إقامة روابط بين المرأة المنخرطة في عملية السلام الدولية وآلياتها من جهة والمرأة العاملة على مستوى المجتمع المحلي من جهة ثانية، والتأكد من أن الأخيرة تغذي معرفة عمليات السلام والمفاوضات.

▪ تقييم أثر التمويل المخصص لمختلف النماذج والبرامج والمبادرات للمنظمات النسائية والسورية. وعلى هذه التقييمات أن تكون تحليلية وشفافة ومتاحة للعامة، وأن تُستشار النساء السوريات بشأنها، وأن يتمّ اطلاعهنّ عليها. ليس الهدف من هذه الخطوة تحديد الدروس المستفادة والتحديات وسبل المضي قدماً فحسب، بل أيضاً المساعدة على إعادة بناء الثقة في عمل الجهات الدولية في السياق الثورة وكذلك في مصداقية هذا العمل.

▪ يجب على الدعم الدولي أن يكون على استعداد لتقبل النقد البناء الذي تقدمه النساء السوريات ولإدراج هذا النقد إن كان محقاً وقابلًا للتطبيق، في البرامج المستقبلية. ويجب أيضاً إشراك النساء السوريات في جميع عمليات التصميم والتطبيق والتقييم، وعلى جميع مستويات صنع القرار داخل الهيكل الدولي - الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين. لذلك، على النساء السوريات إما تولي، وإما المشاركة في تولي التنسيق والتيسير والإدارة وصنع القرار في جميع البرامج والمشاريع الدولية التي تدعم المرأة السورية.

والحرص على أن يكون الترابط متماسكًا واستراتيجيًا وقابلًا للدعم.

■ معاملة النساء السوريات على أنهنّ جهات فاعلة وليس مجرد أصوات أو ضحايا، وبالأخص النساء اللواتي يسكنّ في مخيمات اللاجئين، والعمل على تعزيز قوتهنّ السياسية والاقتصادية. ويجب على الدعم الدولي العمل بشكل مباشر مع الحركات الشعبية النسائية والنازحات وبناء شبكات علاقات جديدة.

عام 2011، وتحديد بنيتها وآلياتها وكيفية عملياتها. ويجب أيضًا تحديد الديناميات المتحولة داخل تلك المجموعات وتحليل نموها أو تطورها أو اختفائها، وذلك في نطاق أبعد من العامل الأمني ونقص الموارد. ويجب على هذه الخرطنة أن تكون متاحة أمام الجميع دون أن تعرّض النساء السوريات للخطر أو التهيب.

■ بناء روابط وتحالفات مع وسيطات أخريات ومع شبكات بناء السلام في مختلف البلاد،

أمثلة على مجموعات نسائية تم تأسيسها بعد 1102³

شبكة المرأة السورية (SWN) - فبراير/ شباط 2013

تمّ عقد المؤتمر التأسيسي لـ «شبكة المرأة السورية» في القاهرة في مايو/أيار عام 2013 بدعم من «مركز أولوف بالمه الدولي». تضمّ الشبكة أفرادًا ومنظمات ديمقراطية وغير حكومية ومستقلة تعمل على قضايا المساواة الجندرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والسلام المدني، والعدالة الانتقالية.

شبكة الصحفيات السوريات (SFJN) - 2013

تهدف «شبكة الصحفيات السوريات» إلى بناء الجسور بين الوسائل الإعلامية والحركات النسائية السورية وذلك عبر تمكين الإناث والذكور الذين يعملون في مجال الإعلام، ودعم الصحفيات والإعلاميات من أجل شغل مناصب ريادية في المنظمات التي يعملنّ فيها، وتفعيل دور وسائل الإعلام في رفع الوعي الاجتماعي بشأن المساواة الجندرية وقضايا المرأة. كما تعمل الشبكة على تحسين تمثيل المرأة في الإعلام.

النساء الآن من أجل التنمية - يونيو/ حزيران 2012

النساء الآن من أجل التنمية هي منظمة غير حكومية تم تأسيسها في باريس عام 2012، مهمتها وضع برامج تديرها نساء سوريات من أجل حماية النساء والأولاد السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين النساء من أجل إيجاد أصواتهنّ السياسية والمشاركة في بناء سوريا جديدة يعقها السلام.

ملتقى سوريات يصنعن السلام (SWFP) - أكتوبر/ تشرين الأول 2012

انطلق الملتقى بمشاركة أكثر من 40 امرأة سورية من جميع الأطياف الاجتماعية والسياسية. وتمّ عقده في القاهرة من قبل «منظمة كرامة» وبدعم جزئي من «منظمة العمل المباشر» (Donor Direct Action) بهدف صياغة رؤية موحدة وتعزيز دور أكبر للمرأة السورية.

³ هذه اللائحة - وإن كانت غير محيطية بجميع جوانب الموضوع - تمّ وضعها من قبل مؤلفة هذه الورقة التي حصلت على معلوماتها من مختلف المواقع الإلكترونية ومجموعات الفيسبوك.

نسبة تمثيل ومشاركة المرأة في العملية السياسية، وكانت تعمل على توضيح منظور جندي لـ «لجنة المفاوضات العليا». وقد تم حلها في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

صانعات السلام السوريات - مايو/أيار 2016
تمّ عقد المؤتمر التأسيسي بتنظيم «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» بحضور 130 ناشطة سورية سياسية ومن المجتمع المدني. وقد اجتمعت هذه النساء من أجل بناء توافق بين بعضهن البعض، وصياغة بيان توحيدي، والتغلب على أبرز الانقسامات السياسية.

تحالف النسويات السوريات - يناير/كانون الأول 2017
تمّ تأسيس «تحالف النسويات السوريات» في يناير/كانون الأول 2017. ويضم التحالف أفراداً ومنظمات سورية تعمل على قضايا السلام والمرأة والأمن، وعلى تفعيل قرار الأمم المتحدة رقم 1325، وعلى حث جميع الجهات الفاعلة على زيادة نسبة مشاركة المرأة وشمل المنظور الجندي في عمليات بناء السلام.

الحركة السياسية النسوية السورية (SWPM) - أكتوبر/تشرين الأول 2017
تمّ تأسيس «الحركة السياسية النسوية السورية» في أكتوبر/تشرين الأول 2017 في باريس من قبل 28 امرأة وناشطة نسوية سورية بدافع حاجة جماعية لدعم مطالب المرأة السورية بتمثيل فعال في العملية السياسية، بما فيها تمثيلها على طاولات الحوار والنقاش وفي جميع عمليات اتخاذ القرار، والعمل على ألا تكون نسبة هذه المشاركة أقل من 30%. وتهدف الحركة إلى تحقيق ديمقراطية حرة شاملة وسلام

مبادرة نساء سوريات من أجل السلام والديمقراطية (SWIPD) - يناير/كانون الأول 2014

تمّ تأسيس المبادرة في جنيف من قبل «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» مع الحكومة الهولندية بحضور 40 سيدة سورية، وذلك بهدف دعم مشاركة المرأة والحرص على وجود صوتها في عملية السلام السورية.

اللوبي النسوي السوري (SFL) - يوليو/تموز 2014

«اللوبي النسوي السوري» هو مجموعة ضغط سياسية مستقلة ليس لديها أي انتماءات سياسية، انطلقت في إسطنبول بدعم من المبادرة النسوية الأوروبية (IFE-EFI)، ومن قبل ناشطات حقوقيات وسياسيات سوريات من مختلف الخلفيات السياسية من أجل تعزيز مشاركة المرأة السورية في عملية صنع القرارات السياسية التي لديها تأثير كبير على مستقبل البلد.

المجلس الاستشاري النسائي (WAB) - فبراير/شباط 2016

تألف المجلس الاستشاري النسائي من 12 امرأة بدعم من «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» والحكومتين الهولندية والنرويجية ومنظمة «هيفوس». ويهدف المجلس إلى إعطاء المشورة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا والاجتماع معه، دون المشاركة في محادثات السلام.

اللجنة الاستشارية النسائية (WAC) - فبراير/شباط 2016

تألفت اللجنة الاستشارية النسائية من 12 امرأة بدعم من الحكومتين السويدية والكندية. وقد برزت اللجنة كاعتراف بالحاجة إلى زيادة

ببليوجرافيا

Alsaba, Khuloud, and Anuj Kapilashrami. "Understanding Women's Experience of Violence and the Political Economy of Gender in Conflict: the Case of Syria." *Reproductive Health Matters* 24, no. 47 (2016): 5-17.

Bandura, Ashley, and Blackwood, Mercedes. (2018). "Women's Role in Achieving Sustainable Peace in Syria." U.S. Civil Society Working Group on Women, Peace and Security. U.S. CSWG (2018).

Bellafronto, Catherine. "Women's Rights in the Middle East and North Africa 2010." *Freedom House*, 2005. <https://freedomhouse.org/report/women039s-rights-middle-east-and-north-africa/womens-rights-middle-east-and-north-africa-2010>.

"Brussels III Conference on «Supporting the Future of Syria and the Region»: Co-Chairs Declaration." *Consilium. Council of the European Union*, March 14, 2019. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/03/14/brussels-iii-conference-on-supporting-the-future-of-syria-and-the-region-co-chairs-declaration/>.

Davis, Lisa. "ISIL, the Syrian Conflict, Sexual Violence, and the Way Forward: Syrian Women's Inclusion in the Peace Processes." *International Law and Politics* 48 (2016): 1157-90.

Ghazzavi, Razan, Afra Mohammad, and Oula Ramadan. "Peacebuilding Defines Our Future Now': A Study of Women's Peace Activism in Syria." *Badael Foundation*, November 1, 2015.

Habib, Nisren. "Gender Role Changes and Their Impacts on Syrian Women Refugees in Berlin in Light of the Syrian Crisis." *Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung*, 2018.

Kannout, Lama. (2017).

المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش. اللوبي النسوي السوري.

Kapur, Bela. "Syrian Women in Political Processes." *Participation of Syrian Women in Political Processes – Literature Review. The Kvinna till Kvinna Foundation*, 2018. <https://kvinna.tillkvinna.org/2018/10/03/participation-of-syrian-women-in-political-processes/>.

"Landmark Resolution on Women, Peace and Security (Security Council Resolution 1325)." *UN Security Council*, October 31, 2000. <https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/>.

مستدام، وإلى المساهمة في أجندة العمل الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نحو إطار عمل مشترك للحركة النسوية السورية - يونيو/حزيران 2018

قامت «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» بتنظيم المؤتمر في بيروت في يونيو/حزيران 2018 بحضور 200 امرأة سورية قامت بتحديد أهم عناصر إطار العمل المشترك من أجل الحركة النسائية السورية على الرغم من اختلاف وتنوع خلفياتهن السياسية والأيدولوجية والجغرافية.

المجتمع النسوي السوري - نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

هي منظمة مجتمع مدني مقرها في ضواحي حلب الغربية، وهدفها دعم وتمكين النساء، وتعزيز دورهن في المجالس المحلية، ورفع الوعي السياسي بين النساء السوريات، وتعزيز مشاركتهن على المستويين المحلي والوطني.

"Syrian Women Come Together to Create a Common Framework for Their Movement." UN Women, July 5, 2018. <https://www.unwomen.org/en/news/stories/2018/7/news-syrian-women-come-together-to-create-a-common-framework-for-their-movement>.

"The Controversy over the Syrian Women's Advisory Board." Syria Justice & Accountability Centre, April 7, 2016. <https://syriaaccountability.org/updates/2016/04/07/the-controversy-over-the-syrian-womens-advisory-board/>.
"The second UN-EU conference on Supporting the future of Syria and the region starts in Brussels." UN Women, April 24, 2018b.

Tryggestad, Torunn L. "Nordic Women Mediators (NWM)." PRIO, November 2015. <https://www.prio.org/Projects/Project/?x=1725>.

"Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence." UN Women, 2012.

"Women in Politics 2017 Map." IPU & UN Women. <https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/4/women-in-politics-2017-map>.

"Women's Meaningful Participation in Negotiating Peace and the Implementation of Peace Agreements." UN Women, 2018a.

"Women's Participation in Peace Processes." Council on Foreign Relations, 2019. <https://www.cfr.org/interactive/womens-participation-in-peace-processes/>.

"Women's Political Representation in the Arab Region." UN ESCWA, 2017. <https://www.unescwa.org/publications/women-political-representation-arab-region>.

Leimbach, Dulcie. "At Geneva II Talks in January, It Is Not Enough to 'Add Women and Stir.'" PassBlue, December 26, 2013.

Mahmoud, Zuhour. "Women's Advisory Board in Geneva Sparks Controversy." Syria Deeply, April 20, 2016.

Moore, Catherine, and Tarsila Talarico. "Inclusion to Exclusion: Women in Syria." *Emory International Law Review* 30, no. 2 (2015).

Palmiano, Julia. "Fighting 'Feminist Fatigue': Women and Peace Negotiations." *Swisspeace*, January 1, 2014.

Qaddour, Jomana. "The constitutional committee must be part of a holistic Syrian peace process." Middle East Institute, November 26, 2019. <https://www.mei.edu/publications/constitutional-committee-must-be-part-holistic-syrian-peace-process>

Roman, Jasmine. "On the Front Lines in Syria, Women's Role Is Still Undefined." *The National*, January 22, 2012. <https://www.thenational.ae/on-the-front-lines-in-syria-women-s-role-is-still-undefined-1.358802>.

Singh, Michael, and Dana Stroul. "Syria Study Group 2019: Final Report and Recommendations." United States Institute of Peace, September 2019.

Sørensen, Birgitte. "Women and Post-Conflict Reconstruction: Issues and Sources." United Nations Research Institute for Social Development Programme for Strategic and International Security Studies, June 1, 1998. [http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/\(httpPublications\)/631060B93EC1119EC1256D120043E600](http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpPublications)/631060B93EC1119EC1256D120043E600).

Stone, Laurel. "Women Transforming Conflict: A Quantitative Analysis of Female Peacemaking." *SSRN Electronic Journal*, May 13, 2014.

"Syria: A Situational Analysis Of Women's Participation In Peace Processes." Monash University. *Monash Gender, Peace & Security*, July 2018.

"Syrian women rise above differences and forge a statement of unity." UN Women, May 23, 2016.

من مناطق الحرب إلى المناطق الحدودية

هيكل إدارة خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية (WASH) غير النظامية المتاح للنازحين السوريين

للا عزام¹

الملخص التنفيذي

■ إن قدرة اللاجئين السوريين المحدودة على الوصول إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الحكومية يضعهم في ظل ظروف غير إنسانية لا أمل منها، تؤثر على نظامهم الشخصية وصحتهم على المدنيين القصير والطويل، وتعزّض بالتبعية صحة وبيئة المجتمعين اللبناني والسوري للخطر.

■ يجب وضع استراتيجية وطنية تتطرق إلى المرحلة الانتقالية قبل التطرق إلى العودة المفترضة للسوريين – من دون استثناء أولئك الذين يختارون عدم الرجوع – وخصوصاً في ما يتعلق بالوضع القانوني للنازحين السوريين. وبما أنّ معظم السوريين في لبنان مقيمون بشكل غير قانوني، فهذا يتركهم في وضع هش، خصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة اللبنانية وتوجه حكومة العهد الجديد إلى تشجيع كل السوريين النازحين على العودة إلى سوريا.

مقدمة

استضاف لبنان أعلى عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة إلى عدد السكان (UNHCR 2010). ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يقيم 995512 لاجئاً سورياً مسجلاً في لبنان (UNHCR 2018)، مع مزاعم بوجود نصف مليون سوري غير مسجّل. وبتاريخ 6 أيار/مايو 2015، علّقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كافة العمليات الجديدة لتسجيل اللاجئين بناء على طلب الحكومة اللبنانية (Amnesty International 2015, 16).

■ حتى عام 2019، لا يزال العديد من السوريين المهجرين يعانون من أعباء تكاليف المعيشة المرتفعة، ومخاطر الوضع «غير القانوني»، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH).

■ على ضوء خطاب الكراهية المنتشر حالياً الذي يدعو إلى عودة السوريين إلى المناطق الآمنة في بلدهم، من الضروري خلق حوار مستمر بين الفاعلين الدوليين وصانعي السياسات في لبنان، خصوصاً حول حق العودة الطوعية. كما يجب التطرق في هذا الحوار إلى أشكال دعم الحكومة اللبنانية من أجل تحسين البنية التحتية في لبنان، وتأمين الخدمات، وزيادة فرص المعيشة الكريمة للسوريين واللبنانيين، وخصوصاً في المناطق الفقيرة.

■ كشفت دراسة أجراها معهد الأصفر في مرجعيون وحاصبيا، عن عدم رضا عدد كبير من السوريين الذين يعيشون في هاتين المنطقتين عن مستوى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وخصوصاً بعد تبني المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية لاستراتيجيات خروج من الأزمة كأولوية دولية.

غيابها - والشكاوى السياسية والاجتماعية، والوضعية الاجتماعية الاقتصادية والغموض السائد. وقد انعكست التداعيات الأشد لهذا الانسحاب بشكل خطير على خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية والمسكن. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الانسداد السياسي الذي تواجهه الحكومة اللبنانية ومعه الانقسام حول وضعية النازحين السوريين قد منح المؤسسات المحلية الزخم لإدارة شؤون اللاجئين كما فرض العديد من آليات التطبيق العشوائية. وقد ازداد وضع خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية والمسكن سوءاً على سوء مع خروج المنظّمات غير الحكومية الدولية من الساحة والتخفيضات التي أصابت التمويل (Carnegie Middle East Center 2018). وعليه، استمرت القنوات غير الرسمية في التحكم بالبنية ولكن العواقب كانت أشد وطأة.

وترتكز ورقة السياسة هذه على دراسة ميدانية تضمنت 20 مقابلة مع عائلات سورية لاجئة في مناطق مرجعيون وحاصبيا في جنوب لبنان بعد خروج اللاجئين الإنسانيين. وتنظر الورقة في وضع النازحين السوريين في 2018 بالنظر إلى السكن، وخدمات المياه والصرف والنظافة الصحية والمسكن، وخصوصاً إثر خروج المنظّمات الدولية غير الحكومية، وتراجع مساعدات الأمم المتحدة، والتوجه السياسي نحو زيادة الضغوط للعودة. كما تحاول هذه الورقة وضع التوصيات الموجهة إلى الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية لتقليل حجم المعاناة التي لمسناها عند العمل الميداني.

النفقات الحياتية والتوظيف

أشار كافة المشاركون في المقابلات إلى أنّ ارتفاع نفقات المعيشة يمثل التحدي الأكثر

وبالإضافة إلى ذلك لم يوقع لبنان اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها الملحق عام 1967 (UNHCR 2010).

وعليه، فإنّ الحكومة اللبنانية تنظر إلى السوريين على أنّهم ضيوف، وتشير إليهم على أنّهم نازحون وليس كلاجئين. وتوصّف سياسة الحكومة تجاههم على أنّها سياسة اللامبالية، أو في أفضل حالاتها على أنّها سياسة شديدة العشوائية واللامنتظام. وبالفعل اعتمد لبنان سياسات عكست مخاوف عميقة حول التأثير المحتمل للوجود الطويل الأمد للاجئين السوريين. وقد أثر هذا التوجس على كل شيء، من السكن والتنقل وصولاً إلى النفاذ إلى التوظيف والتعليم والرعاية الصحية، بشكل عكس التجارب السابقة للبلاد من النازحين. ويذهب عدد من المحللين إلى أنّ وجود عدد كبير من السوريين ومعظمهم من الطائفة السنية، قد يقوّض التوازن الطائفي الهش في البلاد ويؤدّي إلى تحوّل سياسي فيها في نهاية المطاف (Carnegie Middle East Center 2018).

ومع تشكيل الحكومة اللبنانية مؤخراً، تمحورت واحدة من أولوياتها حول العودة السريعة للسوريين على الرغم من التقارير الصادرة عن مجموعات حقوق الإنسان بأنّ العائدين يواجهون الاعتقال التعسفي والتعدي على يد النظام (Khodr 2019). وقد سبقت هذا النقاش حول عودة السوريين مبادرة المنظمات الدولية إلى الحد التدريجي من التمويل بالإضافة إلى الانسحاب الواضح من مساعدات الأمم المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تدهور متزايد في نوعية الحياة بالنسبة إلى النازحين ضمن المجتمعات اللبنانية نتيجة للسياسات الحكومية - أو

غير رسمية استفاد منها مالكو العقارات وأرباب العمل (اللبنانيون) الذين يقدمون أجوراً منخفضة جداً للنازحين السوريين. وتمنح هذه البنية أيضاً لأرباب العمل القدرة على التحكم بموظفيهم مقابل خيمة/ملاذ هم بأمس الحاجة إليها. ومن هنا فإن قطاع الإغاثة يجب أن يكون مدركاً بشكل أفضل لهذه الظروف لكي يتمكن من ملء هذه الثغرات وتأمين ظروف عمل وسكن فضلى للمجتمعات النازحة التي ما زالت ترتجل طويلاً مؤقتة لإيجاد سكن أو مأوى.

النفاذ إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

في كل من مرجعيون وحاصبيا، بدأت مرحلة التصميم لاستراتيجية الخروج بالنسبة إلى المنظمات الإنسانية في العام 2017، حيث تم إجراء الاستطلاعات ونشاطات المفاوضات/بناء القدرات بالتعاون مع السلطات المحلية بهدف دمج حاجات خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للاجئين السوريين مع الحاجات نفسها للمجتمع المضيف في المنطقة، وبالتالي دمج الخدمات مقابل تحسين قدرات الخدمات من قبل المنظمات الدوالية. بعد ذلك، بات متوقعاً من اللاجئين السوريين أن يقوموا بالدفع مقابل الخدمات على المدى الطويل، وتحديدًا خدمات تجميع النفايات الصلبة وتفريغ المجاري الصحية.

وقد أدت استراتيجية ما بعد الخروج إلى نتائج مختلفة عن تلك التي طمحت إليها المنظمات الدوالية والجهات المانحة، فالسلطات المحلية غير راضية، وتأمين الخدمات وساعات هذه الخدمات لم تتغير، وآليات معالجة الصرف الصحي وتجميع النفايات في التجمعات غير

ضغطاً، يليه في ذلك صعوبة إيجاد فرص العمل وتشدد الضوابط القانونية. ففي شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2014، أصدرت وزارة العمل مرسوماً يحد مجالات العمل المتاحة للسوريين بقطاعات البناء والزراعة والتنظيف (Bou Khater 2017). وبالمقابل فرض المرسوم على السوريين تأمين كفيل لبناني من أجل العمل. وقد ترتب على ذلك عدم قدرة اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على الالتحاق بأي عمل في لبنان على أساس أنهم يتلقون مساعدات إنسانية (Bou Khater 2017).

وقد تركت هذه الإجراءات السوريين أمام خيارات ضيقة إن لم تكن مستحيلة للتوظيف، عرضتهم لأشكال عديدة من الاستغلال من قبل الكفلاء اللبنانيين الذين يفرضون أسعار كفالتهم على هواهم دون الرجوع إلى أي معيار أو مقياس موضوعي أو رسمي. كما عمد الكفلاء أيضاً إلى التهديد بسحب كفالتهم لأي سوري لا يمثل لشروطهم، كما مارسوا أشكالاً أخرى من الإساءة الذهنية، ووجهوا الإهانات، ومارسوا التعنيف، كما ذكر المشاركون في المقابلات.

السكن والإيجار

رفضت الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات للاجئين السوريين خوفاً من استقرارهم الدائم، لذلك وجدنا أنّ معظم المشاركين في المقابلات كانوا يقيمون إما في الخيم أو تجمعات خيم. ولهذه الناحية، تمت الإشارة إلى أنّ بدلات الإيجار في هذه الخيم/التجمعات هي العبء الأكبر من ناحية المصاعب المالية. وفي حين يتجلى الطابع الرسمي في الحاجة إلى نظام الكفالة الرسمي، فإنّ هذا الأمر قد أدى إلى حوكمة

والاستغلال الاجتماعي، مما قد يدفعهم إلى مجالات أوسع من الخروج على القانون.

على مستوى العمل الرسمي المحلي

▪ يجب أن تنخرط البلديات والوكالات الحكومية المحلية مع مجتمعات النازحين من أجل الاستعلام عن الخدمات التي (ما زالوا) يحتاجون إليها بما أنّ التدايعات تمتد ولا تنحصر بالسوريين، ولكن أيضاً تطال اللبنانيين، لتلقي بوزرها على أراضهم وصحتهم العامة؛

▪ يجب أن تنخرط السلطات المحلية بشكل أكثر إيجابية مع المنظّمات غير الحكومية التي ما زالت تعمل في إغاثة اللاجئين من أجل التطرّق إلى خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية والمسكن القابلة للتحسين. كما يجب مناقشة البدائل وإعادة النظر في استراتيجيات الاعتماد على الذات على ضوء رسم المسار وتقييم الحاجات؛

▪ تبرز هنا الحاجة إلى جمع المعلومات الأساسية حول خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية وتأمينها في كافة المحافظات اللبنانية، خصوصاً بعد خروج المنظمات الإنسانية وانسحابها من التمويل، وخصوصاً في المناطق التي تضم أعلى عدد من السوريين النازحين. كما يجب أن تصدر البلديات المعلومات أو أن تستعلم عن الدراسات الكمية والنوعية التي تجريها المنظمات غير الحكومية بخصوص البنية التحتية المطلوبة. كذلك يجب أن تنسق السلطات المحلية باستمرار مع الهيئات الناظمة للمخيمات أو الشاويش حول الحاجات والخدمات الأساسية التي يفتقر إليها النازحون السوريون بما أنّها مسؤولية

الرسمية للخيم ما زالت غائبة. في ظل غياب الآليات الأخيرة، يلجأ النازحون إلى حلول بديلة كحرق النفايات وتفريغ المجاري الصحية بالدلو وطمرها في خندق يحفرونه بالقرب من مكان سكنهم. بالتالي، إنّ وضع خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية في الوقت الحالي يشكل خطراً صحياً شديداً يسمح بتفشي الأمراض، وخصوصاً تلك التي تنتقل عبر الهواء أو الماء. يضاف إلى ذلك أنّ الخدمات والمساعدات غير كافية، الأمر الذي يستلزم وضع استراتيجية محكمة من أجل خدمات المياه والصرف والنظافة الصحية.

التوصيات

على مستوى العمل الرسمي الوطني

▪ باتت الحاجة إلى استراتيجية وطنية لبنانية إزاء توقف المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين أكثر إلحاحاً من أي يوم مضى. ولا شك في أنّ افتقار اللاجئين السوريين إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الحكومية يتركهم قابعين في ظروف يائسة غير إنسانية تؤثر على نظافتهم الشخصية وصحتهم على المدى القصير والطويل، وتمتد لترسم خطراً على صحة اللبنانيين وبيئاتهم.

▪ يجب وضع استراتيجية وطنية تتطرق إلى المرحلة الانتقالية قبل العودة المفترضة للسوريين - من دون استثناء لأولئك الذين يختارون عدم العودة - وخصوصاً لناحية الوضعية القانونية للمهجرين السوريين. وبما أنّ معظم السوريين المقيمين في لبنان يفتقرون حالياً إلى الوضعية القانونية، فذلك يعرضهم إلى المزيد من الضغوط الاقتصادية

ببليوجرافيا

Amnesty International. 2015. "Pushed to the Edge: Syrian Refugees Face Increased Restrictions in Lebanon." Published June 15, 2015, 16. <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/1785/2015/en/>.

Carnegie Middle East Center. 2018. "Policy Framework for Refugees in Lebanon and Jordan." Published April 16, 2018. <https://carnegie-mec.org/2018/04/16/policy-framework-for-refugees-in-lebanon-and-jordan-pub-76058>.

Khodr, Zeina. 2019. "New Lebanon Minister Makes Syrian Refugees' Return his Priority." Al Jazeera Media Network, March 3, 2019.

United Nations High Commissioner for Refugees. 2010. "Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees." <http://www.unhcr.org/protection/basic/3b66c2aa10/convention-protocol-relating-status-refugees.html>.

United Nations High Commissioner for Refugees. 2018. "Syria Regional Refugee Response—Lebanon." UNHCR Syria Regional Refugee Response. data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

جماعية قد تترتب عليها عواقب وخيمة ستطال اللبنانيين والسوريين على حد سواء.

على المستويين الدولي والجماعي

▪ يفترض بالمنظمات غير الحكومية الدولية التي تروّج للاعتماد على الذات بين المجتمعات النازحة أن تدرك مساوئ استراتيجية الخروج وأن تخطط لبدائل. كما يجب أن تتعلّم من تاريخ المساعدات الدولية غير الناجح، وذلك من أجل تعزيز مفهوم الاعتماد على الذات عند النازحين، وصياغة استراتيجياتها بناءً على أولويات النازحين والمجتمعات المضيفة؛

▪ يجب أن يصغي اللاعبون الدوليون إلى أصوات ومطالب النازحين السوريين؛ ويجب تضمين همومهم وأولوياتهم الفعلية في أي استراتيجية لبنانية للبقاء أو العودة، بالإضافة إلى أي تسوية سياسية للحرب في بلادهم؛

▪ لا بد من استمرار الحوار ما بين اللاعبين الدوليين وصانعي السياسات في لبنان حتى بعد اندلاع الانتفاضة وتعيين حكومة تشجع السوريين على العودة، خصوصاً حول حق العودة الطوعية بالإضافة إلى دعم الحكومة اللبنانية من أجل تحسين بنيتها التحتية وتأمين الخدمات وزيادة فرص المعيشة الكريمة بالنسبة إلى السوريين واللبنانيين، خصوصاً في المناطق الفقيرة والمهمشة.

الدعائم الأكاديمية غير الرسمية للاجئين السوريين في التعليم العالي في لبنان

د. فيدور شوبرا¹

الملخص التنفيذي

مقدمة: التعليم، الطابع غير الرسمي، والدعائم الأكاديمية للاجئين

أقل من 1% من اللاجئين ممن هم في السن الجامعي (بين 18 و24 عامًا) لهم فرصة الدخول إلى الجامعة حول العالم (مفوضية الأمم المتحدة السامية لأُمور اللاجئين 2018). لا يُعرف إلا القليل عن خبرات الشباب اللاجئين حين يتم قبولهم في الجامعة على الرغم من السعي المهم لتحقيق زيادة إمكانية الحصول على تعليم عالٍ في الجامعة للاجئين (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2016) وأهميته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وبناءً على أبحاث أجريت عام 2016 مع شباب لاجئين سوريين في جامعات لبنان، تكشف ورقة السياسات هذه الطرق المختلفة التي حدد فيها الشباب اللاجئون الدعائم لمتابعة دراستهم الجامعية في المهجر. وهذا الأمر يتعلق بصانعي سياسات التعليم العالي، والمدراء في الجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وذلك بالترتيب.

عملت لمدّة طويلة منظمات متعددة الأطراف، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع حكومات البلدان المضيفة على تحديد سياسات وممارسات في نطاق تعليم وحماية اللاجئين (درايدن-بيترسن 2016) كما سجلت الأبحاث الطرق المتعددة التي

يواجه طلاب الجامعات اللاجئون صعوبات في متابعة ومواصلة مجهودهم الدراسي فيتهجون في معظم الأحيان إلى دعائم أكاديمية غير رسمية عند الحاجة.

تشكل المنح الدراسية والمساعدات المالية دعائم مؤسساتية مهمة لزيادة التعليم العالي عند الطلاب اللاجئين. وعند غياب تلك الوسائل، يلجؤون إلى سد العجزات من خلال استئانة المال أو تولي وظائف عدّة مما يترك وقتًا قليلًا لحضور الجامعة والتعلّم.

عندما يعاني الطلاب اللاجئون مشاكل في الجامعة يلجؤون إلى الدعم من أقرانهم، إلا أنّ هذه الدعائم ليست فعّالة أو ليست بالضرورة منظمّة. لذا فمن المهم إرفاق المنح الدراسية بدعائم أكاديمية أخرى لا سيّما تلك المتعلقة باللغة الأكاديمية والصحة النفسية وذلك بغية ضمان متابعة اللاجئين الطلاب ونجاحهم في التعليم العالي.

يجب على برامج التعليم العالي الخاصة باللاجئين إعطاء الأولوية إلى الاندماج الاجتماعي والعلائقي من خلال إتاحة فرص لبناء علاقات حقيقية وفعّالة بين اللاجئين ومواطني البلدان المضيفة.

من نَصَب نفسه قائداً، وهم في أغلب الأحيان مواطنون لبنانيون يسكنون قرب المستوطنات، بمنع اللاجئين السوريين من الاستفادة من المساعدات والخدمات الإنسانية (خير 2016). فأى دور تلعب الدعائم الأكاديمية غير الرسمية وكيف يعثر عليها وينظمها اللاجئون الشباب لمساعدتهم نحو التعليم العالي عندما تكون فرص الوصول إلى الجامعة ومتابعة التعليم منخفضة جداً بالنسبة إلى اللاجئين السوريين؟

تنشأ الدعائم الأكاديمية كما الدعائم الاجتماعية الأخرى، من خلال العلاقات الشخصية المستدامة والمتكررة بين الأفراد. إن الدعائم الأكاديمية مهمة لجميع الطلاب، ومن ضمنهم اللاجئين، إذ أنها تؤثر في التعليم، والالتزام، والتحويلات الأكاديمية الناجحة (ستانتون-سلازار وسبينا 2003). وتظهر هذه الدعائم بأشكال مختلفة: دروس خاصة أو دعم موجّه لاكتساب اللغة؛ ووقت ومساحة مخصصان لكتابة أو إكمال الواجبات المنزلية والمهام؛ والإرشاد والتوجيه لتحديد الأهداف؛ ومشاركة معلومات منهجية حول فرص تعليمية أو منح دراسية. تكون الدعائم الأكاديمية أكثر فعالية عندما تندمج مع العلاقات سواء إذا نشأت ضمن العائلة أو الأقران أو المعارف أو عبر مؤسسات رسمية (ستانتون-سلازار وسبينا 2003، درايدن-بيترسن، ضاحية، وأدلمان 2017).

في حين تنشأ مثل هذه الدعائم من خلال الشبكات الشخصية الخاصة بالأفراد، تظهر أبحاث العلوم الاجتماعية أكثر فأكثر أهمية المؤسسات في تنمية هذه الشبكات واستدامتها (سمال 2009). تُوجّه ممارسات المؤسسات اليومية مثل المدارس، والجامعات، ومواقع العبادة الدينية، والإعدادات المهنية، العلاقات وتناقل المعلومات بين الأفراد.

يستعمل فيها اللاجئون شبكات عابرة للحدود، مناطقية وإقليمية لتدبير معيشتهم على صعيد يومي وذلك بالرغم من الدور الذي تلعبه المنظمات المناطقية في زيادة فرص التعليم وحماية اللاجئين (هوفيل 2016، هورست 2006، ليفيت 2001). يعتمد اللاجئون على الشبكات غير الرسمية هذه لثلاثة أسباب، السبب الأول يكمن في سماح الطابع غير الرسمي في هذه الشبكات للاجئين من الاستفادة منها من دون تقديم أي وثائق على عكس طريقة عمل المساعدات الإنسانية. وتكون هذه الشبكات غير رسمية لاعتمادها بشكل كبير على العلاقات الشخصية بين الأصدقاء، وبين العائلة، وحتى أحياناً بين المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، تكون هذه الشبكات سلسلة وتستجيب في الوقت المناسب لحاجات اللاجئين المتغيرة على عكس برامج المنظمات غير الحكومية والحكومية. وفي النهاية، تحقق هذه الشبكات إحساساً بالتضامن إذ يصبح فيها الدعم معاملةً بالمثل، علماً أنه عندما يزداد الدعم يصبح متاعاً على قدم المساواة للأفراد والجماعات عند الحاجة (ليفيت وآخرون 2017، فواز 2017، سيسيليا منجيفار 2006، أنريكيز 2011).

تلعب السلسلة، والطابع غير الرسمي، والتضامن في تلك الشبكات الاجتماعية دوراً أساسياً في ملء فراغات برامج الضمان الاجتماعي وشبكاته القائمة وبشكل خاص عند عدم إمكانية، أو حتى عدم رغبة الدول المضيفة تلبية حاجات الأفراد المتنقلين. وتجدر الإشارة إلى أن الطابع غير الرسمي في هذه الشبكات يحمل شيئاً من المشكوكية وحالة من التقلب يجعلها غير مستدامة على المدى البعيد وقابلة أن تعرّض اللاجئين ومهاجرين آخرين إلى مخاطر أكبر (فواز 2017، ليفيت وآخرون 2017). في حالة اللاجئين السوريين في لبنان، يقوم "الشاويش"، أو كل

1. الوصول إلى الجامعة: زيادة المساعدات المالية والمنح الدراسية في التعليم العالي يواجه التمويل الإنساني للتعليم ضغطًا كبيرًا. ففي عام 2016، حصل التعليم على 2.7% لا غير من إجمالي التمويل الإنساني (الشراكة العالمية من أجل التعليم 2017). تشكل المبالغ المالية الكبيرة التي يتطلبها التعليم العالي أحد أسباب تردد حكومات الدول المضيفة والمتبرعين في تمويل التعليم العالي للاجئين. وتساهم زيادة النفقات المرتبطة بتوفير منح دراسية جامعية، وتدريب المعلمين والإداريين الجامعيين، ودعم حاجات اللاجئين الدراسية، في زيادة مصاريف التعليم العالي للاجئين. يزعم المتبرعون أن أكثرية الطلاب اللاجئين السوريين في لبنان هم في عمر الدراسة الابتدائية، وعلى ذلك أعطيت أهمية قليلة للتعليم العالي للاجئين.

مع مرور ثمان سنوات على النزاعات في سوريا والنزوح المرتبط بها، ظهر عددٌ قليل من برامج المنح الدراسية الممولة من المنظمات غير الحكومية والجامعات لتمويل التعليم الجامعي للشباب اللاجئين. تشكل هذه المنح الدراسية آليات أساسية لتسهيل الدخول إلى الجامعة رغم أنها غير كافية لتلبية حاجات جميع الطلاب. تتفاوت رسوم الجامعة بشكل كبير ما بين \$700 في الجامعة الرسمية الوحيدة في الدولة و\$15000 في نخبة الجامعات الخاصة. وتعتبر هذه المنح الدراسية مهمة جدًا للاجئين للحصول على التعليم العالي نظرًا إلى أن 70% من السوريين النازحين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر (الحكومة اللبنانية ومنظمة الأمم المتحدة 2017). وذكر المشاركون في هذه الدراسة مرارًا وتكرارًا، أنه لولا هذه المنح الدراسية، لعملوا في القطاع غير الرسمي

وفي أغلب الأحيان يكون اللاجئون الجدد في المناطق الحضرية معزولين سكنيًا، وضعفاء اقتصاديًا، وبالتالي يجدون شبكاتهم الاجتماعية مفككة بسبب التشرّد. فيحد ذلك من عدد علاقات اللاجئين مع مواطني الدولة المضيفة ونوعيتها، بالإضافة إلى الحد من حصولهم على البضائع المادية وغير المادية ومن ضمنها الدعائم الأكاديمية الأساسية.

تضم المدارس والجامعات كمواقع تعليمية إمكانات هائلة للطلاب اللاجئين لتطوير علاقات مثمرة مع أشخاص مختلفين: لاجئين آخرين مثلهم، وطلاب من الدولة المضيفة، ومديرين ومدرسين. أثبتت العلاقات مع المديرين والمدرسين أنها أساسية للملاحقة الدراسية لدى طلاب الأقليات، فهي لا تساعد اللاجئين على التعلم جيدًا فحسب، بل إذا كانت فعالة، تنقّي لديهم القدرة على تحديد مكانتهم عبر تعريفهم على «قواعد اللعبة» الضرورية لملاحقة الدراسة ضمن ظروف الدولة المضيفة (شوبرا 2018، درايدن بيترسون، ضاحية، وأديلمان 2015).

خلق الدعائم الأكاديمية والاستفادة منها في متابعة التعليم العالي للاجئين

تركز ورقة البحث هذه على الدعائم الأكاديمية للشباب السوريين وخبراتهم في الجامعة في لبنان وذلك استنادًا إلى بيانات أُخذت من 50 مقابلة مكررة أجريت سنة 2016 مع 15 سوريًا من الفئة الشابة تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا. وانطلاقًا من هذه البيانات، تسلط الورقة الضوء على ثلاث توصيات أساسية مفصلة في ما يلي.

يعاني المشاركون في الجامعة وذلك لعدم معرفتهم اللغة الإنكليزية، اللغة التعليمية لأكثرية المواد في الجامعات اللبنانية. وفي حالات أخرى، اختار المشاركون عمدًا التخصص بالأدب العربي، والتاريخ، والحقوق، والعلوم السياسية حيث المواد باللغة العربية، ولكن لا تتناسب هذه الاختصاصات مع أهدافهم أو مصالحهم طويلة الأمد. كما أثرت تلك الصعوبات اللغوية في ثقتهم بأنفسهم فوصفوا أنفسهم «ضعفاء» أو «عديمي الثقة» في تلك الحالات.

استهدف عدد قليل من الجامعات توفير دعائم للغة الإنكليزية للسوريين. وعلى الرغم من تسهيل بعض المؤسسات التي تقدم المنح الدراسية الحصول على دروس مكثفة للغة الإنكليزية على المدى القصير في المجلس الثقافي البريطاني و/أو في المراكز الأمريكية للغات في لبنان، تركز هذه الدروس على اللوازم الأساسية والتقنيات في اللغة الإنكليزية. لقد فعلوا القليل من أجل تعزيز سريع للغة الإنكليزية عند المشاركين أو لتنمية قدراتهم على مناورة الأطر الاجتماعية في لبنان.

في لبنان، أو لجؤوا إلى الزواج باكراً، أو علّقوا تعليمهم بالكامل.

وجد الشباب السوري طرقاً عدة لتنظيم تمويل دراستهم الجامعية نظراً لمحدودية عدد المنح الدراسية في التعليم العالي. فافترض المشاركون، الذكور منهم بشكل خاص، مبالغ صغيرة من رفاقهم السوريين المتواجدين في لبنان أو حتى في أوروبا لتسديد رسوم جامعاتهم. وفي حالات أخرى، تولّى الشباب من الذكور وظائف عدّة بدوام جزئي في مطاعم ومقاهٍ للمساهمة في نفقات جامعاتهم. وفي حين أنهم وجدوا الوظائف عبر شبكات من السوريين الذين يعرفونهم في لبنان، تتطلب هذه الأعمال من المشاركين وضع وقتهم ودواماتهم على المحك بحيث لا يبقى لهم الوقت الكافي لإكمال متطلبات تخرجهم الجامعي.

2. التعلم في الجامعة: تعزيز تعلم اللغة الأكاديمية والدعائم النفسية والاجتماعية
المنح الدراسية مهمة إلا أنّها ليست كافية لتسهيل التخرج الجامعي خصوصاً عندما لا يتم دمجها مع دعائم إضافية. في معظم الحالات،

استذكر المشاركون الجلوس في الصف والاستماع إلى لغة يجهلونّها، والذهاب إلى البيت لاحقاً وقضاء ساعات عدة مع كتاب المادة مستعينين بتطبيقات الترجمة على هواتفهم. في حالات أخرى، جاء الدعم الأكاديمي لتعلم اللغة من مصدر واحد: الأقران اللبنانيين الذين التقاهم المشاركون بطريقة غير رسمية، «بالصدفة»، عند مشاركة المقعد في الصف. أدّى الأقران دورًا فعّالاً

في ترجمة المحاضرات والمواد من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية في وقت واحد عندما صعب على المشاركين متابعة المحتوى الأكاديمي الذي شاركه الأستاذ في الصف.

إكمال المشاركين دراستهم جزئياً في سوريا وجزئياً في لبنان إلا أن النزاع والتنقلات المرتبطة به أدت في معظم الحالات إلى تغييبهم أياً ما وأشهرًا عن التعليم الدراسي. تذكر المشاركون أن الوقت الضائع عن التعليم كان عندما قصفت مدارسهم في سوريا أو أثناء فرارهم وانتقالهم إلى لبنان. أثرت هذه المقاطعات بشكل كبير في الأسس الأكاديمية للمشاركين. تذكرت سنا، التي قُصفت غرفة صفها التاسع في سوريا ولم تلتحق بالمدرسة سوى شهر خلال عام دراسي، معاناتها في الجامعة: «أساساتي سيئة جدًا وذلك لأنني لا أفهم. فقد اعتدت على حفظ كل شيء في الماضي.»

يجب أن تحرك العناصر الفاعلة في الجامعة والمنظمات غير الحكومية التي تدير برامج التعليم العالي للاجئين العوائل المختلفة التي يواجهها الشباب اللاجئ أثناء انتقالهم إلى التعليم العالي. فلا يحتاج الشباب اللاجئ في كثير من الأحيان إلى تعلم لغة جديدة فحسب، بل يحتاجون أيضًا إلى دعم أكاديمي إضافي لتعزيز الأفكار والمفاهيم الأساسية اللازمة للنجاح الأكاديمي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البرامج أن تدعم أيضًا سلامة الطلاب العاطفية والنفسية الاجتماعية عند تواجدهم في الجامعة.

وكان الدعم الأكاديمي ضعيف التنظيم، ويتم بطريقة غير رسمية، حتى أنه كان في بعض الأحيان يصدر عن المعلمين الجامعيين. وقد لعب المعلمون والإداريون في بعض الجامعات أدوارًا أساسية في تسهيل تعليم اللاجئين في الجامعة. وبينما يُدرك المتعلمون الجامعيون السوريون في لبنان أنهم يفتقرون إلى «الواسطة»، فقد قدم هؤلاء المسؤولون تنازلات وتمديدات عبر السماح للطلاب السوريين تسديد رسومهم الدراسية أو تقديم مهامهم الدراسية في وقت متأخر. وفي إحدى الحالات، التقى المدرسون اللبنانيون الطلاب السوريين قبل الحصة وبعدها وترجموا لهم المواضيع الأساسية للمادة إلى اللغة العربية وقاموا أيضًا بتعليمهم أساسيات كتابة رسائل البريد الإلكتروني باللغة الإنكليزية. وبعمل ذلك، تفوقوا في أداء مهامهم على الأدوار التقليدية المطلوبة من المعلمين الجامعيين. وبالإضافة إلى تقديم دعم ملموس ومحدد، قام هؤلاء المدرسون بإيصال رسالة بشكل ضمني إلى الطلاب السوريين مفادها بأن يوجد أفراد قريبين منهم يودون مساعدتهم. والجدير بالذكر أن هذه الأمثلة هي الاستثناءات وليست القاعدة وفق البيانات التي تمّ جمعها.

تُعدّ أي دراسة عن تعليم الشباب اللاجئين في الجامعة غير كاملة إذا لم تُغطّ خبراتهم التعليمية السابقة في سوريا، وعلى الرغم من

لم تفعل برامج التعليم العالي للاجئين الكثير لمساعدة الطلاب السوريين على فهم معنى هذه الممارسة والرسائل. عندما واجه المشاركون الاستبعاد الاجتماعي في الحرم الجامعي، لم يجدوا أي شخص لمساعدتهم على التعامل مع هذه الوقائع. على الرغم من أن منظمات تمويل المنح الدراسية تنظم أحياناً اجتماعات مع الطلاب السوريين لمراقبة ومناقشة التقدم الأكاديمي للطلاب، إلا أنه لم يتم توفير مساحة للطلاب السوريين للتحدث عن هذه القضايا التي زعزعت بشكل كبير شعورهم بالأمان، وبالتالي تعلمهم في الحرم الجامعي.

لا يمكن أن تتجاهل المساحات التعليمية مثل الجامعات المرحلة التطويرية للطلاب. إذ معظم الطلاب اللاجئين في الجامعة هم من البالغين الناشئين، وهي مرحلة نمو فريدة يجدون فيها مكانتهم في الإطار التعليمي وفي مجتمعاتهم والعالم. وأجد أن الشباب اللاجئين السوريين، مثلهم مثل شباب مرحلة الحياة هذه في أي مكان في العالم، قد طرحوا هم أيضاً أسئلة أوسع في ما يتعلق بتعليمهم وأهداف حياتهم. على وجه التحديد، سعوا إلى فهم ما يعنيه العيش في لبنان كشباب، وحقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعاتهم، وإذا كان يمكن للتعليم تفعيل مسارات لمستقبل دائم في لبنان وخارجه؛ قضايا ينظر فيها الشباب اللبناني مع تقدمهم في السن. لم يتم معالجة أي من هذه القضايا نظراً لغياب علاقات هادفة تفيد المصلحة بين الطلاب الجامعيين اللبنانيين والسوريين.

٣. التجربة الجامعية: تأمين مساحات آمنة داخل الجامعات يشعر فيها الطلاب اللاجئون بالأمان لإقامة معارف وحلفاء مع شباب الدولة المضيئة

في حين تعمل الجامعات على خلق فرص لتوسيع الآفاق الفكرية وإقامة علاقات طويلة الأمد، إلا أن الطلاب اللاجئين ينظرون إلى هذه الجامعات على أنها أماكن قفرة تُقصيهم اجتماعياً. وعلى الرغم من أن برامج التعليم العالي للاجئين تُقدّم منحة دراسية للسوريين للوصول إلى الجامعة اللبنانية ولتمكين التماسك الاجتماعي بين اللبنانيين والسوريين، فإن مجرد التواصل بين الشباب اللبناني والسوري لا يكفي لخلق علاقات هادفة ومثمرة تسمح بفهم «الأخر». إذ يجب على برامج التعليم العالي أن تأخذ في عين الاعتبار الممارسات التربوية التي يمكن دمجها في المناهج الرسمية وبعدها في النشاطات الخارجة عن المنهج الدراسي، بحيث تكون فرصاً للطلاب اللبنانيين والسوريين لتحديد أهداف مشتركة والعمل عليها معاً.

إنّ التهديدات أو الخبرات الفعلية للأذى النفسي تضرّ التعليم. تذكر المشاركون أولى أيامهم في الجامعة، أوقاتاً لم تكن فيها العلاقات مثمرة مع أقرانهم اللبنانيين. وعلى الرغم من معرفة المشاركين طلاباً لبنانيين آخرين قاموا بمساعدتهم في الترجمة في الصف، كانت تلك علاقات عمل لا تتسم بالصدقة العميقة. وواجه المشاركون تمييزاً وتهميئاً بسبب جنسيتهم، ووضعهم كلاجئين، وانتماءاتهم السياسية. كالجامعات في سياقات أخرى، الجامعات اللبنانية هي أيضاً مساحات مُسيّسة للغاية. ونظراً إلى تشابك تاريخ لبنان وسوريا، اخترقت الجامعات رسائل تمييزية ضمنية وصريحة حول تواجد اللاجئين السوريين في لبنان.

بليوجرافيا

Cecilia Menjívar. 2006. «Liminal Legality: Salvadoran and Guatemalan Immigrants' Lives in the United States.» *American Journal of Sociology* 111 (4):999-1037. doi: doi:10.1086/499509.

Chopra, V. 2018. «Physical borders, symbolic boundaries & refugee youth belonging: Young Syrians' experiences of displacement in Lebanon.» EdD, Harvard Graduate School of Education.

Dryden-Peterson, Sarah. 2016. «Refugee Education: The Crossroads of Globalization.» *Educational Researcher* 45 (9):473-482.

Dryden-Peterson, Sarah, Negin Dahya, and E.F. Adelman. 2015.

Dryden-Peterson, Sarah, Negin Dahya, and Elizabeth Adelman. 2017. «Pathways to Educational Success Among Refugees: Connecting Locally and Globally Situated Resources.» *American Educational Research Journal*:0002831217714321.

Global Partnership for Education. 2017. «Education Data.» *Global Partnership for Education*. <https://www.globalpartnership.org/data-and-results/education-data>.

Enriquez, Laura. 2011. «»Because We Feel the Pressure and We Also Feel the Support»: Examining the Educational Success of Undocumented Immigrant Latina/o Students.» *Harvard Educational Review* 81 (3):476-500. doi: 10.17763/haer.81.3.w7k703q050143762.

Fawaz, Mona. 2017. «Planning and the refugee crisis: Informality as a framework of analysis and reflection.» *Planning Theory* 16 (1):99-115. doi: 10.1177/1473095216647722.

Government of Lebanon and United Nations. 2017. *Lebanon crisis response plan 2017-2020*. Beirut.

Horst, Cindy. 2006. *Transnational Nomads: How Somalis cope with refugee life in the Dadaab camps of Kenya*. New York, Oxford: Berghahn Books.

Hovil, Lucy. 2016. *Refugees, conflict and the search for belonging*: Palgrave Macmillan.

الخلاصة

إن المنظمات التي تمول برامج التعليم العالي للاجئين معدودة، ولكن حتى هذه لم تهتم كافيًا لأشكال الدعم الأكاديمي المختلفة التي يحتاجها الشباب اللاجئون بغية الاستمرار والنجاح في مساعيهم في التعليم العالي. سيواصل الشباب اللاجئون تحديد وجمع دعم أكاديمي من شبكات تواصل سيئة التنظيم وغير رسمية وذلك في ظل غياب دعائم مؤسسية منهجية. في حين أن هذه الشبكات سلسلة وتستجيب لاحتياجات التعلم الفورية للشباب اللاجئين، إلا أنها ليست مستدامة على المدى الطويل وتعتمد على مبادرة الشباب اللاجئين وقدراتهم على تحديد موقع هذه الدعائم. يعرّض الاعتماد فقط على شبكات الدعم غير الرسمية الشباب اللاجئين إلى ضعف ويزيد من عدم المساواة والفجوات في من هو قادر على الوصول إلى التعليم العالي والنجاح فيه. تشير التوصيات الواردة في ورقة السياسات هذا إلى طرق لتعزيز دعم الطلاب اللاجئين في الجامعة. يجب على السياسات والممارسات المستقبلية في التعليم العالي للاجئين الإقرار بصورة واضحة بمختلف أنواع الدعائم التي يحتاجها الطلاب اللاجئون في الجامعة؛ وفهم كيفية تحديد الطلاب اللاجئين لهذه الدعائم، ذلك إن وجدت؛ والبحث بصورة منتظمة عن طرق لإضفاء الطابع المؤسسي على عدد من أنظمة الدعم لضمان متابعة التعليم العالي للشباب اللاجئين.

Kheir, M. A. . 2016. «The Syrian camps shawish: A man of power and the one controlling the conditions of refugees.» *The Peace Building in Lebanon News Supplement Issue No. 12, June, 2016.* <https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Governance/Publications/PEACE%20BUILDING%2012th%20web%20p12.pdf>.

Levitt, Peggy. 2001. *The Transnational Villagers*. Berkeley: University of California Press.

Levitt, Peggy, Jocelyn Viterna, Armin Mueller, and Charlotte Lloyd. 2017. «Transnational social protection: setting the agenda.» *Oxford Development Studies* 45 (1):2-19. doi: 10.1080/13600818.2016.1239702.

Small, M.L. 2009. *Unanticipated gains: Origins of network inequality in everyday life*. New York: Oxford University Press.

Stanton-Salazar, R.D., and Stephanie Urso Spina. 2003. «Informal Mentors and Role Models in the Lives of Urban Mexican-Origin Adolescents.» *Anthropology & Education Quarterly* 34 (3):231-254.

UNESCO & UNHCR. 2016. *No more excuses: Provide education to all forcibly displaced people*. Policy Paper 26. edited by UNESCO & UNCHR.

UNHCR. 2018. *Turn the Tide: Refugee Education in Crisis*. Geneva: UNHCR.

امكانية التعليم العالي للطلاب السوريين اللاجئين في لبنان في ظل المحدودية التي يفرضها النزاع المستمر

64

يحيى العبد الله¹

الملخص التنفيذي

▪ تُعد برامج المنح الدراسية واحدة من أكثر الأدوات الفعالة التي يمكن أن تساعد الطلاب اللاجئين على متابعة تعليمهم العالي. وعلى هذه البرامج أن تكون شاملة ومتوافقة مع احتياجات الطلاب، مما يعني أنها يجب أن تغطي تكاليف دراسة كافة الاختصاصات والمجالات، وأن تشمل دورات تدريبية على لغات أجنبية إن تطلب الأمر، وأن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف المعيشية التي يتكبدها الطالب اللاجئ. كذلك يجب في الحالات التي تتعدد فيها برامج المنح، أن يعمل المشرفون على هذه المنح معًا من أجل ضمان وصول أوسع وأكثر عدلاً.

▪ يجب على برامج التعليم العالي التي تستهدف اللاجئين أن تأخذ بعين الاعتبار وضع برامج فعالة تعمل على دمج الطلاب اللاجئين بالطلاب في البلد المضيف على الصعيدين الاجتماعي والأكاديمي، إذ في غياب وسائل الدمج، يتعزز الرأي العام المعادي للاجئين والمهاجرين.

▪ يُعدّ تحصيل التعليم العالي مجالاً محوريًا من أجل التعامل مع مرحلة ما بعد الصراع والتصالح في البلد الأم للطلاب وفي المجتمعات المضيفة على حد سواء. إلا أنّ هذه المسألة لم تُرَ كأولوية في العالم العربي بعد الثورات التي تشهدها هذه البلاد منذ عام 2010، مما يعني أنّ النتيجة ستكون وجود جيل ضائع وغير متعلّم.

▪ إنّ السياسات المتعلقة بالتعليم العالي في البلاد المضيفة، كـلبنان على سبيل المثال، يجب أن تخضع لمراجعة حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي للمسألة، وافتقار عدد كبير من التلامذة السوريين للمستندات الرسمية. ثمة حاجة ملحة من أجل خلق نظام قبول بديل لتسجيل الطلاب السوريين في البلاد المضيفة وذلك من أجل تسهيل دخولهم إلى الجامعات، عوضًا عن تعقيد المسألة.

▪ إنّ الجانب الاقتصادي هو مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للطلاب اللاجئين الذين قد هربوا من صراع دائر في بلادهم الأم. ويجب أن يتمتّع الطلاب اللاجئين بحقّ دخول سوق العمل خلال فترة دراستهم وبعد تخرجهم، إذ في غياب ذلك، يغدون عرضة للاستغلال وقد يضطرون إلى تأجيل تخرّجهم، هذا إن لم يتركوا دراستهم.

مقدمة

أهمية التعليم العالي في سياق الصراع وما بعد الصراع: السوريون في لبنان كأمثال

يُعدّ التعليم العالي استثمارًا جديرًا بالاهتمام، ويُعدّ تحصيله أمرًا ضروريًا بشكل متزايد من أجل بناء تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية

¹ باحث في الاندماج العمراني للاجئين السوريين والمهجرين قسرًا

جوهريّة (Magill, Smith and Hamber 2009). إنّ كون الفرد لاجئاً يجرده من عدة أمور – الغنى، والروابط، والانتماء الاجتماعي، والفرص، والصدقات، والعائلة. يبقى التعليم إحدى الطرق

القليلة التي يمكن خلالها إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والمادي في حال استمرار الصراع وأيضاً في مرحلة ما بعد الصراع. تجدر الإشارة هنا إلى دور التعليم كأحد الأدوات للمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، وكيف بإمكانه علاج المظالم التي يلحقها النزاع المسلح بالمجتمع (Hayes and McAllister 2009). ومن المؤسف للغاية أن يغدو التعليم العالي مجالاً مهملاً أو لا يتلقى الاهتمام الكافي، في سياقات الصراع وما بعد الصراع (Law 2015). ويمكن رؤية هذا الإهمال بوضوح بعد الربيع العربي الذي انطلق عام 2010. فمنذ ذلك الوقت، والتعليم العالي واقع في مرمى نيران النزاعات التي تستعزّ في العالم العربي، ولم يُستخدم كعامل مساعد لإعادة إنعاش البلدان العربية التي مزقتها الحروب (Barakat and Milton 2015).

سجّل عدد الطلاب السوريين الملتحقين بالجامعات اللبنانية انخفاضاً حاداً منذ اندلاع الثورة في سوريا عام 2011. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدة تحديات تحيط بسبل تحصيل الطلاب اللاجئين السوريين للتعليم العالي في لبنان، التي تتراوح بين اقتصادية وإدارية. تشمل بعض هذه التحديات استبيان مستندات الإقامة القانونية، والحصول على إثباتات على الدراسات السابقة، والقيود المفروضة على تحرّك السوريين، وحواجز اللغة، وانتماءات الطلاب السياسية. ويأوي لبنان ما يقارب المليونين للاجئ الذين يقيمون على أراضيه إلى جانب سكانه الذين يبلغ تعدادهم 6 مليون. ويقوم لبنان باستبعاد الأجانب عن نظامه التعليمي من أجل تخفيف حدة المنافسة في سوق العمل،

في خطوة أضعفت اقتصاد البلد وأثقت بثقلها على اللبنانيين من الطبقة الفقيرة. تهدف معظم المجتمعات في العادة إلى تعزيز مستوى التعليم الذي تقدمه لأفرادها، كما أنّ معظم البلدان التي أوت لاجئين لأكثر من سبعة عقود قد أدركت أنّ الدمج هو وسيلة فعالة أكثر من الاستبعاد. أما في لبنان حيث قامت عقود من الحرب انتهت باتفاق تشارك سلطات، بصقل سياسات البلد وقبولتها، فإنّ الحكومة تعمل لصالح ثلثة من أصحاب السلطة، تاركة وراءها الغالبية تصارع من أجل خلع شوكتها بيدها. حتى وإن كان جزء من السكان قادراً على دفع مبلغ يصل إلى 50000 دولار أميركي تكلفة أقساط الدراسة لدرجة البكالوريوس في جامعة خاصة، إلا أنّ غالبية الطلاب في لبنان، وبالأخص اللاجئين، ليست بقادرة على ذلك. ويلجأ عدد كبير منهم إلى التسجيل في الجامعة الحكومية حيث تكلفة الرسوم الدراسية معقولة أكثر، أو في جامعات تمنح امتيازاً للطلاب اللاجئين السوريين لأسباب اقتصادية أو سياسية أو دينية.

على مدى عقود، استبعد لبنان اللاجئين من عدد كبير من الوظائف ومن التدريب الواجب الخضوع له من أجل ممارسة هذه الأعمال، إذ لا يحق للاجئين العمل في مجالات الطب، وطب الأسنان، والهندسة، والعلوم التطبيقية، كذلك لا يمكنهم أن يصبحوا معلمين أو أساتذة جامعيين في المجال العام. وعندما يختار الطلاب اللاجئين متابعة دراستهم، يُجبرون في الغالب على متابعة دراستهم في العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية، كما أنّه من المرجح جداً أن يتم استبعادهم عن العمل في مجال التدريس – وهو واحد من المجالات القليلة المتاحة بسهولة للخريجين في هذه المجالات.

كان لبنان من أولى البلدان التي لجأ إليها السوريون هرباً من الصراع الذي استعر في بلادهم، ويرجع ذلك أساساً إلى قرب البلد جغرافياً من سوريا. ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين نسبة لعدد سكانه، إذ تقول آخر إحصائيات «المفوضية الأوروبية»² إنه يوجد في البلد أكثر من مليون ونصف لاجئ سوري (European Commission factsheet 2019). ومن الصعب تحديد العدد الدقيق للاجئين السوريين في لبنان إذ قامت السلطات اللبنانية بمنع «مفوضية اللاجئين» من الاستمرار بتسجيل السوريين في البلد منذ مايو/أيار 2015 (UNHCR report 2016). في ذلك الوقت، كان يوجد في لبنان أكثر من 1,200,200 لاجئ سوري، في حين أن تعداد السكان اللبنانيين لم يتجاوز الـ 6 مليون. إلا أنه من أجل رسم صورة دقيقة لوضع اللاجئين في لبنان، يجب علينا ألا نغفل عن اللاجئين من الفلسطينيين، والعراقيين، والسودانيين.

1- التعليم

في بداية الثورة السورية، بدأ العديد من الفنانين والطلاب السوريين بالانتقال إلى لبنان هرباً من قمع النظام في بلادهم، إذ وجد عدد كبير منهم في لبنان أفضل مكان لمواصلة أعمالهم الفنية والتمتع بحرية التعبير بما أن لبنان يتغنى بسمعة استثنائية كبلد يتمتع فيه الفرد بالحريات، مقارنةً بالبلدان الأخرى في المنطقة.² كذلك في البداية، كان يتواجد في لبنان مجتمعات طلابية سورية كبيرة، من بينهم أكثر من 6000 طالب في «الجامعة اللبنانية»، وهي الجامعة الحكومية الوحيدة في البلاد. بعد ذلك بوقت قليل، خرجت الأمور عن زمام السيطرة مع زيادة تدفق العائلات السورية عبر الحدود في النصف الثاني من عام 2011.

بالتالي، يجد اللاجئون في لبنان أنفسهم في موقع لا يُحسدون عليه: هم مستبعدون عن الاختصاصات التعليمية التي يطمنون دراستها، وهم ممنوعون من العمل، وغير قادرين على تحمل تكاليف التعليم الخاص. أضف إلى ذلك أن المساعدات التي تستهدفهم محدودة. صحيح أن برامج المنح الدراسية استطاعت توفير الدعم لعدد من الطلاب، إلا أنها إما وفرت دعماً مادياً محدوداً، وإما فشلت في معالجة العوائق الاجتماعية والعوامل الأخرى التي تقف في وجه تسجيل الطلاب اللاجئين في الجامعات وحضور صفوفهم.

إن الاستمرار في التغاضي عن معالجة مشاكل التعليم العالي التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان سيعود بعواقب سلبية على البلدين. ويُعدّ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان خير مثال عن نتيجة الحرمان الطويل الأمد من التعليم العالي وفي نهاية المطاف من سوق العمل. ومع استمرار الصراع في سورية بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام وفي ظل عدم وجود احتمال لأي تغيير سياسي، فإن غياب السياسات الجادة الهادفة إلى دمج الطلاب السوريين في لبنان سيزيد من حدة التوترات الاقتصادية-الاجتماعية، وبالتأكيد لن يساعد على الإتيان بحل من أجل إنهاء الصراع في سوريا.

ثلاث عقبات رئيسية أمام تحصيل السوريين للتعليم العالي في لبنان

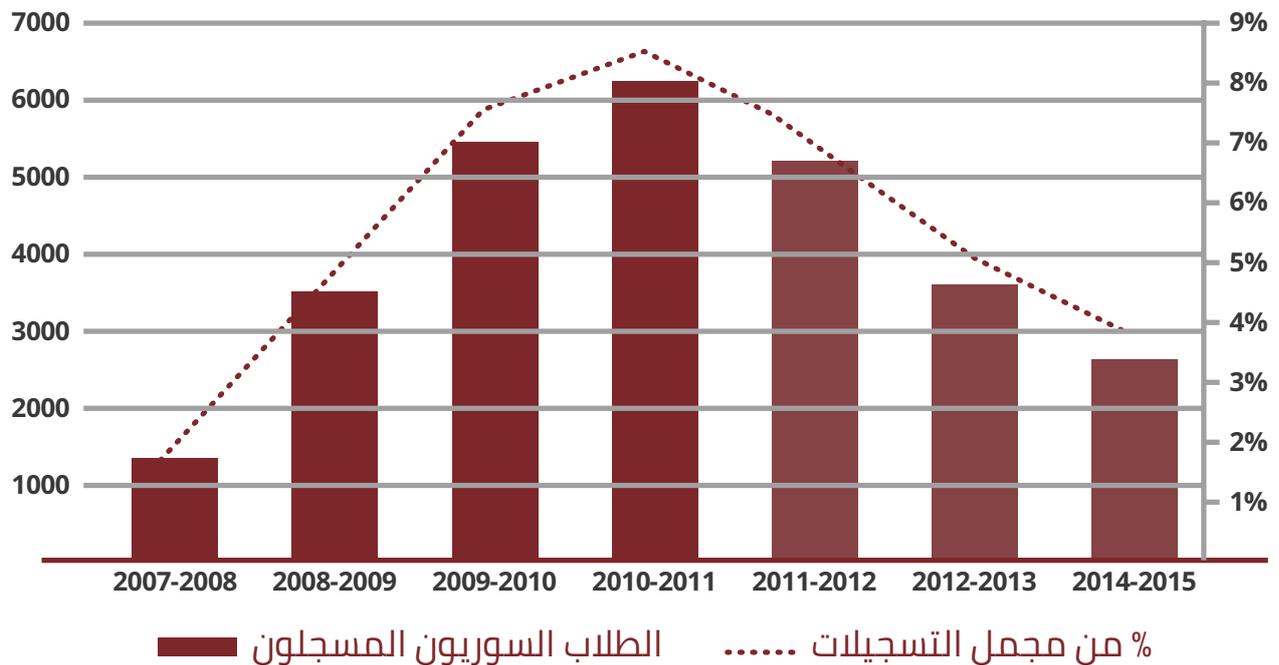
التعقيدات التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية-السياسية

² للاطلاع على مقالة زياد ماجد، انقر هنا: <https://bit.ly/33ggv0D> (تم الاطلاع عليها في 2019/08/05).

برامج لتلبية الأعداد المتزايدة من السوريين الذين كانوا يخططون لمتابعة تعليمهم العالي.

وصل عدد الطلاب السوريين إلى ذروته في العام الأكاديمي 2010-2011. قبل ذلك الوقت، كان العدد يزيد تدريجيًا بسبب عدم إمكانية قبول الطلاب السوريين في الجامعات الحكومية في سوريا. أما بعد «تدفق اللاجئين السوريين» إلى لبنان، عاد العدد لينخفض. فعلى سبيل المثال، في العام الأكاديمي 2014-2015، كان عدد الطلاب السوريين المسجلين في الجامعات اللبنانية، 8,349 طالبًا يتابعون دراساتهم في درجتي البكالوريوس والماجستير. ويشمل هذا العدد الـ 1,623 طالب سوري كانوا يدرسون في «جامعة الإمام الأوزاعي» المتخصصة في الدراسات الإسلامية.³

وكانت أولى استجابات لبنان السياساتية للمسألة تتمثل في تشديد الإجراءات الإدارية اللازمة لاستحصال الأوراق المطلوبة للإقامة القانونية في لبنان. وقامت السلطات اللبنانية بالطلب من الطلاب السوريين توفير مستندات من جامعاتهم في سوريا، وهو طلب كان شبه مستحيل بالنسبة لمعظم الطلاب السوريين في لبنان الذين أتوا هربًا من اضطهاد النظام وخوفًا من الاعتقال بسبب مشاركتهم بالحراك السلمي في سوريا. لم تأخذ السياسات بعين الاعتبار طبيعة نزوح الطلاب السوريين التي كانت لها أبعاد سياسية أوسع، بل العكس تمامًا، إذ قامت الحكومة اللبنانية بتعسير سبل متابعة الطلاب السوريين لدراساتهم. بعد انتهاء هذه السياسة، بدأ عدد الطلاب السوريين في الجامعات اللبنانية ينخفض، وباتت الحاجة ملحة من أجل وضع



الجدول 1: عدد الطلاب السوريين المسجلين في «الجامعة اللبنانية»⁴

³ تواصل شخصي مع وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان في سبتمبر/أيلول 2017.
⁴ تواصل عبر البريد الإلكتروني بين الكاتب ومكتب رئيس «الجامعة اللبنانية» في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

2- الاقتصاد المحلي واقتصاد المنح الدراسية:

الجذور الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة

كان لبنان يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد السوري قبل اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011 (Synaps Network 2017). وكان السوق اللبناني مملوءًا بمنتجات رخيصة تم استيرادها من سوريا أو تصنيعها هناك، حيث التكلفة أقل، خصوصًا أن لبنان يفتقد للمنشآت الصناعية وللقدر على إنتاجها. كذلك يفتقر لبنان للقوى العاملة المحلية اللازمة للصناعات. وقال تقرير صادر عن «البنك الدولي» عام 2015، إن لبنان قد شهد منذ عام 2011 انخفاضًا حادًا في العديد من اللوازم والمؤن، بما في ذلك المنتجات الزراعية الرئيسية التي كانت تأتي من سوريا (Cali and et al 2015). وأظهر التقرير أن أزمة اللاجئين في لبنان قد كلفت البلد 18 مليار دولار أميركي، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن واردات لبنان التي كانت تأتي من سوريا يجب أن يتم نقلها اليوم عبر طرق أخرى، مما يرفع تكاليفها.

صحيح أنه كان للأزمة السورية تداعيات سلبية على لبنان، إلا أنها لم تخلُ من الإيجابيات كذلك. فمنذ عام 2012، أنفق السوريون حوالي 900 مليون دولار أميركي للشراء من السوق اللبنانية، وذلك باستخدام بطاقات الائتمان المقدمة لهم من «برنامج الغذاء العالمي» (Cali and et al 2015)، هذا بالإضافة إلى التبرعات النقدية أو العينية التي يدخلونها إلى البلاد. في مثل هذه الأوقات الحرجة، لبنان في أمس الحاجة إلى العملة الأجنبية حتى يتمكن من دفع ثمن الواردات والمساعدة في سداد ديونه الضخمة بالدولار الأميركي (Berthier,

في العام الأكاديمي 2015-2016، انخفض عدد الطلاب السوريين المسجلين في الجامعات اللبنانية في برامج البكالوريوس والدراسات العليا، إلى 7,072. وفي العام الذي تبعه، انخفض العدد أكثر ليسجل 6,232، من بينهم 188 طالب يتابعون دراساتهم لدرجتي الماجستير والدكتوراة في «جامعة الإمام الأوزاعي»⁵ الجدير بالذكر هنا أن السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و25، يشكلون 20% تقريبًا من تعداد اللاجئين السكاني (Bayaner Ahmet et al, 2016).

يتضح هنا أن الانخفاض الحاد في عدد الطلاب السوريين المسجلين يعكس سياسات وممارسات تم تبنيها من أجل الحد من متابعة الطلاب السوريين لدراساتهم العليا. وقد قام عدد قليل من الجامعات الخاصة إما بقبول طلبات دخول الطلاب السوريين، أو بتسهيل عملية الدخول. هذا يعني أنه من المحتمل أن تكون السلطات اللبنانية قد تبنت نهجًا سياسيًا قصير النظر يعكس في الوقائع الاجتماعية والاقتصادية، أي بمعنى آخر أن الرأي العام مضبوط على إيقاع سياسات السلطات وممارساتها. فإذا نظرنا إلى سوق العمل على سبيل المثال، بما في ذلك الجامعات الخاصة باعتبارها مراكز عمل، فعلى الرغم من دخول أعداد هائلة من العمالة إليه، يوجد نقص واضح في توجيه هذه الأعداد في الاتجاه الصحيح للطلب. فذ على سبيل المثال الخريجين السوريين في لبنان الذين إما عليهم العمل بطريقة غير رسمية و/أو عبر الانترنت، وإما العمل في البناء أو الزراعة مثل أي سوريين آخرين في لبنان.

⁵ قامت وزارة التربية والتعليم العالي في بيروت بتزويد الكاتب بعدد الطلاب المسجلين، وذلك خلال إجراؤه لعمله الميداني في لبنان في سبتمبر/أيلول 2017.

المسيسة والمحزبة السوريين بالوقوف وراء العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد، على الرغم من أنّ هذه المشاكل كانت موجودة قبل وصولهم.

ولا يبدو أنّ وضع السوريين ذاهب إلى تحسّن في أي وقت، على صعيد حرية التنقل والأمن والاندماج الاجتماعي. ومع التطورات الأخيرة، أصبح استبيان تصاريح الإقامة عملية مستحيلة بشكل كامل تقريباً. وبالنسبة للسوريين المحظوظين الذين لديهم تصاريح، لا يزال يتعين عليهم التغلب على العديد من العقبات التي تضعها إدارات المؤسسات التعليمية أمامهم. يرى الكثيرون أنّ هذه الممارسات التي تقوم بها السلطات اللبنانية تمييزية، خاصة أنّها تلقي بثقلها على الطلاب السوريين. وقد أعرب جورج حداد من «Synaps Network» عن قلقه، قائلاً:

كذلك يجب لفت الانتباه إلى أنّ أعمال البناء والزراعة في لبنان يقوم بها السوريون بشكل كامل تقريباً، لدرجة أنّ الاقتصاد اللبناني سيتضرر بشدة إذا أُجبر السوريون على العودة إلى بلادهم اليوم.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع حدة الخطاب المناهض للاجئين، الأمر الذي كان جلياً في عدد من الممارسات، كقيام السلطات اللبنانية بالحد من «تدفق» اللاجئين السوريين عبر الحدود ومحاولتها الدفع ببعض اللاجئين السوريين للعودة إلى بلادهم. وبالطبع يكمن طابع سياسي وراء هذه الممارسات. على سبيل المثال، قدّم حزب الله دعماً كبيراً لنظام الأسد وكان محط انتقاد لأولئك الذين فروا من سوريا. علاوة على ذلك، شاركت مجموعات من المؤسسات العسكرية اللبنانية في إعادة اللاجئين إلى بلادهم، وقد اتهمت وسائل الإعلام

«للأسف تلقى هذه السياسات صدى لدى الكثير من اللبنانيين الذين يخشون أن يقرر الطلاب السوريون البقاء في لبنان بعد الحصول على شهادة لبنانية ودخولهم في نهاية المطاف إلى سوق العمل اللبناني والبقاء في البلد».

وهنا تجب الإشارة إلى أنّ العمال في قطاعي البناء والزراعة لا يخضعون لتغطية الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، كما أنّ وظائفهم غير مرغوبة من قبل العمال المحليين. عندما اقترحت السلطات اللبنانية سياسة عمل تستهدف السوريين في لبنان، أشار اقتراح السياسة إلى أنه يمكن للسوريين شغل وظائف بشكل قانوني في الزراعة والبناء

يمكن ملاحظة الخوف المتنامي بين اللبنانيين من احتمال بقاء السوريين في لبنان بعد أن يتابعوا دراساتهم العليا ويدخلوا بعدها سوق العمل، في تزايد التمييز اللفظي والجسدي والسياسي الممارس ضد اللاجئين السوريين (Faek 2017). فقد كان يتم النظر إلى السوريين على أنّهم عمال موسميون، وعلى أنّهم يعملون في قطاعي البناء والزراعة فقط.

تعهد بأنهم لن يمارسوا أي وظيفة. إلا أنه في نهاية المطاف، ينتهي الجميع بممارسة وظيفة ما ضمن الاقتصاد غير الرسمي لأن معظم المنح الدراسية المقدمة للسوريين إما جزئية أو لا تقدم مرتبًا للطلاب، وقد أدى ذلك إلى تغيير كبير في ديناميات الطلاب السوريين المالية في لبنان. تقول ريزا، وهي طالبة سورية تتابع دراستها في الماجستير في «الجامعة اللبنانية»:

فقط (Armstrong 2016). تضمن الاقتراح أيضًا إجبار العمال على توقيع وثيقة عودة بمجرد انتهاء عقد العمل. إن هذه السياسة التي تنطبق على خريجي الجامعات السوريين الذين يُسمح لهم بالعمل فقط في هذين القطاعين، لم تدخل حيز التنفيذ بعد، إلا أنها سوف تزيد من الصعوبات التي تقف في وجه حصول السوريين على تصاريح عمل.

عندما يتم قبول السوريين في جامعة لبنانية، حكومية كانت أو خاصة، عليهم توقيع ورقة

«معظم الطلاب الذين أتوا إلى لبنان بعد بدء الصراع في سوريا لا يتكفلون فقط بمصاريفهم الشخصية، بل يضطرون أيضًا إلى إرسال المال إلى عائلاتهم في سوريا».

(Faek, 2017)). السبب الأول هو أن المنح لا تتلاءم دائمًا مع رغبات الطلاب أو احتياجات سوق العمل، إذ معظم المنح التي تستهدف السوريين في الجامعات الحكومية تكون مخصصة من أجل برامج العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ولا يمكن لخريجي هذه الاختصاصات حتى العمل في التعليم في المدارس اللبنانية لأن هذه المهنة نقابية. أما السبب الثاني فهو أن معظم هذه المنح لا تقدّم الدعم المادي للطلاب، الأمر الذي يصعب عليهم متابعة دراستهم. يقدّم هاني، وهو طالب سوري في لبنان، شرحًا عن الموضوع، قائلاً:

إن السلطات على دراية بأن معظم الطلاب يمارسون أعمالًا، إلا أنها لم تتخذ أي خطوة من أجل تنظيم وضعهم القانوني أو حمايتهم. وتعزّض هذه السياسات والممارسات، اللاجئين لمخاطر متزايدة على الصعيدين القانوني والاقتصادي، الأمر الذي ينجم عنه استغلال صارخ لهؤلاء اللاجئين في سوق العمل.

اقتصاد المنح الدراسية

يتخلّى عدد كبير من السوريين عن المنح الدراسية التي يتلقونها لجملة من الأسباب، بحسب بحث قامت به «Kathleen Fincham»:

«يرفض بعض الطلاب عروض المنح التي لا تتضمن مرتبات أو التي تغطي القسط جزئيًا».

وقد اكتسب بعض الطلاب خبرة في التعامل طالباً سورية تتابع دراستها في «الجامعة مع برامج المنح الدراسية. وأفادت بيان، وهي اللبنانية»:

«لقد تمكنت من الوصول إلى عدد من الاستنتاجات بفضل خبرتي في المنح الدراسية. أول استنتاج هو أنّ الحظ يساعد على الفوز بالمنح في 0% من الحالات، والثاني هو أنّه من شبه المستحيل أن تحصل على المنحة التي تقدم لها. وأخيراً، يبقى عدد كبير من الطلاب على غير دراية بالمنح الدراسية، على الرغم من أنّ الإعلانات عن المنح تكتسح وسائل التواصل الاجتماعي. ربما يخشى الطلاب المنافسة بشكل كبير».

بالعودة إلى أسباب رفض الطلاب للمنح، فإنّ ثالث سبب يتعلّق بحرية التنقل، خاصة بالنسبة للطالبات اللواتي لايشعرن بالأمان حين يتنقلن، خاصة في فترات المساء في أماكن مثل سهل البقاع. ويسكن معظم اللاجئين السوريين في مناطق سكنية غير رسمية تقع بعيداً عن وسط المدينة وبعيدة عن الحرم الجامعي كذلك. أما السبب الأخير فهو أنّه لدى مانحي المنح الدراسية سياسة صارمة تتمثل في عدم دعم الطلاب غير القادرين على اجتياز جميع موادهم الدراسية، وخاصة في مستوى الماجستير. وقد أعربت شيرين، طالبة سورية في طرابلس، عن شعورها بالإحباط لعدم تمكنها من إنهاء درجة الماجستير:

«لقد قدمت طلبات إلى ثلاثة برامج منح مختلفة، وتمّ رفض جميع طلباتي لأنّه يتوجب عليّ إنهاء أربع مواد دراسية بعد من أجل إتمام درجة الماجستير. أعمل وأتابع دراستي في نفس الوقت، ومن الصعب للغاية أن أكمل جميع المواد المطلوبة في الوقت الراهن، خاصة في ظل غياب أي مصدر تمويل».

الفرنسية، الأمر الذي يحوّل عملية القبول في المنح إلى نموذج عمل. مشكلة أخرى هي أنّ هذه المنح تشجع الطلاب على الالتحاق بكليات محددة، وفي بعض الأحيان تلزمهم باختصاصات معينة. وتكون هذه الكليات في العادة تختص بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. هذا النموذج الانتقائي للمنح الدراسية يزيد الطين بلة إذ إنّ النظام اللبناني يمنع السوريين من متابعة دراساتهم في مجالات العلوم التطبيقية. ونظرًا إلى أنّ المساعدات المالية المقدمة غير كافية، يضطر العديد من الطلاب للجوء إلى العمل بشكل غير رسمي من أجل تأمين قوتهم، وينتهي بهم المطاف بفقدان منحهم الدراسية لأنهم لم يتمكنوا من اجتياز جميع موادهم الدراسية. وأخيرًا، من المهم الإشارة إلى أنّ التعاون بين برامج المنح الدراسية محدود، مما يسبب حالات من الفوضى. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يستفيد طالب ما من أكثر من منحة دراسية نظريًا، بينما قرينه غير قادر على الحصول على منحة واحدة. كما أنّ عدد الطلاب المستفيدين لا يتوافق مع الأعداد الحقيقية للطلاب المسجلين في كثير من الحالات، بالإضافة إلى أنّ معدل تسرب الطلاب المستفيدين من المنح الدراسية مرتفع للغاية. ويمكن ملاحظة هذا الأمر في شهادة أمجد، طالب السنة الرابعة في «الجامعة اللبنانية»، الذي أوضح:

تواجه غالبية الطلاب اللاجئين هذه المشكلات، على الرغم من أنهم يستوفون معظم المتطلبات الإدارية. وقد تمكّن 5% فقط من اللاجئين في لبنان الذين يبلغون سن تحصيل التعليم الجامعي، من الحصول على وثائقهم الرسمية، ومن تعلم إما اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ومن السكن في مناطق يقدرون فيها الوصول إلى الجامعات بسهولة - وهذه النسبة تمثل الطلاب المحظوظين (Faek, 2017). وتسلّط «Fincham» الضوء على أنّ نوعية وكمية المنح المقدمة إلى السوريين في لبنان «غير ملائمة» و«غير كافية». إلا أنّه يوجد برامج منح دراسية تغطي الأقساط الجامعية كاملة وتزود الطلاب بمرتبات، كـ «منحة الهيئة الألمانية للتبادل الثقافي DAAD»؛ وبرنامج المنح الدراسية للتعليم العالي التابع لـ «مفوضية اللاجئين»، والمعروف باسم «DAFI» الذي يرتبط بمشروع «HOPES» للمنح الدراسية للطلاب؛ وبرنامج المنح الدراسية الذي تقدمه مؤسسة «Mastercard» للطلاب السوريين في «الجامعة الأميركية في بيروت».

أحد المشاكل الأخرى التي تحيط بالمنح الدراسية هي أنّ هذه البرامج تتعامل مع جامعات محددة مستعدة لقبول طلاب سوريين مع تشديدات أقل على الوثائق الرسمية أو تصاريح الإقامة أو مهارات اللغة الإنجليزية /

«حتى أكون قادرًا على البقاء في لبنان، لم يكن لدي خيار آخر سوى تقديم طلب جديد إلى منحة دراسية مختلفة. كنت أستفيد من منحة كانت قد قدمتها لي «SPARK»، لكنهم أوقفوا الدعم بعد عام من حصولي على المنحة.

أنا طالب سنة رابعة في جامعة لبنانية خاصة، وأنا معيل عائلتي في هذه الفترة ولا أقدر على مغادرة لبنان. هذه ثالث منحة لي في السنتين الماضيتين».

الجدول 2: توزع الطلاب السوريين في أقسام الجامعة اللبنانية

القسم	عدد الطلاب	التوزيع بحسب الجندر	
		الذكور	الإناث
الحقوق والعلوم السياسية	235	152	93
الفنون والإنسانيات	751	تقريبًا 50% ذكور/إناث	
العلوم الطبيعية	206	82	124
العلوم الاجتماعية	80	40	40
الصحافة والتوثيق	22	8	14
الفنون الجميلة	29	تقريبًا 50% ذكور/إناث	
الاقتصاد	44	19	25

المصدر: الجامعة اللبنانية⁶

الحصول على تصريح إقامة في لبنان بمجرد قبولهم في إحدى الجامعات.

قبل العام الدراسي 2010-2011، كان عدد الطلاب السوريين آخذًا في الازدياد، خاصة في الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان وذلك بسبب قسرتها المعقول. كما أنه كان يتم قبول الطلاب السوريين في كليات وأقسام لم يتم قبولهم فيها في سوريا بسبب العدد الكبير للطلاب والأماكن المحدودة في الجامعات الحكومية السورية.

وقد ظلّ الاتفاق الخاص بالتعليم ساريًا بعد عام 2011، ولم تبدِ السلطات اللبنانية، إلى جانب إدارة «الجامعة اللبنانية»، أي رغبة لتغيير أي شيء في شروط قبول الطلاب السوريين المهجرين. على العكس تمامًا، أصبحت عملية الحصول على الوثائق القانونية وتصاريح الإقامة للسوريين تزداد صعوبة، وفي

3- اجتياز المتاهة من أجل استحصال الأوراق/ المستندات الرسمية في لبنان

قام النظام السوري والحكومة اللبنانية بإعادة توقيع اتفاق متعلق بالتعليم العالي عام 2010 من أجل تجديد التعاون في المجال المذكور وفي البحوث العلمية، كجزء من «اتفاق الطائف» الموقع بين البلدين في أكتوبر/تشرين الأول عام 1989 (Sana,2010). وقد سمح الاتفاق للطلاب السوريين بمتابعة دراساتهم في الجامعات اللبنانية في جميع الأقسام والكليات. في ذلك الوقت، لم تكن برامج المنح الدراسية متوفرة، ولم يكن يُسمح للسوريين بشغل وظائف نقابية بعد تخرجهم. وكان يُطلب من الطلاب تقديم النسخة الأصلية من شهادة الدراسة الثانوية، موثقة ومختومة من قبل وزارة الخارجية السورية. وكان باستطاعة السوريين التنقل بين سوريا ولبنان دون أي عوائق، وكان باستطاعتهم

⁶ تواصل عبر البريد الإلكتروني بين الكاتب وكتب رئيس «الجامعة اللبنانية» في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

السياسات قصيرة النظر عرّضت عددًا كبيرًا من الطلاب للاستغلال. فعلى سبيل المثال، قام بعض اللبنانيين باشتراط تقاضي مبلغ 500 دولار أميركي من أجل أن يكونوا كفلاء، كما أنّ بعض أرباب العمل كانوا يدفعون للطلاب السوريين أقل من نصف راتب وهم على دراية بأنّ الطلاب لا يقدرّون على تقديم شكوى ويحتاجون إلى المال من أجل الاستمرار بتوفير قوتهم.

وقد مرت عمليتا تسجيل الطلاب السوريين وقبولهم في الجامعات اللبنانية، بثلاث مراحل. أول مرحلة كانت بين بداية عام 2011 ونهاية عام 2012، حين كانت الحكومة اللبنانية لا تزال ترغب بالتعامل مع السوريين بنفس الطريقة التي كانت تنتهجها قبل عام 2011، في ما يتعلق بإصدار إعفاء من تأشيرة الدخول لمدة شهر، وبتمكين الطلاب من الحصول على تصريح إقامة إذا قدّموا إثبات الإقامة في لبنان عن طريق استئجار شقة أو العمل في الزراعة أو البناء أو الحصول على خطاب قبول رسمي من جامعة لبنانية. لم يتمكن عدد كبير من الطلاب السوريين من استيفاء هذه الشروط، ويرجع ذلك أساسًا إلى صعوبة استبيان الوثائق الرسمية من الجامعات في سوريا، والعبء المالي المترتب على استئجار مكان للعيش، وعدم اليقين من المدة المراد قضائها في لبنان، مع العلم أن السبب الأخير يعتمد على نهاية الصراع في سوريا. وقد ألقى الوضع بثقله على الطلاب السوريين، خاصة أولئك الذين كان قد بدأوا دراستهم الجامعية في سوريا وأتموا جزءًا كبيرًا منها، إذ اضطروا

كثير من الحالات أصبحت مستحيلة. وهذا أمر مفهوم بسبب الأعداد الكبيرة من السوريين الذين استمروا بعبور الحدود إلى لبنان، وبسبب الافتقار إلى القدرة الإدارية للتعامل مع اللاجئين في بلد صغير مثل لبنان.

وقد زاد هذا الأمر من الصعوبات التي يواجهها الطلاب السوريون في سبيل تحصيلهم للدراسات العليا. فعلى سبيل المثال، لم يقدر عدد كبير من الطلاب على التنقل بحرية بين لبنان وسوريا خوفًا من الاضطهاد السياسي الذي من الممكن أن يتعرضوا له عند عودتهم. هذا ناهيك عن العدد الكبير من الطلاب الذين هربوا إلى لبنان دون أن يحضروا معهم أوراقهم الجامعية أو شهاداتهم الثانوية. وفي استبيان قامت به HEAR في لبنان في أكتوبر/تشرين الأول 2017، قال 84% من الطلاب المستطلعين إنهم لم يكن بحوزتهم المستندات اللازمة من أجل تقديم طلبات إلى الجامعات اللبنانية، ولم يكن بإمكانهم العودة إلى سوريا من أجل استبيان المستندات اللازمة من جامعاتهم في سوريا.⁷ تجدر الإشارة هنا إلى أنّ معظم السوريين الذين قدّموا إلى لبنان هم من محافظات سورية مثل حمص، وحماة، ودمشق بسبب قرب هذه المناطق من لبنان.

لم تضع السلطات اللبنانية أي سياسة جادة من أجل استيعاب ودمج العدد المتزايد من الطلاب اللاجئين، بل قامت بالعكس، إذ أصبحت الإجراءات الإدارية أكثر تشديدًا، وقد زاد المسألة سوءًا التشديد على ضرورة حصول اللاجئين إما على كفيل وإما على منحة من أجل استبيان تصريح الإقامة. مثل هذه

⁷ قام الكاتب ومجموعة من الطلاب السوريين بإجراء الاستبيان الذي لم تنشر نتائجه بعد.

مستوى المدارس الابتدائية من خلال برنامج RACE, إذ كان الاعتقاد أن مشكلة الوصول إلى التعليم العالي للسوريين في لبنان تبدأ في المرحلة الابتدائية منذ المدرسة. يعتمد هذا البرنامج أساسًا على نظام الدوامين بحيث يحضر معظم التلاميذ السوريين صفوفهم خلال دوام بعد الظهر، ليكونوا بذلك منفصلين عن أقرانهم اللبنانيين.

إلى البدء من جديد وإعادة التقديم إلى الجامعة كطلاب في السنة الأولى. حتى أولئك الذين كانوا يضطرون إلى ذلك كانوا يُعدون من «المحظوظين» لأنهم تمكنوا من جلب شهاداتهم الثانوية الموثقة معهم. أما باقي الطلاب تُركوا يواجهون احتمال فقدان فرصهم للحصول على أي تعليم عالٍ على الإطلاق.

أما المرحلة الثالثة التي بدأت عام 2015 ولا تزال مستمرة حتى الآن، فتتسم بوجود المزيد من القيود الإدارية على اللاجئين السوريين في لبنان. وبالنسبة للوصول إلى التعليم العالي، يقف على المحك حاليًا العمل على زيادة عدد الطلاب الذين ينهون دراستهم الثانوية في لبنان. فبعد ثماني سنوات من بدء الصراع في سوريا، استطاع الطلاب الذين قدموا إلى لبنان وقد أحضروا معهم شهاداتهم الثانوية أو الجامعية، إما إيجاد طريقة للتسجيل في جامعة لبنانية، ثم اضطروا إلى ترك دراستهم وإيجاد وظيفة من أجل تأمين عيش عائلاتهم، وإما وجدوا فرصة للدراسة والعيش في بلد آخر. وقد تحدث «ي.ل.» وهو طالب سوري في لبنان، عن تجربته بهذا الشأن:

بالنسبة للمرحلة الثانية التي امتدت بين 2013-2015، فقد اتسمت بزيادة في التغييرات التي طالت الإجراءات الإدارية الخاصة بالسوريين في لبنان. هنا تدخلت «مفوضية اللاجئين» بشكل جدي وبدأت بتسجيل اللاجئين السوريين في لبنان. لم يمنح هذا التسجيل اللاجئين الحقوق الكاملة التي يفترض أن يتمتع بها اللاجئ، إلا أنه ساعد في دعم الأسر التي تعيش في المخيمات، كذلك ساعد المنظمة على الاحتفاظ بسجل للمكون السوري. علاوةً على ذلك، كان أحد شروط الحصول على تصريح إقامة أو قبول جامعي أو حتى منحة دراسية في مرحلة ما، هو التسجيل لدى المفوضية. في ذلك الوقت، كان يوجد سياسات هادفة أكثر لإدماج الأعداد المتزايدة من الطلاب السوريين في النظام التعليمي في لبنان. بدأت هذه السياسات على

«معظم الأصدقاء الذين أعرفهم والذين أتوا إلى لبناني في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ هم الآن إما في أوروبا أو في أميركا الشمالية. وقد استطاع البعض منهم الفوز بمنح في الخارج، وآخرون تم قبول طلباتهم للجوء وغادروا إلى بلدان مثل كندا وغيرها، وخاطر البعض الآخر متوجهًا إلى أوروبا.»

نظرًا إلى ارتفاع معدل التسرب في المدارس الثانوية، سيجد السوريون أنفسهم عمًا قريبًا في موقف مماثل للفلسطينيين. وبحسب أنيس فاضل محسن من «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان» في لبنان، فإنّ السياسات الاستثنائية التي انتهجها لبنان قد غيرت مصير العديد من الطلاب الفلسطينيين. وقد شرح قائلاً:

«كان الفلسطينيون يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ عند بدء قدومهم إلى لبنان. إلا أنّه بعد عدد من السياسات التي استهدفتهم، أصبحوا من أقل المجتمعات تعلّمًا في لبنان هذه الأيام.»

كذلك يتخلف السوريون في لبنان عن أقرانهم في تركيا حيث توجد سياسة تعليمية لإدماج الأطفال اللاجئين السوريين. أما في الأردن، فإنّ الوضع ليس أفضل حالاً من لبنان، إذ لم يتم قبول سوى اللاجئين المسجلين في المدارس العامة. بالعودة إلى الوضع في لبنان، من خلال إلقاء نظرة سريعة على أعداد السوريين في المدارس، يمكن للمرء ملاحظة انخفاض حاد في أعداد الطلاب بين المرحلة الابتدائية والثانوية. يعكس هذا الانخفاض عاملين أساسيين يجب أخذهما بعين الاعتبار. أول عامل هو أنّ معدل التسرب المدرسي للطلاب السوريين في المرحلة الثانوية آخذ إلى ازدياد، والثاني هو أنّ طلاب المرحلة الثانوية الذين أتوا من سوريا هم إما غير مستهدفين في برامج الدمج اللبنانية وإما لا يرغبون في متابعة تعليمهم.

الجدول 3: الطلاب السوريون في المدارس الابتدائية والثانويات اللبنانية ضمن برنامجي RACE 1 و2

الصف	أول دورة	ثاني دورة	العام الأكاديمي
من الروضة حتى الصف التاسع	43423	59024	2015-2014
من الصف العاشر حتى الثاني عشر	0	2000	2015-2014
من الروضة حتى الصف التاسع	67000	124140	2017-2016
من الصف العاشر حتى الثاني عشر	0	3000	2017-2016
من الروضة حتى الصف التاسع	67000	15000	الهدف لـ 2018-2017
من الصف العاشر حتى الثاني عشر	0	2000	الهدف لـ 2018-2017

المصدر: مكتب برنامج RACE التابع لوزارة التربية والتعليم العالي⁸

⁸ قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتزويد الكاتب بعدد الطلاب السوريين المسجلين في برنامج RACE، وذلك خلال قيامه بالعمل الميداني في لبنان في سبتمبر/أيلول 2017.

وتأخذ وزارة التربية والتعليم العالي مبلغ 160 دولار أميركي عن كل طالب في مستوى الحضاعة، و363 دولار أميركي عن كل طالب في المرحلة الابتدائية حتى الصف التاسع، و600 دولارًا أميركيًا عن كل طالب في الثانوية. بالطبع لا تقوم العائلات السورية في لبنان بدفع هذه المبالغ. وتقول مها شعيب، مديرة «مركز الدراسات اللبنانية»:

يبدو أنّ عدد الطلاب السوريين في المدارس اللبنانية الابتدائية أخذ إلى ازدياد، خصوصًا في البلدات والقرى الصغيرة، بفضل برنامج RACE. إلا أنّ الجدول أعلاه يظهر أنّ عدد الطلاب السوريين في الجامعات اللبنانية سيعود لينخفض في السنوات الأكاديمية القادمة.

«لدى الوزارة الدافع من أجل استمرار عمل مدارسها عبر قبول الطلاب السوريين، وفي الوقت ذاته، هؤلاء الطلاب هم مصدر إيرادات مالية جيدة».

الإجراءات الإدارية في الوقت الراهن، شهد عدد السوريين الذين يعبرون الحدود إلى لبنان انخفاضًا. ومما يزيد الأمر سوءًا أنّه لا يلوح في الأفق انقضاء الصراع في سوريا، وأنّ نفوذ النظام هناك يزيد يومًا بعد يوم، مما يعني أنّ معظم اللاجئين السوريين في لبنان غير قادرين على العودة إلى بلدهم. بناءً على ذلك، يجب على الطول السياساتية التي يضعها لبنان أن تكون موجهة سياسيًا وأن تأخذ بعين الاعتبار الموقف السياسي لمعظم الطلاب السوريين في لبنان. يعني هذا الأمر أنّ ثمة حاجة ملحة من أجل إحداث عملية إصلاح سياساتية تبدأ من المدارس وتستمر إلى الثانوية العامة. إن لم تحصل هذه العملية، فعلى الأرجح سيصيب مجتمع اللاجئين السوريين في لبنان انهيار على المستوى التعليمي، تمامًا كما حصل مع الفلسطينيين في البلد. ويجب الإشارة إلى أنّ التمييز الممارس بحق السوريين، إن كان من السلطة أو على المستوى العام، سيزيد الوضع سوءًا. ولقد تمّ وضع التوصيات

من المهم الإشارة هنا إلى أنّ وزارة التربية والتعليم العالي تخصص دعماً ماديًا للمعلمين الذين يرغبون في تسجيل أولادهم في المدارس الخاصة، الأمر الذي يعكس وجهة النظر السائدة في المجتمع اللبناني التي لا ترى في المدارس الرسمية الخيار الأنسب، والتي يتبناها المعلمون العاملون في القطاع التربوي، بما فيه المدارس الرسمية. من شأن هذا الأمر أن يساعدنا على فهم السبب وراء رواج برنامج RACE لدى وزارة التربية والتعليم العالي، ووراء تكريسها لفريق كامل للعمل على هذين البرنامجين.

الخلاصة والتوصيات

لا يبدو أنّ وضع الطلاب اللاجئين السوريين الحالي يحمل أي دلالات إيجابية، خصوصًا أنّ عدد الطلاب المسجلين في نظام التعليم اللبناني أخذ إلى انخفاض حاد. ويرتبط هذا الواقع بسياسات التعليم القصيرة النظر التي يضعها لبنان منذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011. فبسبب التشدد في

- وضع برامج تعليم عالٍ تحضيرية تتوجه إلى الطلاب السوريين اللاجئين في عدد من الجامعات في لبنان، بحيث قد يكون لهذه البرامج عدة وظائف. على سبيل المثال، يمكن لبعض هذه البرامج أن تعمل على معالجة الفجوة التي تخلق نتيجة عدم اتقان الطلاب لغة أجنبية، وافتقارهم لبعض المهارات الأكاديمية والبحثية. الأهم من ذلك أنه يمكن لهذه البرامج خلق مساحة من أجل برامج منح دراسية تكون توجيهية وأكثر فعالية.
- توسيع نطاق برامج المنح الدراسية الدولية وبرامج تبادل الطلاب لكي تشمل الطلاب اللبنانيين، إذ إنَّ عدم توجه العديد من هذه البرامج إلى الطلاب اللبنانيين يزيد من هوة الفجوة بينهم وبين الطلاب السوريين، في حين أنَّ التعاون مطلوب وبقوة.
- وضع التعليم عن بعد كأحد الحلول المقدمية، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار أنَّ نموذج العزل للتعليم العالي عن بعد الذي يتوجه إلى الطلاب اللاجئين قد تكون له ردود فعل عكسية تؤدي إلى زيادة معدلات التسرب.
- المذكورة في الأسفل، التي يمكن توجيهها إلى صانعي السياسات في كل من وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم العالي، وإلى الهيئات التعليمية الخاصة والرسمية، وذلك من أجل تحسين وضع الطلاب السوريين في ظل الصراع المستمر في سوريا، وفي ظل حقبة ما بعد الصراع:
- وضع سياسات جديدة شاملة تساعد الطلاب السوريين على تجاوز الصعوبات الإدارية التي يواجهونها في لبنان. فعلى سبيل المثال، عوضاً عن الطلب من الطلاب إحضار أوراقهم الرسمية من سوريا، يتم استبدال هذه المستندات بأي دليل يستطيع الطلاب استبيانهم، كبطاقة الجامعة، أو أوراق التسجيل في الجامعة، أو رسائل توصية من أساتذتهم، أو أي مستند يبرهن حضورهم الصفوف.
- تسهيل عملية استبيان الإقامة القانونية على الطلاب السوريين في لبنان.
- تأسيس شراكات شاملة بين الجامعات اللبنانية والجامعات الدولية تكون أكثر شمولاً للطلاب السوريين. من شأن هذه الشراكات خلق فرص أكثر للطلاب السوريين للعمل على وضع عملية إصلاح للتعليم العالي في سوريا في مرحلة ما بعد الصراع، وفرصة أيضاً من أجل تدريب الطلاب على التعامل مع التحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية الناجمة عن الصراع الحالي في سوريا، والتي ممكن أن تنجم في مرحلة ما بعد الصراع.

ببليوجرافيا

"Monetising Syrian Refugees." Synaps Network, December 11, 2017. <http://www.synaps.network/lebanese-economy-watchdog#chapter-3177383>.

"UNHCR Global Focus report on Lebanon, 2016 Year-End Report". Accessed in December 2017. <http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/pdfsummaries/GR2016-Lebanon-eng.pdf>.

"بعد التوقيع على 18 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول.. بيان هيئة المتابعة والتنسيق السورية اللبنانية: تفعيل العلاقات المميزة.. وتنفيذ الإتفاقيات القائمة.. وإزالة كل ما يعرقل التعاون الثنائي.. وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني"، July 18, 2010. http://www.syriandays.com/print_details.php?page=show_det&id=20005&num_page_det=1

Cali, Massimiliano, Wissam Harake, Fadi Hassan, and Clemens Struck. "The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade." World Bank, April 2015. <http://documents.worldbank.org/curated/en/908431468174247241/pdf/96087-WP-P148051-PUBLIC-Box391435B-Syria-Trade-Report.pdf>.

Armstrong, Martin. "Lebanon Resists Granting Work Permits to Syrian Refugees." Middle East Eye, February 4, 2016. <https://www.middleeasteye.net/news/lebanon-resists-granting-work-permits-syrian-refugees>.

Bayaner, Ahmet et al. "Migrants and Refugees: Impact and Future Policies – Cases of Jordan, Lebanon, Turkey and Greece. ." Centre for Strategic Studies - University of Jordan, December 17, 2015. <https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2017/10/20151217-Migrants-and-Refugees.-Impact-and-Future-Policies.-2.pdf>.

Berthier, Rosalie. "Abracada... Broke. Lebanon's Banking on Magic." Synaps Network, May 16, 2018. <http://www.synaps.network/abracada-broke>.

"Lebanon Factsheet." European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations - European Commission, n.d. https://ec.europa.eu/echo/where/middle-east/lebanon_en. Accessed in February 2018.

Faek, Rasha. "Little Hope of Jobs for Syrians in Lebanon and Jordan - Al ..." Al Fanar Media, February 25, 2017. <https://www.al-fanarmedia.org/2017/02/lebanon-jordan-syrians-face-bleak-employment-future/>.

Hayes, Bernadette C., and Ian McAllister. "Education as a Mechanism for Conflict Resolution in Northern Ireland." Oxford Review of Education 35, no. 4 (August 11, 2009): 437-50.

Law, John. "Food, Shelter or Higher Education: What's Most Needed?" British Council, September 30, 2015. <https://www.britishcouncil.org/voices-magazine/food-shelter-higher-education-most-needed>.

Magill, Clare, Alan Smith, and Brandon Hamber. "The Role of Education in Reconciliation. The Perspectives of Children and Young People in Bosnia and Herzegovina and Northern Ireland." Ulster Institutional Repository. University of Ulster, June 29, 2010. <http://uir.ulster.ac.uk/9855/>.

Selimovic, Johanna Mannergren. "Narrations of Truth and Justice: Local Responses to the ICTY in Bosnia-Herzegovina." Paper prepared for the 2009 ISA Annual Convention. NY, 2009.